



١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
1401AH - 1981AC

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

مؤتمرات العلاقات الدولية والإسلامية ٦

العلاقات الدولية في الأصول الإسلامية
الجزء السادس

العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب

« دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال »

نادية محمود مصطفى

المشرف العام ورئيس الفريق

الباحثون

مصطفى محمود منجود

نادية محمود مصطفى

نصر محمد عارف

ودودة عبد الرحمن بدران

عبد الرئيس شتا

بن عبد الفتاح إسماعيل

د العزيز صقر

بد العزيز أبو زيد



Bibliotheca Alexandrina



0095891

المشرف العام ورئيس الفريق

١ - أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

الباحثون

٢ - أ. د. أحمد عبد اللونيس شتا

أستاذ مساعد القانون الدولي العام

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٣ - أ. د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل

أستاذ مساعد النظرية السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٤ - أ. د. عبد العزيز صقر

مكتبراه في العلوم السياسية

جامعة الاسكندرية

٥ - أ. د. علا عبد العزيز أبو زيد

أستاذ مساعد العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٦ - أ. د. مصطفى محمود منجود

أستاذ مساعد الفكر السياسي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٧ - أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٨ - أ. د. نصر محمد عساراف

مدرس العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٩ - أ. د. ودودة عبد الرحمن بدران

أستاذ العلاقات الدولية ويكيل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

المستشارون

١٠ - أ. د. حورية توفيق مجاهد

أستاذ الفكر السياسي ورئيس قسم العلوم

السياسية الأسبق كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

١١ - أ. د. سعيد عبد الفتاح عاشور

أستاذ التاريخ - كلية الآداب

جامعة القاهرة

١٢ - أ. د. عبد الحميد أبو سليمان

أستاذ العلاقات الدولية ورئيس

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

١٣ - أ. د. علي جمعه محمد

أستاذ أصول الفقه - كلية الدراسات العربية

والإسلامية - جامعة الأزهر

المساعدون

١٤ - أ. إبراهيم البيومي غانم

١٥ - أ. إحسان سيد عبد العظيم

١٦ - أ. أحمد عبد السلام

١٧ - أ. تهنسي عبلان

١٨ - أ. حامد عبد الماجد قويسى

١٩ - أ. طارق السعيد

٢٠ - أ. عبد السلام نوير

٢١ - أ. مجدى محمد عيسى

٢٢ - أ. محمد عاشور مهندي

٢٣ - أ. محي الدين محمد قاسم

٢٤ - أ. قسوزى خليل

٢٥ - أ. ناهد عرنبوس

٢٦ - أ. هاشم طه

٢٧ - أ. هبة رؤوف عزت

٢٨ - أ. هشام جعفر

تم ترتيب الأسماء حسب ترتيب الحروف الهجائية .

الْعُرْقَابُ الدَّوْلِيَّةُ فِي الْإِسْلَامِ

وَقْتُ الْحَرْبِ

رسمه للفرايمه المطبوعه لسير القفال

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

الكتب والمراسلات التي يصدرها المعهد
تعبّر عن آراء واجتهادات مؤلفيها



١٤٠١هـ - ١٩٨١م
1401 AH - 1981 AC

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

ميرندن - فرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية

العلاقات الدولية في الإسلام

وقت الحرب

دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال

عبد العزيز صبر

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

القاهرة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

(مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ؛ ٦)

© ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

جميع الحقوق محفوظة

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

٢٦ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج.م.ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة :

صقر ، عبد العزيز

العلاقات الدولية فى الإسلام وقت الحرب : دراسة للقواعد

المنظمة لسيرالقتال / عبد العزيز صقر - ط ١ - ٠

القاهرة : المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ١٩٩٦ .

ص. سم. - (مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ؛ ٦)

يشتمل على إرجاعات بيبليوجرافية .

تدمك . ٠ - ٤٧ - ٥٢٢٤ - ٩٧٧

١ - العلاقات الخارجية . ٢ - الحرب والسلام .

أ - العنوان ب - (السلسلة)

رقم التصنيف : ٣٢٧.

رقم الإيداع : ٧٢٢٧ / ١٩٩٦

المحتويات

٧ المقدمة
١١ المبحث الأول : الدعوة إلى الإسلام قبل القتال
٣١ المبحث الثاني : العدل في المخاربين
٧٣ المبحث الثالث : الإجارة والأمان
٩٣ المبحث الرابع : الوفاء بالعهود
١٠٥ المبحث الخامس : الأسرى
١٣١ الخاتمة :
١٣٥ المراجع :

المقدمة

ظاهرة الحرب في الاسلام ليست مجرد صدام عضوى فرضه منطق الدفاع عن النفس ضد عدوان خارجى ، ولكنها - فى التصور الأصولى الذى نعى هنا بالكشف عن حقيقته - حقيقة فكرية تتبع وتتحد بمجموعة من المبادئ التى وضعها الأصول التأسيسية . هذه المبادئ هى :

(١) الاتصال هو محور ومقدمة التعامل الخارجى .

(٢) الحرب ليست مجرد قتال ومواجهة ولكنها تخضع لمجموعة من الأخلاقيات .

(٣) العنلة هى جوهر للممارسة والتعامل .

(٤) وحدة قيم التعامل فى الداخل والخارج .

(٥) احترام كرامة الانسان ، وإنسانية الوجود السياسى .

مبادئ خمسة تحكم العلاقات الخارجية للدولة الاسلامية فى وقت الحرب ، وهى فى حقيقتها تأكيد للتصور الأصولى لمير الحرب وغايتها . فالحرب - فى التصور الأصولى - هى ارادة حضارية بمعنى أداة تحقيق الوظيفة الاتصالية التى تدور حول مفهوم نشر الدعوة . وهذه المبادئ الخمسة ليست سوى تعبير عن الطبيعة الحضارية والعالية والانسانية للدعوة الاسلامية . فالدعوة العالمية يجب أن تتبع من انسانية الفرد ومن النظر للدولة -الخصم- كتجمع بشرى ، وأن تخضع اساليب للممارسة لقيم واحدة دون تفرقة بين الداخل والخارج ودون تمييز بين حالة السلم وحالة الحرب ، وأن تجعل من العنلة المحور الأول للممارسة ، وأن تفترض أخلاقية للمواجهة ، ثم أعيروا أن تنطلق فى التعامل من مبدأ الاتصال والحوار والاتفاق .

والدعوة الاسلامية - كدعوة عالمية ذات وظيفة حضارية - انطلقت فى تعاملها مع المجتمعات الخارجية فى وقت الحرب من هذه المبادئ :

أولاً - فالتعامل الخارجى فى وقت الحرب ليس أساسه فقط القتال . بل ان القتال هو الأداة الأخيرة من أدوات التعامل والتى لا يبد وأن تسبقها أدوات وخطوات أخرى أولها الاتصال والدعوة . وثانيها عدم مباغتة الطرف الآخر حتى بعد ابلاغه الدعوة وإنما يجب تمكينه من التدبر وتقييم الموقف . ثم ثالثاً فان الطرف الآخر يجب أن يكون هو البادئ بالقتال ^(١) .

ثانياً - اذا أصبح القتال ضرورة ، فان التعامل مع الطرف الآخر يجب أن يخضع لمجموعة من القيم والأخلاقيات التى يفرضاها هدف للمواجهة وارتباطها بوظيفة نشر الدعوة . فكرة الفصل بين الممارسة والأخلاقيات فى ميدان القتال لاموضع لها فى التصور الإسلامى سواء كان ذلك بانقاع

(١) يستثنى من ذلك بطبيعة الحال بعض الحالات التى تقوض مباغتة وشرط . يكون لفرط الآخر قد دعى إلى الإسلام فأن ودخل بذلك فى علاقة حرب مع دولة الاسلام .

المصلحة أو من منطلق المعاملة بالمثل أو بحجة الغاية تبرر الوسيلة . إن الحرب الإسلامية ليست مجرد حالة قتال ومواجهة تسمح بالخروج على جميع القيم والمثلاليات من أجل تحقيق الانتصار على الطرف الآخر ، ولكنها مثالية حركية وتعاليم أخلاقية .

ثالثاً - يأتي مبدأ العدالة ليخلف أساليب التعامل مع غير المسلم حتى في وقت الحرب . إن العدالة هي القيمة العليا التي تحكم سلوك المسلم مع المسلم ومع غير المسلم ، في الداخل والخارج ، في السلم والحرب . والعدالة في الممارسة تعني عدم التفرقة أو التمييز ، وتعني عدم البغى أو الاعتداء ، وتعني الاعتدال في أداء للمثالية الحضارية .

رابعاً - ويرتبط بذلك مبدأ وحدة قيم التعامل في الداخل وفي الخارج . فالإسلام يرفض أي تمييز بين الممارسة الداخلية والتعامل الخارجي . والتعامل مع غير المسلم يجب أن يخضع لنفس قواعد التعامل مع المسلم . وفي ذلك يقول الإمام الشافعي : " لا فرق بين دار الحرب ودار الإسلام فيما أوجب الله على خلقه من الخلود . . إن الحلال في دار الإسلام حلال في بلاد الكفر ، والخرام في بلاد الإسلام حرام في بلاد الكفر " قال : " وما هو إلا ما قلنا ، وهو موافق للتزويل والسنة وما يعقله المسلمون ويتجمعون عليه " (١) .

خاصةً - وأخيراً فإن جميع هذه المبادئ إنما تنبع من الإيمان بانسانية الطرف الآخر . للمثالية الإسلامية تفترض بل وتوجب احترام كرامة الإنسان وعدم اهتلال آدميته - حتى وإن كان كافراً - وتنطلق من إنسانية الوجود السياسي - حتى ولو تعلق الأمر بدولة عاربة . إن مبدأ احترام الشخصية الفردية بوصف كونها قيمة إنسانية هو في الواقع جوهر النموذج الإسلامي المثالي للممارسة السياسية ومحور العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية في وقت الحرب . ويكفي أن تذكر بهذا الخصوص دعاء الرسول - صلى الله عليه وسلم - قبيل الالتحام العضوي في إحدى المعارك قال : " اللهم أنت ربنا وربهم . ونحن عبيدك وهم عبيدك . نواصينا ونواصيهم بينك . فاهزمهم وانصرنا عليهم " (٢) . وفيه الاعتراف بانسانية العدو وطلب النصر عليه بلا اعتداء ولا تمثيل ولا تعذيب إذ أن كل ذلك يتعارض مع الاعتراف بكونهم بشراً وعبيداً لله مجتمعهم بالمسلمين الانسانية وتفرقهم عنهم العقيدة ، ولولا الأمر بقتلهم إغلاء لدين الله ما قاتلوا ، ولذا فليس قتالهم في ذاته هو الغاية وإنما الغاية هي ظهور الإسلام عليهم ولو تحقق ذلك بدون قتال كان أولى .

(١) لطوى : كتاب الجهاد وكتاب الجرية وأحكام المغاربة من كتاب اختلاف الفقهاء ، عني بشره : يوسف شاحنت (لیدن ، ١٩٣٣) ، ص ٦٤ .

(٢) ذكره ابن حجر - في شرحه لباب لامتوا لقاء العدو من صحيح البخارى - عن رواية الإمام علي وسعد بن منصور . انظر ابن حجر : فتح الباري : (الطبعة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٨) ١٢ / ١٢٥ .

هذه المبادئ الخمسة - التي تعبر عن الطبيعة العائلية والحضارية والانسانية للدولة والدعوة الاسلامية - هي مصدر مختلف عناصر وقواعد استراتيجية القتال وأساليب الاحتكاك العسوى بالمجموعات الأخرى في التصور الاسلامي الأصولي . فإذا فشل الاتصال والتعامل السلمي في تحقيق القناعة بالثألية الاسلامية أو حيل بين الدعوة وبين الإدراك الشعبي أو اجتمع الجماهيري وأبى الطرف الآخر إلا القتال والمواجهة ، فإن كفاحية وواقعية الدعوة الاسلامية تفرضان التعامل القتالي في هذه الحالة كضرورة لا بد منها للمضي في طريق تحقيق وظيفة الدولة العقلية في النطاق الخارجي . وحيث إن دولة الاسلام تملك استراتيجية للتعامل مع الطرف الآخر قبل وأثناء القتال تتضمن مجموعة من المبادئ أو العناصر التي يتقيد بها التحرك الخارجي في وقت الحرب وأهمها :

(١) إن الحرب تفقد شرعيتها إذا لم تسبقها دعوة^(١) .

(٢) إن حالة الحرب لا تبرر الخروج على قواعد العدل والإنصاف ولا تغطي الحق في السلوك الاستفزازي . فلا يجوز المباشرة أو مهاجمة العدو على غرة ، وإنما يجب تجنيد الدعوة ومنع الطرف الآخر فرصة البدء بالعدوان كما لا يجوز قتل النساء والأطفال وغيرهم ممن لا رأى لهم في القتال ولا طاقه لهم عليه . كما يعد من قبيل الظلم والبغي ارتكاب أعمال كالمثلة والتعذيب والتخريب .

(٣) أنه حتى بعد التلاحم العسوي يظل باب الحوار والدعوة مفتوحاً . فإذا رأى الطرف الآخر - بعد بدء القتال - أن يعيد الاتصال والحوار ، وطلب الأجرأة والأمان لكي يستمع من جديد إلى الدعوة فإنه يجب أن يمنح هذا الأمان ويدعى من جديد في غياب أي ضغط أو إكراه . بل ويجب حمايته وحراسته وإعادته إلى أمانه إذا فشل منطق الاتصال من جديد في خلق القناعة بالثألية الاسلامية^(٢) .

(٤) إن حالة الحرب لا تبرر الغدر أو الخيانة . فالإلتزام بالوفاء بالعهود ليس موضع مناقشة حتى لو غدر بها الطرف الآخر . ومبدأ الوفاء بالعهد يعني أكثر من التزام : فالتعاهد يجب ألا ينقضى إلا بانقضاء أجله . وحتى بعد انقضاء الأمد لا يجوز مباغرة الطرف الآخر إلا بعد التبذ إليه وإعلامه بانقضاء الأجل . وفي حالة توقع غدر الطرف الآخر فإن التحل من التعاهد من جانب الطرف الاسلامي جائز بشرط إعلام الطرف الآخر بأن العهد انتقض . ولا يجوز للناجزة قبل

(١) هذا العنصر - غير المختلف عليه - يؤكد تصور الأصولي لحروب الحرب في الاسلام وارتباط هذه الحروب بوظيفة نشر الدعوة وليس فقط بما يقوله المخنفون من أن سيها الوحيد هو رد العدوان إذ لو كان الأمر كذلك ما كان هناك موضع للحديث عن دعوة قبل القتال . فلحديث عن ذلك معه أن القتال هو على الدين وليس لرد الاعتداء .

(٢) هذا العنصر أيضاً يؤكد أن مفهوم الحرب في التصور الأصولي لما ينصرف عادة إلى تلك الحرب التي تكون على الدين - أي الجهاد - لانه لا مجال للحديث عن الأمان وتجديد الدعوة في حالة الحرب للفتنة . فهذه الأخيرة يكون هدفها فقط رد العدوان لدعوة الطرف الآخر إلى الاسلام .

النبد ، بل وقبل التأكد من وصول خبر النبد الى أطراف بلاد العدو بحيث يصيروا جميعا على علم باتقاضي العهد وبدء حالة القتال.

٥) حسن معاملة الأسرى واطعامهم وكسوتهم وعدم اكراههم على الاسلام وتحريم تعذيبهم أو التمثيل بهم .

هذه العناصر تمثل محور التعامل الخارجي للدولة الاسلامية في وقت الحرب وهي في الحقيقة ليست سوى مجموعة من القيم الاخلاقية والمثاليات الانسانية التي لاموضع لمناقشتها ولاسييل لتجاوزها أو الخروج عليها اذ أنها بمثابة فرائض ملزمة ومميزة للحرب الاسلامية التي لاتعدو أن تكون مثالية حركية وتعاليم اخلاقية قبل أن تكون قتال ومواجهة .

- وتابح هذه العناصر الخمس عبر مباحث خمس :

للمبحث الأول - الدعوة الى الاسلام قبل القتال .

للمبحث الثاني - العلل في المحاررين .

للمبحث الثالث - الاجارة والأمان .

للمبحث الرابع - الوفاء بالعهود .

للمبحث الخامس - في الأسرى .

المبحث الأول

الدعوة إلى الإسلام قبل القتال

المبحث الأول

الدعوة إلى الإسلام قبل القتال

الأصل في الحرب في التصور الاسلامي الاصولي أنها وسيلة للدعوة وليست غاية في ذاتها وأنها لا يلجأ إليها الا حين تفشل الدعوة أو يحول بينها وبين الناس حائل . ولذا فإن الحرب تفقد شرعيتها اذا لم تسبقها تلك الدعوة ، لأن المقصود إزالة الشرك وتثبيت الاسلام ، فان تحقق ذلك بدون قتال كان أولى . والآيات والأحاديث في ذلك صريحة : فقال تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ (الاسراء/١٥) . وقال تعالى : ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ (الأنفال/٣٨) . وقال : ﴿ فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم . ان الله غفور رحيم ﴾ (التوبة/٥) . وقال تعالى : ﴿ فقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين آتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ (التوبة/٢٩) . فالآية الأولى تؤكد على ضرورة الدعوة قبل القتال . والآيات بعدها تضع نهاية للحرب وتحدد غايتها في زوال الشرك وبذل أهل الكتاب للجزية . وفي هذا دليل على أنه لا يجوز قتال من لم تبلغهم الدعوة على الدين لأنه لا يلزمهم الاسلام قبل العلم به ، وعلى أنه اذا كانوا ممن لا يجوز اقرارهم على الكفر بالجزية قوتلوا الى أن يسلموا ، وان كانوا ممن يجوز اقرارهم على الكفر بالجزية قوتلوا الى أن يسلموا أو ينزلوا الجزية . وهكذا فالدعوة شرط في القتال على الدين فان تحقق مضت الحرب الى غايتها وان لم يتحقق فقلت الحرب شرعيتها ولم يجر اطلاق وصف "الجهاد" عليها^(١) .

وروى الامام احمد والبيهقي وابو يوسف وابو يعلى والطبري عن ابن عباس قال "ما قاتل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قوما قط الا دعاهم"^(٢) . وروى مسلم وغيره عن سليمان بن بريدة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميرا على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال ".....واذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال لو خلال فأتين ما اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم: ادعهم

(١) سبق وذكرنا أن مسألة الدعوة قبل القتال تميز بها الشريعة الاسلامية عن الشريعة اليهودية وأن ثورة تأمر بقتل الامم

السبعة التي ذكرتها - والتي تقيم بالارض للوعدة - بدون دعوة . راجع فيما تقدم لمبحث الخامس.

(٢) عبد الرزاق بن همام : للصف (بيروت : المكتب الاسلامي ، ١٩٧٢) ٥ / ٢١٨ : لشوكلي : نيل الاوطار

(القاهرة : مكتبة الدعوة الاسلامية ، د.ت) ٧ / ٢٣٠ : الحنلي : كثر العمال (بيروت : مؤسسة لرسالة ، ١٩٧٩) ٤ /

٤٨٣ : ابو يوسف : انخراج (القاهرة : للطبعة السلفية ، ١٩٣٩) . ص ٢٠٧ : شرح كتاب السير لسكر

للشيتي (القاهرة : معهد المخطوطات ، ١٩٧٩) ١ / ٧٧ .

الى الاسلام فان اجابوك فقتل منهم وكف عنهم... الحديث وقد تقدم في الفصل السابق^(١)
وعن عبد الرحمن بن عاتق قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث بظا قال : تالّفوا
الناس ولا تغفروا عليهم حتى تدعوهم فما على الأرض من أهل بيت سدر ولا وير - الا أن
تأتوني بهم مسلمين أحب إلى من أن تأتيوني بتسائهم وأولادهم وتقتلوا رجلهم^(٢) . وعن علي
أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث وجهاً ثم قال لرجل : ألحقه ولا تدعه من خلقه فقل : ان النبي
- صلى الله عليه وسلم - يأمرك أن تنتظره ، وقل له : لا تقاتل قوما حتى تدعوهم^(٣) . وعن
سعيد بن المسيب قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حل بالقرية دعا أهلها الى
الاسلام . . " الحديث^(٤) . وعن فروة بن مسيك قال : قلت يا رسول الله أقاتل بمقبيل قومي
ومديبرهم ؟ قال : نعم . فلما وليت دعاني فقال : لا تقاتلهم حتى تدعوهم الى الاسلام " رواه
أحمد^(٥) .

في كل ذلك دليل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم حينما كان يقاتل على الدين كان
يقدم الدعوة على القتال . ويشهد لذلك كنهه التي أرسلها للملوك والأمراء يدعوه فيها الى
الاسلام قبل أن يدخل معهم في علاقة حرب . ومن ذلك كنهه الى هرقل والى المقوقس والى
النجاشي والى كسرى والى اساقفة نجران والى مجوسي هجر والى أهل عمان وغيرهم^(٦) . ومن
ذلك أيضا ما روي من أنه صلى الله عليه وسلم بعث بظا الى اللات والعزى فاغفروا على حى من
العرب فسبوا مقاتلتهم وخرجهم فقالوا : يا رسول الله اغفروا علينا بغير دعاء . فسأل النبي صلى

(١) انظر : عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٨ : الفروى : شرح مسلم (القاهرة : للطبعة المصرية ،
د.ت) ١٢ / ٣٧ : المخطئ : معالم السنن (بيروت : للكتبة العلمية . ١٩٨١) ٢ / ٢٦١ : الألباني : صحيح الجامع الصغير
وزيادته الفتح الكبير للسيوطي (بيروت ودمشق : للكتب الاسلامي . ١٩٨٦) ١ / ٢٤٤ : الصنعاني : سبل السلام (القاهرة
: مكتبة الجمهورية لعمرة ، د.ت) ٤ / ٦٠ : ابن النديم : الفهرست : تيسر الوصول (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ،
١٩٦٨) ١ / ٢٢٤ .

(٢) المنذرى : كثر العمل ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٣٧ ، ٤٦٩ : السرجسي . شرح لسو الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٧٩
والكنذهوى : حجة الصحابة (القاهرة : مكتبة الدعوة الاسلامية ، ١٩٧٩) ١ / ٧٣ : ابن رجب : المحكم الجندرية بالاختصار
(القاهرة : دار مرجحان ، د.ت) ص ٣٤ .

(٣) المنذرى : كثر العمل ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٩ : عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٧ .

(٤) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢١ .

(٥) الفوشكاني : نيل الاوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٢٣٢ .

(٦) راجع لتفصيص والمصادر في البحث تفصي ، ص ٤١ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٤٨ ، وكذلك في عبد العزيز صفير
نظرة الجهاد في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٤ - ٣٤٤ .

الله عليه وسلم أهل السرية ، فصلقوهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم . ردهم الى أماتهم ثم ادعواهم^(١) .

بل وكان الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض الأحيان يجند الدعوة قبل مباشرة القتال مع من بلغتهم الدعوة . فكان يجعل الدعوة مقدمة لكل قتال بغض النظر عما اذا كان الطرف الآخر قد بلغته الدعوة أم لا^(٢) . ويشهد لذلك ملاخرجه الشيخان عن سهل بن سعد أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما أعطى الراية يوم خيبر لعلي بن أبي طالب وقال علي : نقاتلهم حتى يكونوا مثلنا قال له الرسول صلى الله عليه وسلم : " على رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم الى الاسلام وأخبرهم بما يجب عليهم فوالله لأن يهدي بك رجل واحد خير لك من مهر النعم"^(٣) . فقد كان أهل خيبر على علم بالدعوة وكان الرسول صلى الله عليه وسلم قد بعث أبا بكر ثم عمر - في يومين متتالين - لقتال خيبر قبل أن يبعث عليا في اليوم الثالث كما حكى ذلك ابن اسحاق عن عمرو بن الأكوع^(٤) . وأخرج عبد الرزاق في المصنف عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقاتل بني قريظة حتى دعاهم الى الاسلام، فأبوا فقاتلهم^(٥) . وعن ابن عيسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذا الى اليمن قال : انك تأتي قوما من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم اليه شهادة أن لا اله الا الله . . . الخليفة أخرجه البخاري ومسلم^(٦) .

ولم يقتصر الأمر على أهل الكتاب وحدهم ولكنه شمل للمشركين أيضا فكان الرسول صلى الله عليه وسلم يكرر الدعوة اليهم قبل القتال ولمدة ثلاثة أيام متتالية ولا يغير عليهم الا في اليوم

(١) لفتى : ذكر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٨ - ٤٧٩ .

(٢) بل ويصحب تجديد الدعوة لمن طلبها ولو خلال قتال كما سيأتي في مبحث الاجارة والأمان .

(٣) المعنى : عمدة القارى شرح صحيح البخارى (بيروت : دار الفكر ، ١٤ / ٢١٣ ، ٢٥٨ : ابن حجر : كتاب الجهاد والسير (بيروت : دار البلاغة ، ١٩٨٥) ص ٢١٨ : عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ : فتح المجيد (المدنية للنورة : المكتبة السلفية ، ١٩٧٧) ص ٩٣ - ١٠١ الألباني : صحيح الجامع الصغير وزيادته للسوطي ، مرجع سابق ، ٣١٦/١ : الطبراني : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٦ / ١٦٧ : ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٣٢٠ : السيرة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ : الهادي : المتقى شرح موطأ مالك (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٣٣٢هـ) ٣ / ١٦٨ : الشيرازي : للذهب (القاهرة : مصطفى الباني الحلبي ، ١٤٠٥هـ) ، ٢ / ٢٣١ : القنوجي : عون الباري (الندوة : مطابع قطر الوطنية ، ٨١ - ١٩٨٤) ، ٤ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٤) المعنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢١٣ : ابن هشام : السيرة النبوية (القاهرة : مكتبة الكليات الازهرية ، ١٩٧٨) ، ٣ / ٢١٦ .

(٥) عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٦ .

(٦) عبد الرحمن بن حسن : فتح المجيد ، مرجع سابق ، ص ٨٧ : عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٢١٦٠٥ .

الرابع . يدل على ذلك ملووه ابن اسحاق وابن جرير عن عبد الله بن أبي بكر قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد في شهر ربيع الآخر أو في جمادى الأولى من سنة عشر إلى بنى الحارث بن كعب بنجران وأمره أن يدعوهم إلى الإسلام قبل أن يقاتلهم ثلاثاً " فإن استجابوا لك فاقبل منهم وإن لم يفعلوا فقاتلهم " نضيف ^(١) . والثابت أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان إذا إلى لي قوم من المشركين دعاهم إلى الإسلام ، ثم اشتغل بالصلاة فإذا فرغ منها جدد الدعوة ، ويستمر على ذلك حتى يسلم القوم لو يتأكد من إصرارهم على البقاء على الشرك ^(٢) . كما فعل مع أهل وادي القرى (هـ٧) ^(٣) ، وكما أمر خالد بن الوليد أن يفعل مع مشركي بنجران . وفي بعض الحالات فقد استمرت الدعوة إلى الإسلام مدة ستة أشهر كما هو ثابت في قصة إسلام همدان سنة ١٠ هـ . فقد بعث الرسول صلى الله عليه وسلم اليهم خالدين الوليد فأقام ستة أشهر يدعوهم إلى الإسلام فلا يجيبوه حتى أرسل على بن أبي طالب فضلي بالمسلمين الفجر وصفهم صفا واحدا استعدنا للقتال ثم تقدم ودعى همدان مرة أخيرة إلى الإسلام وقرأ عليهم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت همدان بدون قتال ^(٤) . وكان ذلك بفضل تجديد الدعوة والثاني بالنسب رجاء تألفهم وإسلامهم وعدم اللجوء للقتال إلا بعد التأكد من فشل القناعة بالثالية الإسلامية .

والأكثر من ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يأمر قواد جيوشه في بعض الحالات بعدم تعجيل مناجرة الطرف الآخر حتى بعد إعلانه رفض الدعوة ، ومنحه فرصة بدء الصلنام العضوى ليكون ذلك دليلا على أنه قد تدبر أمره واختار طريق الحرب . ويشهد لذلك ما روى عن عطاء بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عليا رضي الله عنه مبعثا فقال له : امض ولا تلتفت - أي لا تدع شيئا مما أمرك به - قال : يا رسول الله كيف أصنع بهم ؟ قال : " اذاتزلت بساحتهم فلا تقاتلهم حتى يقاتلوك . فإن قاتلوك فلا تقاتلهم حتى يقتلوا منكم قتيلاً . فإن قتلوا

(١) ابن هشام : لقصة قوية ، مرجع سابق ، ٤ / ١٧٧ ؛ الطبري : تاريخ الأمم والملوك (بيروت : مؤسسة الأعلمي ، ١٩٨٣) ٢ / ٣٨٥ ؛ ابن قسيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٦٢١ ؛ الكتلخولي : حياة لصحبة ، مرجع سابق ، ١ / ٧٨ - ٧٩ ؛ محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية (القاهرة : جنة تكليف والفرجة ، ١٩٥٦) ص ١٠٠ ؛ ابن الأثير : الكمل في التاريخ (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧) ٢ / ١٦٢ ؛ بن خلون : فتاريخ (بيروت : مؤسسة جمال ، ٥٣) ، ٢ / ٥٣ .

(٢) راجع : السرخسي : شرح كتاب لسو الكبير ، مرجع سابق ، ١٠ / ٧٨ ؛ السرخسي : كتاب المبسوط (بيروت : دار للفرقة ، ط ٢ ، ٢٠٠٥) ١٠ / ٦١ ؛ البكري : شرح العنيفة ، على هدية ، مع فتح القدير (القاهرة : مصطفى الباني الخليلي ، ١٩٧٠) ٥ / ٤٤٤ .

(٣) انظر ابن قسيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٣٥٥ .

(٤) الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٨٩ ؛ ابن قسيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٦٢٢ .

منكم قتيلاً فلا تقاتلوهم حتى تربهم ياه ثم تقول لهم : هل لكم الى أن تقولوا لا اله الا الله ؟ فان قالوا نعم فقل لهم : هل لكم أن تصلوا ؟ فان قالوا نعم فقل لهم : هل لكم أن تخرجوا من أموالكم الصلقة ؟ فان قالوا نعم فلا تبغ منهم غير ذلك . والله لأن يهدي الله على يدك رجلاً خير لك مما طلعت عليه الشمس وغربت " (١) . وروى مثل ذلك في وصية الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين أرسله لفتح اليمن (٢) .

وبطبيعة الحال فان هذه المعاملة لاتصلح لكل المواقع . وكما أن الحرب الاسلامية تعبير عن مثالية حركية وتعاليم اخلاقية ، فهي أيضا تعبير عن حقيقة كفاحية واقعية . وهي تأتي الا الاعتدال في مثالياتها وفي واقعياتها . ولذا فالثابت عن الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا أنه كان يبيت العدو احيانا ويغير عليهم مع الغلوات فيوقع بهم وهم غارون غافلون ، وكان يأمر قادة جيوشه بذلك في بعض الحالات التي تتطلب للمباغثة وبشرط أن تكون الدعوة قد بلغت الطرف الآخر ورفضها ، فدل ذلك على جواز قتال من بلغته الدعوة بلون دعوة جديدة قبل المناجزة وجواز تجديد الدعوة وذلك على مقتضى الحال . ويدل على ذلك ما روى عن أبي امامة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : " انا مصبحوهم بغارة فأفطروا وتقووا " (٣) . وما رواه البخاري في باب " ما يحق بالآذان من الدماء " وغيره عن أنس بن مالك " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا غزا بنا قوما لم يكن يفرق بنا حتى يصبح وينظر ، فان سمع اذاننا كف عنهم وان لم يسمع اذاننا اغار عليهم " (٤) .

وقد روى ابن عمر " أن النبي - صلى الله عليه وسلم - اغار على بني المصطلق وهم غارون آمنون وابلهم تسقى على الماء فقتل للمقاتلة وسبى النرية " (متفق عليه) (٥) . كما اغار الرسول صلى الله عليه وسلم على عيبر أيضا كما جاء في حديث أنس : " أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) لفرعسي : شرح كتابه لسور الكبير ، مرجع سابق ، ٧٨ / ١ .

(٢) راجع للشيخ محمد أبو زهرة : الجهاد ، في : كتاب للوثق الربيع لجميع لبحوث الاسلامية (القاهرة : جميع الاسلامية ، ١٩٦٨) ص ٩٦ : الدعوة الى الاسلام ، في : كتاب للوثق لسليح لجميع لبحوث الاسلامية (القاهرة : جميع لبحوث ، ١٩٧٢) ص ٨١ : نظرية الحرب في الاسلام ، في : المجلة المصرية للقانون الدولي (القاهرة ، ١٩٥٨) ص ٢٠ .

(٣) لماندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٣٦١ / ٤ .

(٤) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ٢٨٧ / ٣ : سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ١٢١٢ / ٣ : ابن حجر : كتاب الجهاد والسور ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ : الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢٦٨ / ٢ : ابن رجب : جامع العلوم والحكم (القاهرة : المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، ١٩٨٦) ٣١٢ / ١ : أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ : البوطي : فقه السيرة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .

(٥) فتاوى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ٣٦ / ١٢ : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ٣١٩ / ١٥ : الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢٦٨ / ٢ .

خرج الى خيبر فجاءها ليلا ... فلما أصبح خرجت يهود مساحيهم ومكاتلهم ، فلما رأوه
 قالوا : محمد والخميس . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الله أكبر ، خربت خيبر . اننا اذا
 نزنا بساحة قوم فساء صباح المنزئين" ^(١) وعندما نذب الرسول صلى الله عليه وسلم الناس لغزو
 الروم - قيل وفاته- دعا اسامة وقال له : "سر الى موضع مقتل ابيك فأؤذنك الخيل ، فقد وليتك
 هذا الجيش ، وأمر صابحا على أبني وأحرق عليهم" ^(٢) ... ففى كل ذلك دليل على جواز
 قتال من بلغتهم الدعوة ابتلاء .

هذه السوابق جميعها تشكل جوهر الادراك التقليدى بخصوص تلك الجزئية المتعلقة
 بالدعوة قبل القتال . فهذا أبو بكر الصديق يدعو ويدع بحسب ما عليه ظروف كل واقعة . فهو
 من جهة يوصى قواد جيوشه الذين يهتهم لحرب الروم بالشام فيقول " اذا لقيتهم العدو من
 نشر كين ان شاء الله فادعوه الى ثلاث . فان هم أجابوك فاقبلوا منهم وكفوا عنهم : ادعوههم
 الى الاسلام ، فان هم أجابوك فاقبلوا منهم وكفوا عنهم" ^(٣) . كما أوصى خالد بن
 الوليد حين بعثه الى أهل العراق بذلك ^(٤) . بل وقد دعى أبو بكر المرتدة قبل أن يقاتلهم -رغم
 أنهم كانوا من المسلمين- وكتب لهم الكتب التى يدعوهم فيها الى الرجوع الى الاسلام . ومن
 ذلك كتابه الى قبائل العرب للمرتدة وفيه : " وأنى بعث اليكم فلانا فى جيش من المهاجرين
 والانصار والثابطين باحسان وأمرته أن لا يقاتل أحدا ولا يقتله حتى يدعوه الى داعية الله . فمن
 استجاب له وأقر وكف وعمل صالحا قبل منه وأعانته عليه . ومن أبى أمرت أن يقاتله على
 ذلك... " ^(٥) . كما كتب فى عهده للأمراء الذين يهتهم لقتال المرتدة : " هذا عهد من أبى بكر
 لفلان حين بعثه فيمن بعثه لقتال من رجع عن الاسلام، وعهد اليه أن يتقى الله ما استطاع فى
 أمره كله سره وعلانيته ، وأمره بالجد فى أمر الله ومجاهدة من تولى عنه ورجع عن الاسلام الى
 أماني الشيطان بعد أن يعثر اليهم فيدعوهم بلدعية الاسلام فان أجابوه أمسك عنهم وان لم يجيبوه
 شن غارته عليهم . " ^(٦) .

(١) ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ - ١٧١ ؛ الطبراني : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٩٧/٥

(٢) ابن حجر : فتح الباري : مرجع سابق ، ٢٨٧ / ١٦ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٨ ، ٢٨٢ ؛
 ابن سعد : طبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٦ .

(٣) لغزني : كثر العداء ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٣ - ٤٧٤ . وراجع فيما سبق المبحث الثالث .

(٤) راجع كتاب خالد لأهل الحيرة فى المبحث الثالث .

(٥) تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٨١ - ٤٨٢ ؛ محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ،
 ص ٢٦٢ .

(٦) تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٨٢ ؛ محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣

وكنّا كذب في كتابه الى علمه بنى أسد" ومن أبى أن يرجع الى الاسلام بعد أن يدعوهم خالد بن الوليد ويعزّز اليه ، فقد أمرته أن يقاتله . . .^(١) . ومن جهة أخرى فقد كان أبو بكر الصديق أميرا على الجماعة التي بيتت هولزن كما جاء في الحديث الذي أخرجه احمد وأبو داود والنسائي وابن ماجة عن سلمة بن الأكوع قال : "يتنا هولزن مع أبى بكر الصديق . وكان أمره علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم" . وفي رواية أخرى : "أمر علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أبى بكر الصديق رضى الله عنه ففزونا ناسا من المشركين فيقتلهم . نقلهم"^(٢) . كما روى عنه أنه كان يأمر أمراءه بالتبعية والاغارة على أهل الردة اذا لم يسمعوا في ديارهم الأذان^(٣)

أما عمر بن الخطاب فقد استعرضنا في البحث الثالث من الفصل الأول من هذا الباب حروبه مع الروم والفرس وكيف ابتليها بدعوتهم الى الاسلام فأمر قادة جيوشه بأن يحشوا الى ملوكهم رجالا يدعونهم الى الاسلام ويخبرونهم بين الدخول في الاسلام أو بئذ الجزية أو القتال^(٤) . وقد أخرج أبو عبيد عن يزيد بن أبى حبيب قال : كتب عمر بن الخطاب الى سعد بن أبى وقاص : "انى قد كتبت اليك أن تدعو الناس الى الاسلام ثلاثة أيام فمن استجاب لك قبل القتال فهو رجل من المسلمين له ماله للمسلمين وله سهم في الاسلام . ومن استجاب لك بعد القتال أو بعد الجزية فماله في فيء المسلمين لأنهم كانوا قد أحرزوه قبل اسلامه . فهذا أمرى وكتابى اليك"^(٥) .

وكنّا فقد روى عن علي بن أبى طالب رضى الله عنه أنه لم يكن يقاتل أحدا من العدو حتى يدعوهم ثلاث مرات^(٦) ، حتى انه دعا عمرو بن عبد ود قبل أن يبارزه يوم الخندق فقال له على : انى أدعوك الى الله عز وجل والى رسوله والى الاسلام . قال عمرو : لاجابة لى بملك . فقال على : فانى أدعوك الى التزال . . . فتجالوا حتى قتل على^(٧) . وروى أيضا عن عمر بن

(١) محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٧ .

(٢) الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٨ ، الفتوحى : الروضة الثانية (قطر) : دائرة احياء التراث الاسلامى ، ١٩٨٧ ، ٢ / ٤٩٠ ، الألبانى : صحيح سنن ابن ماجة (بيروت) : للكتب الاسلامى ، ١٩٨٦ ، ٢ / ١٣٦ ، الطبرانى : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٧ / ١٤ - ١٥ .

(٣) رابع : للفتنى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٥٩ .

(٤) رابع فيما تقدم للبحث الثالث .

(٥) للفتنى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٩ ، الكنتملوى : حياة الصحابة (القاهرة) : مكتبة الدعوة الاسلامية ، ١٩٧٩ ، ١ / ١٥٤ .

(٦) ملك بن قيس : للنبوة الكبرى (القاهرة) : مطبعة السعادة ، ١٣٢٣ هـ ، ٢ / ٣ / ٣ .

(٧) رابع تفاصيل فى : تاريخ الطبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٢٩ ، ابن الاثير : الكمل فى التاريخ (بيروت) : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧ ، ٢ / ١٧١ ، ابن عبد البر : الدرر فى انحصار لغزى والسير (دمشق) : مؤسسة علوم القرآن ، د . ت . ص ١٩٦ - ١٩٧ .

عبد العزيز أنه كان يأمر امرأه الجيوش أن لا يتزلوا بأحد من العدو إلا دعوهم . قاله يحيى بن سعيد وغيره^(١) . والمشهور عنه في كتب التاريخ أنه حكم بإخراج المسلمين من سمرقند بعد ما ثبت لديه أنهم دخلوها دون أن يدعوا أهلها إلى الإسلام^(٢) . وهو ما يؤكد قول ابن حجر أن عمر بن عبد العزيز كان يشترط الدعاء إلى الإسلام قبل القتال^(٣) .

وقد ألتزم قادة جند المسلمين بهذا الشرط في فتراتهم وفي حروبهم التي كانت على الدين . فهذا خالد بن الوليد يدعو إلى الإسلام قبل أن يقاتل للمشركين^(٤) . والفرس^(٥) والروم والمزنة^(٦) بل ودعا أيضا طليحة الأسدي حين تنبأ^(٧) . وكان في بعض الأحيان يجحد الدعوة وكان في بعض الأحيان الأخرى يغير على القوم وهم غارون . وهذا أبو عبيدة بن الجراح - أمير الجيوش في الشام - يعث معاذ بن جبل وخالد بن الوليد للدعوة الروم إلى الإسلام قبل مناجزتهم للقتال . فيقول لهم معاذ : " إن أول ما يدعوكم إلى الله ، أن تؤمنوا بالله وحده وبمحمد صلى الله عليه وسلم . " وقال لهم خالد : " ندعوكم إلى الإسلام وإلى أن تشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله . " ثم قال أبو عبيدة لرسول الروم " أمرنا صلى الله عليه وسلم فقال : إذا أتيتهم للمشركين فدعوهم إلى الإيمان بالله ورسوله وبالأقرار بما جاء به من عند الله عز وجل . " وهذا سعد بن أبي وقاص - أمير الجيوش في العراق في عهد عمر - يعث إلى يزيد جرد - ملك الفرس - النعمان بن مقرن والمغيرة بن شعبة والمغيرة بن زرارمة وغيرهم للدعوة إلى الإسلام قبل القتال . فقال له النعمان : " نحن ندعوكم إلى ديننا وهو دين حسن الحسن وقبح القبيح " وقال له المغيرة بن زرارمة مثل قول النعمان . وكذا فقد عرض زهرة بن عبد الله الدعوة على رستم - قائد جيوش الفرس - وعرضها عليه أيضا ربيع بن عامر حتى قال له : " نحن مترددون عنكم ثلاثا ، فانتظر في أمرك واحتر واحدة من ثلاث بعد الأجل : إما الإسلام وندعك وأرضك ، أو الجزاء فتقبل ونكف عنك وإن احتجت إلينا نصرناك . أو المناينة في اليوم الرابع " . وقال له مثل ذلك أيضا حذيفة بن محصن والمغيرة بن شعبة وغيرهم من الرجال الذين أوفدهم سعد

(١) ملك بن قيس : للثورة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ ، ابن سعد : الطبقات الكبرى (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٠) ٥ / ٢٧٤ .

(٢) راجع : ابن الأثير : الكامل في التاريخ (بيروت : دار صادر ، ١٩٦٥) ٥ / ٦٠ - ٦١ ، البلاذري : فتوح البلدان (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٧) ٣ / ٥١٩ ، عبد العزيز صقر : نظرية الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢ .

(٣) ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(٤) راجع قصة خالد بن الوليد مع بني الحارث بن كعب بنجران ومع أهل هملان (من هذا البحث) .

(٥) راجع : تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٦٤ ، ٥٧٢ ، ٣ / ٢٨١ ، ابن الأثير : الكامل (ط ١٩٨٧) ، ٢ / ٢٤٥ .

(٦) راجع كتاب أبي بكر الصديق إلى بني أمية . وانظر : ابن الأثير : الكامل (ط ١٩٨٧) ٢ / ٢١٧ .

(٧) ابن قدامة : المغني ، مع الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي ، مرجع سابق ، ١٠ / ٣٨٦ .

بن أبي وقاص تزا الدعوة زعماء فارس وتبين حقيقة الاسلام لهم قبل أن يقاتلهم عليه . وهذا سلمان الفارسي يأتي أن يقاتل أهل فارس قبل أن يدعوهم الى الاسلام ثلاثا . فقد روى أحمد والترمذي عن أبي البخري قال : " حاصر أحد جيوش المسلمين قصرا من قصور فارس وكان أميرهم سلمان الفارسي فقالوا : يا عبد الله ألا تنهد اليهم ؟ قال : دعوني أدعوهم كما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو " فدعاهم سلمان الى الاسلام أو الجزية فأبوا . فقال له أصحابه : يا أبا عبد الله ، ألا تنهد اليهم ؟ قال أبو البخري : فدعاهم ثلاثة أيام الى مثل هذا ثم قال : انهضوا اليهم ^(١) . قال : فنهضنا اليهم ففتحنا ذلك القصر ^(٢) . وأخيرا فهذا عبد الله بن الزبير يخبر عثمان بن عفان وللمسلمين خبر فتح إفريقية - وكان هو أمير أحد الجيوش التي أرسلها عثمان لمساندة عبد الله بن سعد بن أبي سرح - فيقول : " حتى انتهينا الى إفريقية فزلا منها حيث يسمعون صهيل الخيل ورغاء الإبل وقصعة السلاح . فاقمنا أياما بنجم كراعنا ^(٣) ونصلح سلاحنا . ثم دعوناهم الى الاسلام والدخول فيه ، فأبعلوا منه . فسألناهم الجزية عن صغار والصالح ، فكانت هذه أبعد . فاقمنا عليهم ثلاث عشرة ليلة تأناتهم ، وتختلف رسلنا اليهم . فلما يس منهم - يعني أمير الجيوش - قام خطيبا فحمد الله ، وأثنى عليه وذكر فضل الجهاد وما لصاحبه إذا صبر واحتسب ، ثم نهضنا الى علونا وقاتلناهم أشد القتال ... " ^(٤)

ونستخلص من كل ما تقدم أن المثالية الاسلامية في هذه الجزية من جزيات قانون القتال في الاسلام تأتي الا أن تجعل من الدعوة أساسا لشرعية كل حرب على الدين بحيث تفقد الحرب شرعيتها أي لم تسبقها دعوة . أما من بلغتهم الدعوة فأبوا الامتنال لشروطها فهم في حالة حرب ويمكن لقائد جيوش المسلمين أن يجدهم لم الدعوة قبل قتالهم بل وأن لا يدعهم هو بالقتال، ويمكنه من جانب آخر أن يغير عليهم ويأخذهم بلون أن يدعوهم مرة أخرى ويلون أن يعطيهم فرصة البدء بالقتال وذلك كله على ما يقتضيه الحال .

هذه كانت سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرة أصحابه في قتال المشركين والكفار . أما بعد ذلك فقد اتفق الفقهاء واختلفوا في مسألة دعاء للمشركين وأهل الكتاب قبل القتال . فأما

(١) انهضوا : أي اسرعوا في قتالهم واصعدوا لهم .

(٢) راجع : للمنفذ : ذكر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٨٢ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٠ ؛ أبو يوسف :

الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ ؛ الكتبخلوي : حجة الصحابة ، مرجع سابق ، ١ / ١٥٤ .

(٣) لكراع : جماعة الخيل . وأجم الفرس : ترك وكوبه .

(٤) أحمد زكي صلبوت : جمهرة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ٢٧٩ .

اتفاقهم فعلى أنه لايجل أن تغزى بلد من البلدان ظلما وعلى أن الحرب - على الدين - لا تكون إلا بعد دعوة الكفار إلى الإسلام أو إلى إعطاء الجزية - لمن هم من أهلها - وامتناعهم^(١) .

وإما اختلافهم فأساسه افتراض بعضهم أن الدعوة بعد عهد النبى صلى الله عليه وسلم قد بلغت الناس جميعا وعدم تسليم بعضهم الآخر بذلك . وعلى هذا الأسس اختلف الفقهاء فى هذه المسألة على ثلاثة مناهج حكاهما للزدى والقاضى عياض :

الأول - يجب تقديم الدعوة إلى الإسلام قبل القتال مطلقا من غير فرق بين من بلغتهم الدعوة ومن لم تبلغهم . وبه قال مالك بن أنس والمهادية وغيرهم .

الثانى - لايجب تقديم الدعوة مطلقا وهو قول الامام أحمد بن حنبل .

الثالث - يجب تقديم الدعوة لمن لم تبلغهم ولايجب ذلك ان بلغتهم ، لكنه يستحب ، ويجوز أن يقاتلوا قبل أن يدعوا . وبه قال نافع والحسن البصرى والثورى والليث والشافعى وابن المنذر وقال : وهو قول جمهور أهل العلم . وكذا قال النووى : وهو قول أكثر العلماء^(٢) . رغم ذلك فلكل مذهب حصته وأسانيده ووجهاته :

فلما لكية ترى وجوب الدعوة إلى الإسلام قبل بدء القتال من غير فرق بين من بلغته الدعوة ومن لم تبلغه أو بين من غزا للمسلمون ومن أقبل هو لغزو المسلمين فى بلادهم . روى ذلك عبد الرحمن بن القاسم فى اللبونة الكبرى وقال : كان مالك يقول : لأرى أن يقاتل المشركون حتى يدعوا ولايبتنون حتى يدعوا . وقد سئل مالك عن الروم أبعدون قبل أن يقاتلوا ؟ فقال : " أحب إلى ألا يقاتلوا حتى يدعوا إن أطبق ذلك " فقيل : انهم ربما دعوا إلى الإسلام فدعواهم للمسلمين إلى النصرانية ؟

فقال " قد قضوا ماعليهم إذا دعوهم "^(٣) . وبطبيعة الحال فإنه يشترط لقيام الدعوة عدم معاملة الطرف الآخر للمسلمين بالقتال ، فإن انتفى هذا الشرط وعاجلهم بالقتال وجب قتالهم

(١) سعدى كبر حبيب : موسوعة الأجماع فى الفقه الإسلامى (قطر : إدارة إحياء التراث الإسلامى ، ١٩٨٥) / ١ / ٢٨٠
ابن رشد : بداية المجتهد (القاهرة : المكتبة التجارية ، ١٩٥٥) / ١ / ٣٢٩ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ١ / ٢٨١ ؛ المعنى : عمدة القارى شرح صحيح البخارى ، مرجع سابق ، ١ / ١٠٠ ؛ النووى : شرح صحيح مسلم (القاهرة : المطبعة للنصرية ، ١٩٥٥) ، ١٢ / ٣٦ ؛ الخطيب : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٢ ؛ فتاوى : فروضة النجاة ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٨٦ .

(٣) ملك بن نيس : اللبونة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ / ٢ ؛ لطوى : كتاب المجاهد وكتب الجزية ، مرجع سابق ، ص ٢ ؛ على أبو الحسن المالكي : كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن بى زيد فتقرونى (القاهرة : مصطفى البلى الخلبى ، ١٩٥٥) / ٣ / ٢ ؛ قبايى : التلخى شرح للوطا (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٣٣٢هـ) / ٣ / ١٦٨ .

بدون دعوة اذ يدخل ذلك تحت باب رد الاعتلاء وهو ضرورة^(١) . بل وحتى هؤلاء يستحب دعوتهم ان اطبق ذلك كما روى عن ابن القاسم . وقال يحيى بن سعيد : " لعمري انه لحقيق على المسلمين أن لا ينزلوا بأحد من العدو في الحصون ممن يطعمون به ويرجون أن يستجيب لهم الا دعوه . فاما منا ان جلسمت بأرضك أتوك وإن سرت اليهم فأتوك فإن هؤلاء لا يدعون . ولو طمع بهم لكان ينبغي للناس أن يدعوه " ^(٢) . وخلاصة مذهب المالكية في هذه المسألة محاكاة الباجي عن القاضي أبو الحسن من أن الدعوة مستحبة قبل القتال على كل حال ما لم يكن في تقديمها وجه مضرة . فإذا كان للمسلمون ظهيرين ولم يكن في تقديم الدعوة لمن قد بلغته وجه مضرة فإن الدعوة ثابتة في حقهم ^(٣) .

أما وجه هذه الرواية عن مالك فما روى من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب بتقديم الدعوة على محاربة أهل خيبر رغم علمهم بها . وماروى عن علي بن أبي طالب أنه لم يكن يقاتل أحدا من العدو حتى يدعوه ثلاث مرات . وماروى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يأمر امرأه الجيوش أن لا ينزلوا بأحد من العدو الا دعوه . وقد تقدم كل ذلك . ومن جهة العقل قالوا : ان الحرب على الذين تفرض تقديم الدعوة على القتال دون تفرقة بين من بلغتهم الدعوة ومن لم تبلغهم لأن تجديد الدعوة قد يكون فيه من التذكير بالله والإيمان به ما لم يكن فيما تقدم ^(٤) .

على أن الملتقى في مصادر فقه مذهب الإمام مالك لا يد وأن يكشف أن ثمة رواية أخرى حكاهما عنه العراقيون ، وهي ثابتة في اللبونة الكبرى برواية سحنون بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم ومولحها أن من قربت ذلره قوتل بغير دعوة لاشتهار الاسلام ، ومن بعدت ذلره فالدعوة أقطع للشك . فروى عن مالك أنه قال : من قارب الدروب فالدعوة مطروحة لعلمهم . عما يدعون اليه . . وأما من بعد وخيف أن لا تكون الدعوة قد بلغته فإن الدعوة في هذه الحالة أقطع للشك وأمر للجهاد . وروى عن يحيى بن سعيد أنه قال : لا بأس باجتماع عورة العدو بالليل والنهار لأن دعوة الاسلام قد بلغتهم ^(٥) .

(١) راجع : على أبو الحسن لللكي : كفاية الطالب الرباني ، مرجع سابق ، ١٣/٢ الشوكاني : نيل الاوطار ، مرجع

سابق ، ٢٣٦ / ٧ : الدرر : لمشر الكبير ، وبهائشة : حاشية للنسوي (تقاصرة : مصطفى الباني الخلبى ، ١٠٥) ٢ /

١٧٦ : ملك : للون الكبرى ، مرجع سابق ، ٣/٣/٢

(٢) ملك بن قس : للون الكبرى ، مرجع سابق ، ٣ / ٢ - ٣ .

(٣) الباني : للقي شرح موطلا ملك ، مرجع سابق ، ١٦٨ / ٣ .

(٤) نفس المصدر السابق ، نفس للوضع : ملك : للون الكبرى ، مرجع سابق ، ٣ / ٢ - ٣ .

(٥) نفس المصدر السابق ، ٣ / ٢ - ٣ : الباني ، مرجع سابق ، ١٦٨ / ٣ : ابن حجر : كتاب الجهاد والسير .

مرجع سابق ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

ووجه هذه الرواية الثانية عن مالك منها أيضا ما يتعلق بالأنثور ومنها ما يتعلق بالعقول . فأما للأنثور فما رواه أنس بن مالك أن الرسول صلى الله عليه وسلم أتى خيبر ليلا فلما أصبح أغار عليهم ، ومارى أن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث رجالا من المسلمين قتلوا رجلا من المشركين غيلة ولم يقدموا لهم دعوة منهم كعب بن الأشرف وابن أبي الحقيق ، وأما العقول فما ذكره صاحب اللبنة من أنه قد تقدم علمهم بالدعوة ، ومن أن عدم استجابتهم لها يشى عما هم عليه من البغض والعنوة للإسلام وأهله وهو ما يؤكده طول معارضتهم للجيش الاسلامي ومعارضتهم لها . وفي هذه الحالة يجب طلب عورتهم والتمس غفلتهم لأن دعوتهم ستكون بمثابة تحذير لهم لأخذ العدة لمحاربة المسلمين ^(١) .

وعلى العكس من الرواية الأولى عن مالك يرى الخنابلة أنه لا يجب تقديم الدعوة مطلقا على أساس أن ذلك كان في بدء الأمر قبل انتشار دعوة الاسلام . أما بعد انتشار الدعوة وبلوغها الناس جميعا فيجب قتال الاعلاء من غير ابداء دعوة . قال الاسام أحمد : " لأعرف اليوم احدا يدعى فقد بلغت الدعوة كل أحد " ^(٢) . وقد استلوا على ذلك بحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غارون آمنون ، وبحديث الصعب بن جثامة أن الرسول صلى الله عليه وسلم سئل عن الديار من ديار المشركين يبيتون فيصيرون من نساءهم وذراريهم فقال " هم منهم " ، وبحديث سلمة بن الأكوع أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر على جماعة فغزوا ناسا من المشركين فبيتهمهم ^(٣) . وقد تقدم كل ذلك . وعن ابن عوف قال : كتب الى نافع اسأله عن الدعاء قبل القتال ، فكتب الى : إنما كان ذلك في أول الاسلام . وقد أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم غارون وأتباعهم تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسمى ذراريهم وأصاب يومئذ جورية ابنة الحارث . قال : " حدثني به عبد الله بن عمر وكان في ذلك الجيش " (متفق عليه) ^(٤) . ونقل عن ابراهيم أنه سئل عن دعاء الديلم فقال : قد علموا ما يدعون اليه . ذكره السرخسي في شرح السير الكبير وخرجه عبد الرزاق في المصنف عن الثوري عن منصور عن ابراهيم ^(٥) .

وفي التحقيق يبدو مذهب الخنابلة أكثر مرونة لذي يميز أيضا بين من بلغتهم الدعوة ومن لم تبلغهم وهو ما يعنى تسليمه باحتمال وجود من لم تبلغهم الدعوة . وفي هذا المعنى يقول الاسام أحمد : " يقاتل أهل الكتاب والمجوس ولا يدعون لأن الدعوة قد بلغتهم ويدعى عبدة الأوثان قبل أن

(١) الهامى : للتقى ، مرجع سابق ، ١٦٨ / ٣ ؛ مالك : للنبوة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ ، ٤ .

(٢) ابن قدامة : للمتنى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٣٨٥ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ١٠ / ٣٨٦ .

(٤) الثوري : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ٣٥ / ١٢ ؛ الصنعلى : حبل السلام ، مرجع سابق ، ٤ / ٥٩ .

(٥) السرخسي : شرح كتاب السير الكبير للشيخاني ، مرجع سابق ، ١ / ٧٨ ؛ عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ،

يجاروا" (١) . قال ابن رجب : "وذلك لأن الدعوة انتشرت فلم يبق من أهل الكتاب ولا الجوس من لم تبلغه الدعوة الا نادرا . وعباد الأوثان ان بلغتهم الدعوة لا يدعون " . وفصل ابن قدامة فقال : "أما قوله في أهل الكتاب والجوس لا يدعون قبل القتال فهو على عمومه لأن الدعوة قد انتشرت وعمت فلم يبق منهم من لم تبلغه الدعوة الا نادرا بعيد . وأما قوله يدعى عبدة الأوثان قبل أن يجاروا فليس بعام فإن من بلغته الدعوة منهم لا يدعون وإن وجد منهم من لم تبلغه الدعوة دعى قبل القتال ، وكذلك ان وجد من أهل الكتاب من لم تبلغه الدعوة دعوا قبل القتال " . وميز أبو يعلى بين من بلغتهم الدعوة ومن لم تبلغهم وقال ان أمير الجيش غير في قتال من بلغتهم دعوة الاسلام فاستعروا منها بين أن يبتهم ليلا ونهارا بالقتل وبين أن يصافقهم للقتال . أما من لم تبلغهم الدعوة فيحرم عليه الاقدام على قتالهم غرة قبل اظهار الدعوة واعلامهم معجزات النبوة ، الا أنه قال : وقل أن يكون اليوم قوم لم تبلغهم الدعوة الا أن يكون قوم من وراء الترك والروم في مبادى للمشرق وأقصى للغرب . وقد أجمل شمس الدين للقمي مذهب الجاهلية في هذه المسألة فقال : "من لم تبلغه الدعوة حرم قتاله قبلها . ويجب ضرورة . ومن دعوة من بلغه . وعن الامام أحمد : قد بلغت الدعوة كل أحد فلان دعا فلا بأس " . ويفهم من ذلك تحريم القتال قبل الدعوة لمن لم تبلغهم الا اذا دعت الضرورة الى ذلك كأن يفشى الكفار للمسلمين محاررين فحيث يجب قتالهم قبل الدعوة لحصول الملاك بالتأخير . أما من بلغتهم الدعوة فان الأمير غير بين تقديم الدعوة ومفاجأتهم بالقتال وذلك على حسب ما يقتضيه الحال (٢) . أما الاحناف والشافعية فذهبوا الى وجوب الدعوة لمن لم تبلغهم وعدم وجوبها لمن بلغتهم بل تصبح مستحبة في حقهم وليست شرطا . وقد حكاه النووي أيضا عن نافع سموي ابن عمر - والحسن البصري والثوري والبيهقي وأبي ثور وابن المنذر والجمهور . وقال ابن المنذر : وهو قول أكثر أهل العلم . وقال الصنعاني : وهذا أصبح الأقوال الثلاثة في المسألة (٣) .

(١) يقوم هذا التمييز على أساس أن أهل الكتاب والجوس كانوا يقطنون جزيرة العرب أو اطرافها أو بلاد مجاورة لها بما يفرض معه عليهم بالدعوة (هزق ولشام ومصر والحيشة واليمن) . أما من عظمهم فقد انقضت الامم أحمد أنهم من عبدة الأوثان وأنهم لم تبلغهم دعوة الاسلام ولذا رأى ضرورة دعوتهم قبل القتال .

(٢) راجع : ابن قدامة : للقي ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٨٥ ، ٤٢٨ ؛ ابن رجب الحنبلي : المحكم الجليلية بالانقضاء (الفتاوى : دار مرجان ، د-٥) ص ١١٧ ؛ با يعلى بن الفراء : الاحكام السلطانية ، صححه وعلق عليه : محمد حامد الفتحي (بيروت : دار الكتب العلمية ، د-٥) ، ص ٤١ ؛ شمس الدين للقمي : كتاب الفروع (بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٤) ١٩٧ / ٦ .

(٣) راجع : الصنعاني : سبل السلام ، مرجع سابق ، ٤ / ٥٩ ؛ ابن القيم : شرح فتح القدير ، على : الهداية ، وحواشيه (الفتاوى : مصطفى البلي الحنبلي ، ١٩٧٠) ٥ / ٤٤٤ ؛ البيهقي : اللباب في شرح الكتاب ، على : كتاب القدوري (بيروت : دار الحديث ، ١٩٧٩) ٤ / ١١٦ ؛ الشعراني : الليزان (القاهرة : للطبعة الأزهرية ، ١٩٣٢) ، ٢ / ١٧٦ =

فقد حكى الباجي عن أبي حنيفة أنه قال : ان بلغتهم الدعوة فحسن أن يدعوا قبل القتال ، وان لم بلغهم الدعوة لم يتدنوا بالقتال حتى يدعوا . وقال العيني في العمدة : منعب أبي حنيفة رضي الله عنه أنه يستحب أن يدعو الامام من بلغته مبالغة في الانذار ولا يجب ذلك ، كمنعب الجمهور^(١) . وحكى الطبري عن أبي حنيفة وأصحابه أنهم قالوا - فيمن بلغتهم الدعوة - : "إذا خرج والى الجيش أو سرية غازين فلقوا العدو فلا بأس أن يخبروا عليهم ليلا أو نهارا ، ولا بأس أن يبتغواهم ، ولا بأس إلا يدعواهم إلى الاسلام لأن الدعوة قد بلغتهم"^(٢) . وقد استدلل أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني بأحاديث وسوابق الرسول صلى الله عليه وسلم على أن تقديم الدعوة قبل القتال واجب لمن لم تبلغهم الدعوة أما من بلغتهم الدعوة فيجوز الاغارة عليهم وقتلهم من غير دعوة ويجوز تجليد الدعوة لهم من باب التالف ومن غير أن يكون ذلك واجبا . وقد حكى الشيباني عن أبي عثمان النهدي - أحد كبار التابعين - قوله : كنا ندعو ونذع^(٣) ، وقال " أي ندعو تارة ونذع الدعاء تارة ونغير عليهم . فدل أن كل ذلك حسن : يدعون مرة بعد مرة اذا كان يطعم في إيمانهم . فأما اذا كان لا يطعم في ذلك فلا بأس أن يخبروا عليهم بغير دعوة"^(٤) . كما حكى الاثنان عن ابراهيم أنه سئل عن دعاء الديلم فقال : قد علموا ما يدعون اليه . وحكى الشيباني عن الحسن قوله : ليس للروم دعوة فقد دعوا في آباد الدهر . وحكى عنه أبو يوسف أنه كان لا يرى بأسا أن لا يدعى للمشركين اليوم ويقول : أنهم قد عرفوا دينكم وما تدعون اليه^(٥) .

وقال الشافعي : "في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيات والغارات ما يدل على أن الدعاء للمشركين إلى الاسلام أو إلى الجزية إنما هو واجب لمن لم تبلغه الدعوة . فأما من بلغته الدعوة فليسلمهم قتله قبل أن يدعى . وان دعوه فنلك لهم من قبل أنه اذا كان لهم ترك قتاله مدة تطول فترك قتاله إلى أن يدعى اقرب . فأما من لم تبلغه دعوة المسلمين فلا يجوز أن يقتلوا حتى يدعوا إلى الايمان ان كانوا من غير أهل الكتاب ، أو إلى الايمان أو اعطاء الجزية ان كانوا من أهل الكتاب"^(٦) . وأضاف الشيرازي والنووي أن دعوة من سبق دعوتهم إلى الاسلام مستحبة .

١٧٩ : محمد بن عبد الرحمن المنشي الحنفي : رحمة الامة في اختلاف الائمة ، على هامش كتاب اليزان للشيرازي ، نفس المرجع السابق ، ٢ / ١٧٧ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(١) الباجي : للتضي شرح الروا ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٨ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١ / ١٠٠ .

(٢) الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في الصنف وقال ابن حجر : رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح . راجع عبد الرزاق بن همام :

للصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٧ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٦٨ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد

والسير ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

(٤) راجع : أبنا يوسف : كتاب الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ ؛ لمرغسي : شرح كتاب السير الكبير

للشيباني ، مرجع سابق ، ١ / ٧٨ - ٨٠ .

(٥) راجع : الشافعي : الأم (بيروت : دار المعرفة ، ١٩٧٣) ٤ / ٢٢٩ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٣ .

وقال للوردى : ان أمير الجيش غير فيهم بين أمرين يفعل منهما ما علم أنه الأصلح للمسلمين وأنكأ للمشركين من يقاتل ونهارا بالقتال والتحريق وان ينزهم بالحرب ويصانفهم بالقتال . وقال النوروى في مجمل مذهب الشافعى فى المسألة : " وهذا هو الصحيح وهو قول أكثر أهل العلم . وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على معناه " (١) . ومذهب الشيعة فى هذه المسألة كمذهب الجمهور . فجاء فى الجواهر أنه لا يجوز بدء الكفار الحريين بالقتال الا بعد الدعاء الى محاسن الاسلام وامتناعهم عن ذلك . وتسقط الدعوة عن قوتها وعرفها وان كانت مستحبة لتأكيد الحجة ولجواز حلول الرغبة فى الاسلام أو إعطاء الجزية - لمن هم من أهلها . وقد استدلوا على ذلك برواية النبى صلى الله عليه وسلم لطفى بن أبى طالب لما بعثه النبى الى اليمن وقوله له : " يا على لا تقاتل أحدا حتى تدعوه " وفعل على بن أبى طالب عند مقاتلة عمرو بن عبد ود ، وماروى من دعوة سلمان أهل فارس قبل قتالهم ، وقد تقدم كل ذلك (٢) .

وخلاصة رأى الجمهور فى هذه المسألة أنه لا يجوز قتال من لم تبلغهم الدعوة على الدين لأن الاسلام لا يلزمهم قبل العلم به ولا يجوز - شرعا وعقلا - قتالهم على ما لا يلزمهم . ولذا فقد حكم الشافعى بضمان ديّات نفوسهم ان قتلوا قبل دعائهم الى الاسلام (٣) . كما أن القتال لم يفرض لذاته بل فرض لغاية هى تحقيق المثالية الاسلامية فى النطاق الخارجى فان أدى التبليغ والدعوة الى هذه الغاية لزم الاقتراح بهما لما فى القتال من مخاطرة بالروح والبال . هذا ان كانت الدعوة لم تبلغهم . أما اذا كانت الدعوة قد بلغتهم فيجوز للمسلمين ان يفتحوا القتال من غير تجديد للدعوة لأن العذر قد انقطع بعلمهم بالدعوة . ورغم ذلك يرى الجمهور أن المستحب عدم اقتراح القتال إلا بعد تجديد الدعوة وتكرارها رجاء الاجابة . وفى هذا المعنى يقول السرخسى - من أئمة الاحناف - " أنه يحسن ألا يقاتلهم الايام فور الدعوة بل يتركهم يبيتون ليلة يفكرون فيها

(١) راجع : النوروى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٣٦ ، الشيرازى : المهلب فى فقه الامام الشافعى (قاهرة :

عيسى بنى الخلى ، ٥٠ د ، ٢ / ٢٣١ ، النوروى : روضة الطالبين وعمدة المفتين (بيروت : دمشق : المكتب الاسلامى ،

١٩٨٥ ، ١٠ / ٢٣٩ ، للوردى : الأحكام السلطانية (قاهرة : المكتبة التوفيقية ، ١٩٧٨ ، ص ٣٩ .

(٢) راجع : محمد الحنفى : جواهر الكلام (بيروت : ندر احياء التراث العربى ، ١٩٨١ ، ٢١ / ٥١ - ٥٤ .

(٣) اتفق الفقهاء على تأجيلهم من كل أحد من كفار قبل دعوته الى الاسلام لانهم اخطوا فى وجوب الردية . قال أبو

حنيفة وأصحابه والخليفة والشيعة : لا دية عليه . وليس للملك فى المسألة نص معروف . كما الشافعى فحكم بأثره بلدية .

لزيد من التفاصيل راجع : الباقى : للنقى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٨ ، للوردى : الاحكام السلطانية ، مرجع سابق ،

ص ٤٠ ؛ ايا يعلى بن قراء : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤١ ؛ ابن قدامة : للنقى ، مع شرح الكبير ، مرجع

سابق ، ١٠ / ٣٨٧ ؛ النقى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٥٢ ؛ الخطاى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٢ .

ويتدبرون ما فيه مصلحتهم" وهو قول طائفة من العلماء^(١) . وقد قلنا ما يفيد أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك بهم ثلاثة أيام ليلية واحدة . وبطبيعة الحال فإن ذلك مرتبط بحالة ظهور الاسلام وعدم الحاجة الى مباغتة الطرف الآخر . أما اذا أدى تقديم الدعوة الى ايقاع الضرر بالمسلمين وانسداد النتائج التي يمكن أن يحققها عنصر المفاجأة فضلاً عن تنبيه الطرف الآخر ومنحه فرصة الاستعداد للحرب وخاصة في حالة ضعف المسلمين وعدم توقع احاطة الطرف الآخر ، فإن المستحب في هذه الحالة التثبيت والمباغتة من غير تحديد للدعوة . ولعل هذا يفسر قول أبي عثمان النهدي المتقدم : كنا ندعو ودع . فلا شك أنه منزل على الحاليين للمقدمين .

والواقع أننا نميل الى الرأي القائل بوجوب الدعوة على أى حال دون تمييز بين من يلتزم الدعوة ومن لم يتلهم كلما أمكن ذلك ولم يترتب عليه إلحاق ضرر بميوش للمسلمين . لأن المقصود النهائي هو تحقيق الهداية لاقتل غير المسلمين ولأن الثابت أن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة من بعده فعلوا الدعوة قبل بدء قتال من هم على علم بها سواء كانوا من المشركين أو من أهل الكتاب والفرس أو حتى من المسلمين المرتدين . ولذا وجب أن تكون الدعوة مقدمة لكل قتال بل ووجب تجديدها وتكرارها رحمة للناس ويرجاء اسلامهم . وأما الاستدلال بأحاديث ووقائع البيات والغارات على حوزات اقتحام القتال بدون دعوة فهذا منزل على حالة وقوع الضرر بسبب تقديم الدعوة مع علم الطرف الآخر بها ، أو حالة اليأس من اسلام الطرف الآخر مع مكائده من خطر على الدعوة وتهديدها . وعلى سبيل المثال فإن سبب قتل كعب بن الأشرف غيلة أنه كان شديد الأذى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يؤلب الناس عليه وعلى المؤمنين وهذا واضح في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " من لكعب بن الأشرف فإنه قد أذى الله ورسوله " . وقصته مشهورة في كتب التاريخ والسير^(٢) . وكذلك فإن سبب اغتيال أبي وقح سلام بن أبي الحقيق أنه كان يظهر كعب بن الأشرف وكان يؤذى

(١) راجع : الفكاكي : بفتح الفتناء في ترتيب الشرائع (القاهرة : مطبعة العاصمة ، ١٩٦٨) ٤٣٠٤ / ٩ ؛ الفشوزي : للهنبل ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣١ ؛ العللي : فروضة الهيبة (القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٣٧٨هـ) ٢١٨ - ٢١٩ ؛ محمد أبو زهرة : الدعوة الى الاسلام ، في : كتاب التوجيه السليح لمجمع البحوث الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٨١ .
(٢) راجع القصة بطولها في : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٥ / ٢٠٩ - ٢١٣ ؛ ابن عبد البر : المعزز (دمشق : بيروت : مؤسسة علوم القرآن ، د.ت) ص ١٥٢ - ١٥٥ ؛ ابن الفمع الشيباني : حقائق الانوار (دمشق : مطبعة محمد هاشم الكبي ، د.ت) ٢ / ٥٠٩ - ٥١٢ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٩١ - ١٩٢ ؛ ابن الأثير : الكامل في التاريخ (١٩٨٧) ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٨ - ٤٠ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ١٨٠ - ١٨١ ؛ تاريخ ابن خلدون (بيروت : مؤسسة جمال ، د.ت) ٢ / ٢٢ - ٢٣ ؛ المعنى : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٧٧ ؛ عبد العزيز : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠٣ - ٢٠٤ .

النبي صلى الله عليه وسلم ويعيش عليه ويحزب عليه الأحزاب^(١) . أما سبب اغارة الرسول صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم عارون هو مابلغه من أن اخارث بن أبي ضرار - سيدهم وأنبا جويرية - يجمع الناس ويستعد لقتاله فهاجأهم الرسول صلى الله عليه وسلم وهم غافلون... وهكذا .

أما قول الامام أحمد أن الدعوة قد بلغت كل أحد فيمكن التعقيب عليه من وجهين : الأول أنه لا يمكن التسليم بذلك بل يمكن تصور وجود من لم تبلغه الدعوة ليس فقط في عصر الامام أحمد وإنما أيضا في عصرنا هذا . والوجه الثاني أن العبرة ليست في مجرد ابلاغ الدعوة قبيل القتال وإنما العبرة بمعرفة حقيقة الاسلام وجوهره . فالتعريف شرط البلاغ وليس بمجرد القول إننا نقاتلكم على الاسلام . ولاشك أن هناك كثيرين لا يعرفون شيئا عن حقيقة الاسلام وجوهره وبعضهم يملك ادراكا مشوها لهذا الدين فكيف يقاتل هؤلاء قبل اقامة الحجة عليهم باعلامهم بحقيقة الاسلام ؟

نخلص من كل ما تقدم الى القول بأن الدعوة - بمعنى الاتصال بالطرف الآخر واعلامه بقواعد الاسلام وشرعيته وجوهره وتخيره بين الدخول فيه أو بئل الجزية - ان كان من أهلها - أو القتال - هي أسس شرعية كل حرب تقوم على الدين في الاسلام ومقدمة لازمة لها بحيث تفقد هذه الحرب شرعيتها ان هي لم تسبقها هذه الدعوة . ولعل هذا يفسر فعل عمر بن عبد العزيز مع أهل سمرقند وأمره للمسلمين بالخروج منها لأنهم دخلوها دون أن يدعوا أهلها الى الاسلام . وهو الذي يفسر أيضا حديث الخارث الذي أوردته صاحب كنز العمال والذي أمر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية من المسلمين برد حتى من العرب الى ماأنهم لأنهم أغاروا عليهم بغير دعاء^(٢) .

(١) راجع : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٥ / ٢١٤ - ٢١٥ ؛ ابن القيم : حقائق الانوار ، مرجع سابق .

٥٠٩ / ٢ تاريخ طبري ، مرجع سابق ، ١٨٢ / ٢ - ١٨٣ ؛ ابن الاثير : فكهال (١٩٨٧) ، مرجع سابق ، ٢ / ٤١

٤٣ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣ - ٢٤ .

(٢) المنذرى : كنز العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٨ - ٤٧٩ .

المبحث الثانى

العدل فى المخاريين

المبحث الثاني

العدل في المخاريق

العدل هو جوهر الاسلام وقيمته العليا التي لا موضع لمنقشتها ولا سبيل لتجاوزها سواء في نطاق التعامل الداخلي أو في نطاق التعامل الخارجي ، في السلم أو في الحرب ، مع المسلم ومع غير المسلم ، بل ومع الانسان ومع كل ذى روح من غير البشر . عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من قتل عصفورا فما فوقها بعير حقه سأل الله عز وجل عن قله . قيل يا رسول الله وما حقه ؟ قال : يذبحها فيأكلها ولا يقطع رأسها ويرمي بها " ^(١) . وعن سودة بن الربيع قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وأمر لي بنود ، قال : " اذا رجعت الى بنيك فقل لهم فليحسنوا أعمالهم . ومرهم فليقلعوا أشجارهم ولا يئخذوا بها ضروع مواشيهم اذا حلبوا " ^(٢) . والاتفاق بين علماء المسلمين على أن من كان له حيوان فحرام عليه أن يبيعه وحرام عليه أن يكلفه فوق طاقته ، وحرام عليه أن يقتله عشا ، ومن أفسد بالاتفاق على الحيوان أبحر على بيعه ، وضرب الذابة في الوجه مكروه وفي غير الوجه جائز ولكن على حسب الحاجة . . . ^(٣) . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " قرصت غلة نيا من الانبياء ، فأمر بقرية النمل فأحرقت ، فأوحى الله إليه : ان قرصتك غلة أحرقت أمة من الأمم تسبح الله " . وفي رواية أخرى " أن الله أوحى إليه : فهلا غلة واحدة " ^(٤) .

وعال على أمة تعدل في المعاملة مع أمم الحيوانات والنباتات والتمثل أن تحيد عن العدل في تعاملها مع أمم للشركين وأهل الكتاب المخاريق . ولنا كان عمر بن الخطاب يوصي امرأه عند عقد الألفية بقوله : " ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين ، ثم لا تجبنوا عند اللقاء ، ولا تمثلوا عند القدرة ، ولا تسرفوا عند الظهور . . " ^(٥) . وجاء في كتابه الذي كتبه الى جيشه في الكوفة : " أما بعد فان الله جل وعلا أنزل في كل شيء وخصه في بعض الحالات الا في أمرين : العدل

(١) الألباني : صحيح لروغب والرهيب للمنذرى (بيروت ودمشق : للكتب الاسلامي ، ١٩٨٦) ج ١ ص ٤٥٧ .

ونظر : الألباني : ضعيف الجامع الصغير وزينته (بيروت ودمشق : للكتب الاسلامي ، ١٩٧٩) ٥ / ١١٢ ، ٢٢١ ، ٣٥/٦

(٢) الطبرقي : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٧ / ٩٧ - ٩٨ .

(٣) سعدى أبو حبيب : موسوعة الامام في الفقه الاسلامي ، مرجع سابق ، ١ / ٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٤) ابن حجر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٢٢ : يعني : عمدة القاري ، مرجع سابق .

١٤ / ٢٢٠ ، ٢٦٨ : الخطفي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ص ٢ / ٢٨٣ .

(٥) المنذرى : كنز العمال ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٨٩ : محمد طاهر درويش : الخطابة في صدر الاسلام ، مرجع

سابق ١ / ٢٨٩ .

في السيرة والذكر" (١) ، فنفى الرخصة في العذل وقدم معاملة الخلق على الصلاة ولم يفرق بين معاملة للمسلمين والمخارين وللعاملين من ناحية التزام العذل . وهذا الذي قاله ابن الخطّاب ليس موضع مناقشة فهو أصل في الدين متصوص عليه في مصادره . فقط نريد هنا أن نذكر بعض مظاهر العذل في المخارين . هذا العذل الذي قد يعني - فيما يعني - عدم الاعتداء وعدم البغى وعدم تجاوز حد الاعتدال . وعلى مقتضى النهج الذي اتبعناه في هذا الباب للكشف عن حقيقة التصور الأصولي فإنا نستقصر على المصادر الأولية للبحث وهي القرآن والسنة والإدراك القيادي والفقه ، والآيات التي تدعو للعذل في السيرة في المخارين وتنتهي عن الاعتداء عليهم عديدة منها :

أولاً - قوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يقاتلونكم وَلَا تَعْلُوا أَنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِلِينَ﴾ (البقرة/١٩٠) . وقد قيل في معنى الاعتداء المذكور في الآية أمران :

الأول - قتل النساء والصبيان والرهبان والعجزة وغيرهم ممن لا يقاتلون .

والثاني - ارتكاب المنافي كالثلثة والتحريق والإفساد وقتل الحيوان لغیر مصلحة ، وهو قول الحسن البصري وابن عباس وعمر بن عبد العزيز ومقاتل ابن حيان وغيرهم . وعلى هذا يكون معنى الآية : قاتلوا الذين يقعون على قتلكم من المخارين وهم الرجال البالغين الأصحاء دون غيرهم من الشيوخ والصبيان والنساء والعجزة لأن القتال لا يكون من هؤلاء المذكورين - واشبههم - فإن قتلهم فقد اعتديتم وإن الله جل ذكره لا يحب المتجاوزين مساعدتهم . وأما الذين يتاصبونكم القتال أو يتوقع منهم ذلك فاقتلوهم ولكن دون تمثيل عند القدرة ولا اسراف عند الظهور عليهم ولا تنجيب أو لفساد (٢) .

ثانياً - قوله تعالى ﴿فَمَنْ اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ (البقرة/١٩٤) . قال ابن كثير في التفسير : أمر بالعذل حتى في للمشركين (٣) .

ثالثاً - قوله تعالى ﴿وَلَا يَجْرِمُكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْلُوا﴾ (المائدة/٢) أي لا تعتدوا على أولئك الذين اعتدوا عليكم حين صدوكم عن المسجد الحرام - في عام الحديبية - وإنما التزموا العذل دائماً .

(١) محمد حماد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ ، ٤٢٦ (والقصد بالسيرة هنا طريقة معاملة الأفراد للعادل للمسلمين والمخارين وللعاملين على حد السواء . أما الذكر فلرأى به الصلاة) .

(٢) راجع : الألوسي : روح المعاني (بيروت : دار احياء التراث العربي ، ٢٠٠٤) ٢ / ٧٥ ، ابن العربي : أحكام القرآن (قاهرة : عيسى إلهي الخليلي ، ١٩٥٧) ١ / ١٠٤ ، إيا سحان : تفسير البحر المحيط (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨) ٢ / ٦٥ ، ابن كثير : تفسير القرآن العظيم (قاهرة : عيسى إلهي الخليلي ، ٢٠٠٤) ١ / ٢٢٦ ، اللوردي : الحزبي الكبير ، مخطوط بدار الكتب المصرية (مقهة شافعي / ٨٢) ١٩ / ٢٠ . وتقرن : العهد القديم ، سفر التثنية ، ٢٠ / ١٦ - ١٧ .

(٣) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢٢٨ / ١ .

والآيات في هذا المعنى كثيرة نكتفي بما ذكرناه منها على سبيل التمثيل، وهي تدعو إلى العدل في المشركين من وجهين: الأول: عدم قتل غير المقاتلة. والثاني: عدم الاقصاد أو التمثيل بالمقاتلة وهو ما كان محل بيان وتفصيل في المصادر الأصولية الأخرى.

أولاً - حكم غير المقاتلة :

عن صفوان بن عسال قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فقال : "سيروا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ولا تملأوا ولا تغزروا ولا تقتلوا وليداً" ^(١) . ومثله ما جاء في حديث يريدة - وقد تقدم في أكثر من موضع- : "اغزوا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله . اغزوا ولا تغزروا ولا تملأوا ولا تقتلوا وليداً" ^(٢) وأخرج أبو داود عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "انطلقوا باسم الله ، وبالله ، وعلى ملة رسول الله . لا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً صغيراً ولا امرأة" ^(٣) . وعن الأسود بن سريع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما بال أقوام حلزوا بهم القتل اليوم حتى طلوا النرية . ألا أن خياركم أبناء المشركين . ألا لا تقتلوا ذرية . ألا لا تقتلوا ذرية . كل نسمة تولد على الفطرة فما تزال عليها حتى يعرب عنها لسانها ، فأبولها يهودانها أو ينصرانها" ^(٤) . وأخرج مسلم والترمذي وأبو داود عن يزيد بن هرمز أن نجيعة بن عامر الجروزي كتب إلى ابن عباس يسأله عن خمس خصال منها : هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يقتل الصبيان ؟ فرد عليه ابن عباس : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يقتل الصبيان فلا تقتل الصبيان" ^(٥) . والأحاديث بهذا المعنى كثيرة ^(٦) . وقد أوصى أبو بكر الصديق يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام

(١) الإلباني : صحيح سنن ابن ماجه : مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ٢ / ١٤٠ - ١٤١ ؛ المنذرى : كتر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٣) ابن الأثير : جامع الاصول (يعقوت : خرف الفكر ١٩٨٣) ٢ / ٥٩٦ ؛ المنذرى : كتر العمال ، مرجع سابق ، ٤ /

٣٨٢ ؛ الإلباني : ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، مرجع سابق ، ٢ / ١٩ ؛ الخطيب : معالم السنن ، مرجع سابق ،

٢ / ٢٦٣ .

(٤) المنذرى : كتر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨٢ . وانظر حصة أخرى في : عبد الرزاق : للصف ، مرجع سابق ،

٥ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٥) النووي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٩٠ - ١٩٣ ؛ ابن الأثير : جامع الاصول ، مرجع سابق ،

٢ / ٦١١ .

(٦) انظر على سبيل المثال : المنذرى : كتر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٩٥ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٨١ - ٤٨٢ .

فقال: "أني موصيك بعشر: لا تقتل امرأة، ولا صبيا، ولا كبيرا هرا...^(١) وكذا أوصى اسامة بن زيد حين سيره إلى الشام فقال له: "... لا تقتلوا طفلا صغيرا ولا شيخا كبيرا ولا امرأة...^(٢)" وأوصى عبد الرحمن بن جبير لما وجهه إلى الشام بمثل ذلك فقال: "لا تقتل شيئا فانيا، ولا ضرعا صغيرا، ولا امرأة...^(٣)". ومثل ذلك أيضا كان عمر بن الخطاب يوصي امرأه • فعن ابن عمر قال: كتب عمر إلى امرأه الاحتاد: أن لا يقتلوا امرأة ولا صبيا وأن لا يقتلوا إلا من جرت عليه اللوسي"^(٤) • وعن أسلم أن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله يتهاهم عن قتل النساء والصبيان من للمشركين ويأمرهم بقتل من جرت عليهم اللوسي منهم • وعن زيد بن وهب قال: أتانا كتاب عمر: لا تقتلوا ولا تقتلوا وليدا واتقوا الله في الفلاحين"^(٥) •

وفي كل ما تقدم دليل على عدم جواز قتل الصبيان • وقد أفصح الرسول صلى الله عليه وسلم بعله ذلك في بعض حديثه فذكر أن شركهم تابع لشرك آبائهم وأنهم على الفطرة وإن خيل الصحابة كانوا أبناء للمشركين حتى من الله عليهم بالاسلام • ومن ناحية أخرى فالثبات في الصحيح عن الصعب بن خثامة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أهل الللر من المشركين يبيتون فيصاب من نسايتهم وذرائعهم؟ قال: "هم منهم" وفي رواية: "أنا نصيب في البيات من ذلري للمشركين؟ قال: "هم منهم"^(٦) • وفي صحيح ابن حبان عن الصعب قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أولاد للمشركين أقتلهم معهم؟ قال: نعم"^(٧)

(١) ملك بن نيس: للوطا، صححه ورقمه وخرج أحافيه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: دار لشعب، ١٣٧٧ - ٢٧٨؛ المئذنة: كز العمال، مرجع سابق، ٤ / ٤٧٢؛ عهد الرزاق بن همام: للصف، مرجع سابق، ٥ / ١٩٩ - ٢٠٠ •

(٢) أحمد زكي صفوت: جمهرة خطب العرب، مرجع سابق، ١ / ١٨٧؛ محمد طاهر درويش: الخطبة في صدر الاسلام (القاهرة: دار للعارف، ١٩٦٥) ١ / ٢٤٥ •

(٣) المئذنة: كز العمال، مرجع سابق، ٥ / ٦٦٠ •

(٤) نفس المرجع السابق، ٤ / ٤٧٦ •

(٥) نفس المرجع السابق ٤ / ٤٧٧ • وانظر كذلك وصية عمر بن الخطاب للمجاهدين الذين وجههم إلى أهل فارس في: أحمد زكي صفوت: جمهرة خطب العرب، مرجع سابق، ١ / ٢٢٧؛ طاهر درويش: الخطبة في صدر الاسلام، مرجع سابق، ١ / ٢٨٤؛ أحمد عبد العظيم الفودوني: للخطر من كتاب عون الأعبال لابن كية (القاهرة: مكتبة نهضة مصر / ٢٨ - ٣٩ •

(٦) عبد الرزاق: للصف، مرجع سابق، ٥ / ٢٠٢؛ ابن حجر: كتاب الجهاد والسير، مرجع سابق، ص ٢٢٠ - ٢٢٣؛ الفوري: شرح مسلم، مرجع سابق، ١٢ / ٤٩ - ٥٠؛ إلبالي: صحيح ستن ابن ماجه، مرجع سابق، ٢ / ١٣٦؛ الفتوحى: عون البلى (الدوحة: مطابع قطر الوطنية، ١٩٨٤)، ٤ / ٤٢٢ - ٤٢٣؛ الخطاطى: معالم السنن، مرجع سابق، ٢ / ٢٨٢؛ المعنى: عمدة القارى، مرجع سابق، ١٤ / ٢٦٠ •

(٧) الفتوحى: عون البلى، مرجع سابق، ٤ / ٤٢٢؛ ابن حجر: كتاب الجهاد والسير، مرجع سابق، ص ٢٢١ •

والتوفيق بين هذا الحديث ومقابلته قيل أنه لا يباح قتل الصبيان - والنساء - بطريق القصد اليهم ان
 أمكن تمييزهم عن آبائهم ، فان صعب التمييز واختلط الأبناء بالأباء ولم يمكن الوصول الى الأباء
 وحدهم حاز قتل الجميع ^(١) . ويشهد لذلك رواية الطبراني في الكبير عن الصعب قال :
 يا رسول الله ، أطفال للمشركين نصيبهم في الغارة بالليل ؟ قال : لا تعملوا ذلك ولا حرج ، فان
 أولادهم منهم ^(٢) . ويفهم من ذلك أنه اذا تميز الصبيان عن للقاتلة لا يجوز القصد اليهم
 وقتلهم ، فان اختلطوا بالقاتلة ولم يمكن التوصل الى للقاتلة إلا بوطء الذرية فانهم لا يتحاشون ^(٣)
 ولا يختلف حكم المرأة في ذلك عن حكم الصبي ، كما أن العلة في الحالتين واحدة . وقد ورد
 النهي عن قتلها في أغلب الأحاديث والأكثر مقرونا بالنهي عن قتل الصبيان كما هو واضح فيما
 تقدم من أحاديث وآثار . وفي الصحيحين وغيرهما عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال:
 وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان ^(٤) . وأخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة "ان
 النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال : ألم أنه عن قتل النساء" الحديث ^(٥) .
 وعن رباح -وقيل حنظلة- بن الربيع قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمرونا
 على امرأة مقتولة قد اجتمع عليها الناس ، فأفروا له . فقال : ما كانت هذه لتقاتل ثم قال
 لأحدهم : الحق خالداً - وكان على المقدمة - فقل له لا تقتل ذرية ولا عسيفاً " وفي رواية أبي
 داود: " لا تقتلن امرأة ولا عسيفاً " ^(٦) . وأخرج عبد الرزاق في المصنف ومالك في الموطأ عن ابن

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ ؛ الفتاوى : عون لبلى ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٣ ؛ الذوى : شرح

مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٤٩ - ٥٠ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٣ ، ٢٨٢ .

(٢) المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٣٥ .

(٣) حكي الحارثي قولاً يجوز قتل النساء والصبيان على ظاهر حديث الصعب وزعم أنه ناسخ لأحاديث نهى عن قتلهم .

قال ابن حجر وفتاوى : وهو غريب . أنظر : ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ ؛ الفتاوى :

عون لبلى ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٤ ؛ المنذرى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٢ .

(٤) ابن حجر : فتح البلى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٥ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ ؛

الذوى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٤٨ ؛ مالك : الموطأ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ ؛ الألبانى : صحيح سنن ابن

ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١١١ ، ١٣٦ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٣ ؛ المنذرى : كثر العمال ،

مرجع سابق ، ٤ / ٣٩١ ، ٤٨٣ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٩٩ .

(٥) ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ ؛ الفتاوى : عون لبلى ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٤ ؛

عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٦) ابن حجر : فتح البلى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٤ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ ؛

عبد الرزاق بن همام : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠١ ، ١٣٢ ؛ الألبانى : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق .

١٣٧٠ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٠ ؛ المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٩٦ ، ٤٨٢ ؛

لكعب بن مالك أنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين قتلوا ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان . قال : فكان رجل منهم يقول : برحت بنا امرأة ابن أبي الحقيق بالصباح فأرفع السيف عليها ثم أذكر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكف ولولا ذلك استرحنا منها" ^(١) . وفي كل ذلك دليل على عدم جواز قتل المرأة إلا إذا باشرت القتال ، وهو المفهوم من قوله "ما كانت هذه لتقاتل" . ويشهد لذلك حديث عكرمة المتقدم الذي أخرجه أبو داود في للرسائل أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال : ألم أنه عن قتل النساء ، من صاحبها ؟

فقال رجل : أنا يا رسول الله ، أردتها فأرادت أن تصرعني فتقتلني فقتلتها ، فأمر بها أن تولي . وأخرج ابن جرير مثله عن عبد الرحمن بن أبي عمرة ^(٢) . وفي المصنف أن خالد بن الوليد قتل امرأة كانت تسب النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣) . وأخرج أبو داود عن عائشة أنه لم يقتل من نساء بني قريظة إلا امرأة أحدثت أحده . قال الخطابي : يقال أنها كانت شتمت النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذلك دلالة على وجوب قتل من فعل ذلك ^(٤) . وليس فيما تقدم تصريح بطلان النهي عن قتل النساء إلا أن الحاقهم بالصبيان في الحكم يشي بالحاقهم بهم في العلة من حيث أنهم تابعون في كفرهم للرجال فإن باشروا القتال كان ذلك قرينة على أنهم قد صاروا كالحاربين ومن ثم جاز قتلهم . أما أن لم يباشروا القتال فيترك قتلهم بقصد الاتصاف بهم . ويشهد لذلك حديث أبي سعيد الذي رواه الطبراني في "الواسط" قال "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان وقال : هما لمن غلب" ^(٥) .

الطبراني : للمصنف الكبير ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤ ، ١١ - ١٠ / ٥ ، ٧٢ / ٥ : البيهقي : للتحفي شرح للوطأ ، مرجع سابق ، ١٦٦ / ٣ .

(١) عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٢٠٢ / ٥ ، ٤٠٨ : البيهقي : للتحفي ، مرجع سابق ، ١٦٦ / ٣ : ابن الأثير : للكنز في التويع ، مرجع سابق ، ٤٢ / ٢ : ابن حجر : فتح الباري : مرجع سابق ، ١٢ / ١١٤ .

(٢) ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ : الفتوحى : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٤ : المنادى : فكر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٨٢ : عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٣) عبد الرزاق : للمصنف ، ٥ / ٣٠٧ .

(٤) الخطابي : معالم السنن ، ٢ / ١٨١ .

(٥) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٦ : ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ : المعنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦١ .

وبناء على ماسبق اتفق "الجميع - كما نقل ابن بطال - على منع القصد الى قتل النساء والولدان ، أما النساء فلفضغهن . وأما الولدان فلفضوهم عن فعل الكفر ، ولما فى استبقاهم جميعها من الانتفاع بهم ، اما بالرق واما بالفداء فيمن يجوز أن يفادى به"^(١) .

أما قول من قال إن العلة فى تحريم قتل المرأة أنها لاقتال فافا قاتلت جاز قتلها مستدلا على ذلك بقوله "ما كانت هذه لتقاتل"^(٢) ، فيمكن التعقيب عليه من ثلاثة وجوه :

الأول - أن ليس فى الأحاديث تصريح بذلك .

الثانى - أن قوله "ما كانت هذه لتقاتل" مفهوماً أن الصحابة قد قتلوا هذه المرأة رغم أنها لم تباشر القتال وهو ما يعنى أنهم قتلوها بسبب شركها وليس بسبب أنها شاركت فى القتال .

الثالث - ما ذكره الحافظ بن حجر فى الفتح ، قال : "فى الحديث دليل على جواز العمل بالعام حتى يرد الخاص . لأن الصحابة تمسكوا بالعمومات الدالة على قتل أهل الشرك ، ثم نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان فخص ذلك العموم"^(٣) . ويفهم من ذلك أن الأصل فى القتال أنه بسبب الشرك ثم اقتص من ذلك النساء والأطفال برجاء إسلامهم أو للانتفاع بهم على ما كانت تقضى أعراف الحروب فى تلك الفترة .

وقد لحق الشيوخ بالصبيان والنساء فى الحكم فى بعض الأحاديث وقد ذكرنا بعضها فيما تقدم آنفاً . وقد أخرج ابن عساكر عن جبير بن نفير قال : مر رجل بربيع فقال : أين تريد ؟ قال : أريد الغزو فى سبيل الله . فقال له : لا تجبن إذا لقيت ، ولا تفل إذا غنمت ، ولا تقتل شيئا كبيرا ولا صبياً . فقال له الرجل : بمن سمعت هذا ؟ قال من رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤) . وأخرج أبو داود عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "انطلقوا باسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله ، لا تقتلوا شيئا فانيا ولا طفلا صغيرا ولا امرأة . " وقد تقدم . وقد ورد النهى عن قتل الشيوخ فى الوصايا الثلاث التى كتبها أبو بكر الصديق ليزيد بن أبى سفيان واسامة بن زيد وعبد الرحمن بن جبير - كما تقدم . وكذا فقد نهى عمر بن الخطاب المجاهدين الذين وجههم إلى أهل فارس فقال : "لا تقتلوا هرا ولا امرأة ولا وليدا وتوقوا قتلهم إذا التقى الزحفان وعند شن الغارات" .

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ؛ ابن حجر : الفتح ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٥ .

(٢) قاله الخطاى فى معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٠ .

(٣) ابن حجر : الفتح ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٥ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ ؛ الفتوحى :

عون الجارى ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٣ .

(٤) الهندى : كثر العمل ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٣٤ - ٤٨١ - ٤٨٢ .

ومن جانب آخر فقد روى الإمام أحمد في مسنده والترمذي وأبو داود في سننه عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرعهم^(١) . قال الخطابي : الشرح ههنا جمع شارخ وهو الحديث السن ، يريد بهم الصبيان ومن لم يبلغ مبلغ الرجال . والشيوخ ههنا اللسان^(٢) . ولما كان مدلول الحديث يعارض النهي عن قتل الشيوخ في الأحاديث والآثار السابقة فقد جأ البعض إلى التأويل . فقلل الألباني عن صاحب "النهاية" قوله : "لرأد بالشيوخ الرجال للسان أهل الجلد والقوة على القتال ولم يرد المرعى"^(٣) . فصار تأويل الحديث : اقتلوا الرجال البالغين واستحيوا الصبيان . وحكى ابن منظور عن صاحب "النهاية" أيضا أنه لرأد بالشرح : الشباب أهل الجلد^(٤) . قلت : هذا التأويل يفسر الحديث الآخر الذي أخرجه الطبراني في الكبير عن سمرة أيضا عن أبيه عن جده ونصه "أنا قاتلتهم للمشركين فاقتلوا شرعهم فإن بينهم قلوبا شرعهم"^(٥) . إلا أنه يشير إشكالا فيما يتعلق بحديث سمرة السابق وفيه : "واستبقوا شرعهم" فلو أراد بالشرح الشباب مأمرا باستحيائهم في الحديث الأول . ولو أراد بهم الصبيان مأمرا بقتلهم في الحديث الآخر . ويكون تأويل فرما دار الأمر في الخاليين حول المصلحة أو لارتبط بواقعة محددة . فإذا كان سبب القتل هو الشرك وسبب الاستحياء هو الانتفاع حاز للأمر في بعض الحالات استبقاء من يريد الانتفاع بهم من الشباب أو قتل من تخشى مضرته ولا يتنفع به من الشيوخ ، والله أعلم .

ولنفس السبب فقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث حفظة - أو أخيه رباح - بن الربيع للتقدم عن قتل الصبي وهو الأجير والتابع فقال "الحق بخالد فلا يقتل ذرية ولا صبي"^(٦) . ورغم عدم التصريح بسبب عدم قتل الصبي إلا أنه يلحق بالنساء والأطفال من ناحية التبعة وعدم الاستقلال في الرأي والتصرف . ولذا فقد ألحقه الرسول صلى الله عليه وسلم بالذرية في الحكم .

وأما الرهبان فقد ورد ذكرهم في الحديث الذي أخرجه أحمد عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيوشه قال : "أخرجوا باسم الله ، قاتلوا في سبيل الله من كفر بالله ، لا تفتلوا ، ولا تغلوا ، ولا تملوا ، ولا تملوا الولدان ولا أصحاب الصوامع" .

(١) الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨١ ؛ الترمذي : كتر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨١ ؛ الألباني :

ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٨ ؛ المعنى : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦١ .

(٢) الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨١ .

(٣) الألباني : ضعيف الجامع الصغير وزيادته : مرجع سابق ، ١ / ٣٢٨ .

(٤) ابن منظور : لسان العرب (قاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩) ص ٢٢٢٩ .

(٥) الترمذي : كتر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٣٣ .

(٦) يراجع أيضا : نفس المرجع السابق ، ٤ / ٤٣٣ ؛ أبا عبد القاسم بن سلام للمروى : غريب الحديث (بيروت : دار

الكتب العربي ، ١٩٧٦) ١ / ١٥٨ ؛ عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

قال صاحب الروضة : فى اسناده ابراهيم بن اسماعيل بن أبى حبيبة وهو ضعيف، وقد وثقه احمد^(١)، وفى وصية أبى بكر الصديق ليزيد بن أبى سفيان حين وجهه الى الشام : "انك ستجد قوما زعموا أنهم جيسوا أنفسهم لله فلعنهم ومازعموا"^(٢)، كما أوصى اسامة بن زيد بقوله: "وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم فى الصوامع فدعهم وما فرغوا أنفسهم له"^(٣) . قال المروى : "يعنى الرهبان . ويروى أنه إنما نهى عن قتلهم لأنهم لا يسمعون كلام الناس ولا يعرفون أخبارهم ولا يبذلون للمشركين على غيرة للمسلمين ولا يخبرونهم بدخولهم أرضهم"^(٤) . كما أخرج ابن أبى شيبه عن ثابت بن الحجاج الكلابى قال : قلم أبو بكر فى الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ألا لا يقتل الرهبان الذى فى الصومعة"^(٥) .

ومن جانب آخر فى وصيته لكل من يزيد واسامة قال أبو بكر الصديق : "وستجد قوما قد حصصوا عن أوساط رؤسهم من الشعر وتركوا منها أمثال العصاب . فأضربوا ما حصصوا عنها بالسيف" أو قال "فأعقوهم بالسيف خفقا" وقال فى وصيته الثالثة لعبد الرحمن بن حبيب بن نفير: "فوالله لأن أقتل رجلا منهم أحب الى من أن أقتل سبعين من غيرهم وذلك بأن الله يقول "فقاتلوا أئمة الكفر" رواه ابن أبى حاتم^(٦) . قال الباجي : قال ابن حبيب : يعنى الشماسة^(٧) . وقد عرف ابن قيم أئمة الكفر فى كتابه "طريق المحترتين" ؛ بأنهم رؤساء الكفر ودعائه الذين كفروا وصدوا عباد الله عن الإيمان وعن الدخول فى دينه . وقال : هؤلاء عناهم مضاعف وهم عذابان : عذاب بالكفر ، وعذاب بصد الناس عن الدخول فى الإيمان . قال الله تعالى ﴿الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله زدناهم عذابا فوق العذاب﴾ (الحل/٨٨)^(٨) .

ورغم أن الفلاحين لم يرد ذكرهم فى أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم كقصة مستبشرة من القتلى فى الحرب كما لم تتضمنهم وصية أبى بكر الصديق لى أى من أمراء جيوشه ، إلا أنه روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان يوصى بعلم قتلهم إلا أن يشاركوا فى

(١) فتوحى : فروضة لندية شرح لندرة البية (لقاهرة : دار الفؤاد ، د.ت ٢٠٠٢ / ٢ / ٣٢٩ . وراجع : تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٦ .

(٢) ليايى : للتقى شرح لوطا ، ١٦٧ / ٣ ، لندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٢ ، المروى : غريب الحديث ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٢٦ ، عبد الرزاق : للصف ، مرجع سابق ، ٥ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٣) أحمد زكى صفوت : جمهرة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ١٨٧ ، محمد طاهر درويش : الخطابة فى صدر الاسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٤٥ .

(٤) المروى : غريب الحديث ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٢١ . وكذلك : ليايى : للتقى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٧ . (٥) لندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٢ .

(٦) نفس المرجع السابق ، ٥ / ٦٦٠ ، تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣٩ .

(٧) ليايى : للتقى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٧ . وانظر : المروى : غريب الحديث ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٣١ .

(٨) ابن قيم : طريق المحترتين وباب السعائين (قطر : دائرة الشؤون الدينية ، ١٩٧٧) ص ٧٠٩ .

الحرب^(١) . فروى ابن جرير أن عمر بن الخطاب كتب إلى سعد بن أبي وقاص : "إن أقر الفلاحين على حلهم إلا من حارب أو هرب منك إلى عدوك فأدر كنهه"^(٢) . وعن زيد بن وهب قال : أنانا كتاب عمر : "لا تغلوا ولا تغفروا ولا تغفروا ولينا ، واتقوا الله في الفلاحين" رواه ابن أبي شيبة^(٣) .

وأخيراً فإنه لا يجوز قتل من أسلم من المخاربة حال القتال دون تفتيش عن الضمائر والنيات ، ودون اعتبار لطريقة الإعلان عن هذا التحول بالتحول في الإسلام ، وسواء كان هذا التحول لحرف أو لغيره . والأدلة على ذلك هي :

أولاً - قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَتَوْهُم بِقَبْلِ يَدَيْهِمْ فَالْعَدْوَانُ عَلَيْنَا سِوَا الْقِتَالِ﴾ (البقرة/١٩٣) . وقد تقدم تفسيره في البحث الأول . وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيْنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ آتَى إِلَيْكُمُ السَّلَامُ لَسْتَ مُؤْمِنًا . تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا . فَعَنْدَ اللَّهِ مَغَامٌ كَثِيرٌ . كَذَلِكَ كَتَبْنَا مِنْ قَبْلُ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ . تَيْنُوا إِنْ لَكُمْ كَانَمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ (النساء/٩٤) . فقد روى الإمام أحمد عن ابن عباس في سبب نزول هذه الآية قال : مر رجل من بني سليم بنفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرعى غنماً له ، فسلم عليهم ، فقالوا : لا يسلم علينا إلا ليتحرز منا ، فعملوا إليه فقتلوه وأتوا بغنمه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فنزلت هذه الآية توبخ لوفئك الذين قتلوا من ألقى إليهم السلام واتهموه بالثنية والمصانة ، وتذكرهم أنهم كانوا مثله يخفون إسلامهم حتى من الله عليهم . قال سعيد بن جبير في قوله بعد ذلك : "إن الله كان بما تعملون خبيراً" : هذا تهديد ووعد^(٤) .

ثانياً - حديث أبي هريرة الذي رواه الشيخان وغيرهما : "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإن قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها"^(٥) . وفيه دليل على عدم جواز قتل من قال لا إله إلا الله^(٦) .

(١) للنفى : ذكر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٧ .

(٢) محمد حميد الله : مجموعة وثائق سياسية ، مرجع سابق ، ص ٣١٣ .

(٣) للنفى : ذكر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٧ .

(٤) راجع : تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ١ / ٥٣٨ - ٥٣٩ ؛ الصاوي : صفوة التفسير (قطر) : لشؤون الدينية ، ١ (١٩٨١) ، ٢٩٤ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٧ / ١٢٥ .

(٥) راجع : ابن حجر : فتح ، مرجع سابق ، ١٢ / ٧٣ ؛ للنفى : مختصر صحيح مسلم (للكويت) : وزارة الأوقاف ، ١٩٧٩) ، ١٨ / ١٨٠ ؛ محمد فواد عبد الباقي : اللؤلؤ والمرجان (تطوان) : دار الحديث ، ١ (١٩٨٦) ، ٦٠٥ ؛ الألباني : صحيح

سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٤٧ .

ثالثاً - في الصحيحين وغيرهما أن اسامة بن زيد كان قد بعث الرسول صلى الله عليه وسلم في سرية إلى موضع يسمى الخرقات فأدرك رجلاً من المشركين فلما علاه بالسيف قال الرجل : لا اله الا الله ، فضربه اسامة فقتله ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لاسامة : أقتلته بعدما قال لا اله الا الله ؟ وكيف تصنع بلاله الا الله يوم القيامة ؟ فقال : يا رسول الله ، إنما قلنا تموتاً . قال : هلا شققت عن قلبه ؟ وجعل يقول ويكرر عليه : من لك بلا اله الا الله يوم القيامة ؟ قال اسامة : حتى تميت أني لم أكن أسلمت الا يومئذ^(١) . وفيه دليل على عدم جواز قتل من أسلم خشية القتل وعلى أن الحكم إنما يجري على الظاهر وأن السراير موكولة إلى الله تعالى . وبعضه حديث مسلم والبخاري وغيرهما عن القناد بن عمرو الكندي أنه قال : يا رسول الله أرأيت ان لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني ، فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ مني بشجرة فقال : أسلمت لله ، ألقاه الله يا رسول الله بعد أن قلنا ؟ فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : لا تقتله . فقلت : يا رسول الله ، إنه قد قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها ، ألقاه الله ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقتله . فان قتله فانه بمنزلة من قبل أن تقتله وانك بمنزلة من قبل أن يقول كلمته التي قال^(٢) . وفيه دليل على عدم جواز قتل المخارب اذا أعلن اسلامه وعلى أن الاسلام يجب ماقبله كما جاء في الحديث^(٣) .

رابعاً - وروى البخاري وأحمد وعبد الرزاق في المصنف عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد - في ثلاثمائة وخمسين من المهاجرين والأنصار - إلى بني جذيمة ، فلنعاهم إلى الاسلام فلم يحسنوا أن يقولوا : أسلمنا ، وجعلوا يقولون صبياناً . فجعل خالد يقتل منهم ويأسر ودفع إلى كل رجل منا أسيراً ، حتى اذا أصبح أمر خالد أن

(٦) راجع : ابن رجب : جامع العلوم والحكم (قاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩٨٦) ١ / ٣٠٥ وما بعدها . وانظر : ابن الأثير : جامع الأصول ، مرجع سابق ، ١ / ٢٤٨ : الألباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(١) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٦ / ١٠٦ : القنوجي : عون الباري ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ؛ شوقي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ٢ / ١٠٠ : الثوري : مختصر صحيح مسلم ، مرجع سابق ، ١ / ٩١ : محمد فؤاد عبد الباقي : الفوائد والرجلان ، مرجع سابق ، ١ / ١٨ - ١٩ : المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ١ / ٣٠٩ : الخطيب : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ : ابن سعد : الطبقات الكبرى (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٠) ٤ / ٥١ : أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

(٢) الثوري : مختصر مسلم ، مرجع سابق ، ٩ / ٩١ : شوقي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ٢ / ١٠٦ : القنوجي : عون الباري ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٩ - ٢٣٠ : محمد فؤاد عبد الباقي : الفوائد والرجلان ، مرجع سابق ، ١ / ١٨ : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٥ / ١٩٢ : الخطيب : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٧٠ - ٢٧١ : المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ١ / ٩٧ .

(٣) انظر : تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٠٨ .

يقتل كل رجل منا أسيره ، فقلت : والله لا أقتل أسيرى ولا يقتل رجل من أصحابي أسيره ، حتى قمننا على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فذكرناه له ، فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يده فقال : "اللهم اني أبرأ اليك مما صنع خالد" مرتين . ثم أرسل علياً بمال فودلهم وضمن لهم ماتلف^(١) . ومثله ما أخرجه الطبراني في الكبير عن خالد بن الوليد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الى ناس من غنمهم فاعتصموا بالسجود ، فقتلهم ، فودلهم الرسول بنصف الدية . وأخرج أبو خلود مثله عن جرير بن عبد الله^(٢) . وفيهما دليل على عدم جواز قتل من أسلم بطريق الكفاية . فقد قال الأولون صيأنا وأرادوا أسلمنا جرياً منهم على لغتهم فقد كانوا في الجاهلية يقولون لكل من أسلم صيأ . وسجد الآخرون كناية عن دخولهم في الاسلام وأداء فرائضه . فالعبرة في الأمر بالمقصد لا باللفظ . فسواء وقع الاسلام بإعلان ذلك صراحة - كقولهم "أسلمت" - أو كناية - كقولهم صيأنا أو باتين أفعال وأقوال للمسلمين كقول لاله الا الله ، أولقاء السلام أو السجود أو الأذان - وسواء حدث كل ذلك بالنطق أو بالإشارة ، وسواء أسلم يقيناً أو متعزاً أو خائفاً أو متظاهراً ، فانه لا تمييز ولا يد عليه ويجب قبول اسلامه ولا يجوز قتله ، لقوله صلى الله عليه وسلم : " اني لم أؤمر أن اتقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم"^(٣) . ولقول أبي بكر الصديق في وصيته لخالد بن الوليد : "واقبل من الناس غلاتهم وكلهم الى الله في سريرتهم"^(٤) .

والأصل في ذلك أن "الاسلام علانية والإيمان في القلب"^(٥) . جاء في اللسان ماملخصه : "أن الاسلام اظهار الخضوع والقبول لما أتى به الرسول صلى الله عليه وسلم وبه يقين الدم . فان كان مع ذلك الاظهار اعتقاد وتصديق بالقلب ، فلذلك الإيمان الذي هذه صفته . فأما من أظهر قبول الشريعة واستسلم لدفع المكروه فهو في الظاهر مسلم وباطنه غير مصدق ، فلذلك الذي

(١) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٣ ، ١٦ / ١٧٤ ؛ الفتوحى : عون البارى ، مرجع سابق ، ٥ / ٣٠٨ ؛ عيد الرزاق : للصف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢١ - ٢٢٢ ؛ سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٥٤ - ٥٦ ؛ ابن سيد الناس : عون الأثر (بروت) : دار الجليل ، ١٩٧٤ ، ٢ / ١٨٦ ؛ للقمي : كتاب الفروع (بروت) : عالم الكتب ، ١٩٨٤ ، ٦ / ٢١٥ .

(٢) الطبراني : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١١٤ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٧١ ؛ للقمي : كتاب الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢١٦ .

(٣) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٦ / ١٨٨ ؛ للقرني : مختصر صحيح مسلم ، مرجع سابق ، ١ / ١٤٠ ؛ ابن رجب : جامع العلوم والحكم ، مرجع سابق ، ١ / ٣١٦ .

(٤) أحمد زكي صفوت : جمهرة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ١٨٨ ؛ محمد طاهر درويش : الخطابة في صدر الاسلام ، مرجع سابق ، ٢٤ / ٢٤ ؛ أحمد عبد العظيم العزوني : للتحرر من كتاب عيون الانصار لابن تيمية ، مرجع سابق ، ص ٤٤ ؛ للقمي : كنز العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٦٦ .

(٥) الألباني : ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٧٨ .

يقول أسلمت . لأن الإيمان لابد من أن يكون صاحبه صديقاً لأن الإيمان التصديق . فللمؤمن مبطن من التصديق مثل ما يظهر . والمسلم التام الاسلام مظهر للطاعة مؤمن بها . والمسلم الذى اظهر الاسلام تعوداً غير مؤمن في الحقيقة الا أن حكمه في الظاهر حكم للمسلم^(١) . وبناء عليه فلا خلاف بين العلماء في اجراء الأحكام الظاهرة على من أظهر الاسلام ولو أسر الكفر^(٢) .

وبخلاصة ما تقدم من آيات وأحاديث وآثار أن للمستئين من القتل في الحرب التى يخوضها المسلمون على الدين هم الفئات التالية^(٣) :

- | | | | |
|------------------------|--------------|------------------------|-------------|
| (١) الأطفال | (٢) النساء | (٣) الشيخ | (٤) الرهبان |
| (٥) المسفوء أو الأجراء | (٦) الفلاحون | (٧) من أسلم حال القتال | |

آراء الفقهاء :

الاتفاق بين الفقهاء على وجوب قتل مقاتلة للمشركين من الرجال ، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك في غير المقاتلة من الرجال ، وفي النساء والصبيان ، وفيما يلى تفصيل هذا الاختلاف بين الفقهاء حول فئات المستئين من القتل :

أولاً- فيما يتعلق بالنساء والصبيان :

(١) ذهب البعض الى حواز قتل النساء والصبيان استنادا الى ماورد في صحيح ابن حبان عن الزهرى بسنده عن الصعب قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أولاد للمشركين : أقتلهم معهم ؟ قال : نعم ، وفي رواية الجماعة -إلا النسائي- قال : "هم منهم" . وقد تقدم قول الحازمى في هذا الحديث وانه ناسخ لأحاديث النهى عن قتل النساء والصبيان^(٤) . وقد ذكرنا في موضع آخر رأى من قال يجوز قتلهم بحجة أن الباعث على القتل هو الكفر لا الاعتناء وأن آيات سورة التوبة قد نسخت احاديث عدم حواز قتلهم^(٥)

(١) ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ٢٣ / ٢٠٨٠ .

(٢) سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع في فقه الاسلامى ، مرجع سابق ، ١ / ٩٧ ؛ وقرن : الطوى : كتاب الجهاد وكتب الجزية وأحكام الخريين ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٣) للوقوف على الفرق بين الشريعة الاسلامية وفشترع السابقة عليها بهذا الخصوص راجع للبحث الخامس من الفصل الاول من هذا الباب وراجع : الكيفورى : اظهر الحق (قطر : الشؤون الدينية ، د.٢٠٠٤) ٢ / ٥٣١ .

(٤) راجع : ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ ؛ قفونجى : عون لبلىرى ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٤ ؛ المعنى : عملة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٢ .

(٥) راجع : ابن رشد : بناية المجهد (القاهرة : للكتبة التجارية الكبرى ، د.٢٠٠٤) ١ / ٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٢) أما الجمهور فعلى أنه لا يجوز قتل صبيان العدو ولا نساءه الذين لا يقاتلون^(١) وقد روى حديث الصعب بزيادة أبي داود عنه: قال الزهري: "ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان". وبلون زيادة أبي داود فانه ليس المراد - عند الجمهور - اباحة قتلهم بطريق القصد اليهم، بل المراد اذا لم يمكن الوصول الى المحاربة من الرجال الا بذلك كما هو الحال في الكائنات والغارات. هذا في حالة عدم مشاركة الصبيان والنساء في القتال، فان شاركوا فقد اختلف الفقهاء في الحكم فيهم^(٢):

أ) فذهب للملكية الى عدم جواز قتل المرأة الا اذا باشرت القتل أو قصدت اليه أو اذا شتمت النبي صلى الله عليه وسلم. قالوا: ولا تقتل ان أنثرت للمشركين بالصباح أو ان رمت للمسلمين بالحجارة أو ان عملت بالحراسة: فقد سئل مالك عن نساء العدو وصبيانهم يكونون على الحصون يرمون بالحجارة ويعتدون على المسلمين أقتلون؟ فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان. وكذلك قال ابن حبيب: لا يستباح بذلك قتلهم. وقال ابن سحون: لا يقتل النساء في الحراسة. وقال الباجي: الذي يظهر من مذهب أصحابنا أن للمرأة لا تقتل بسبب الاتلاف بالصباح. وقد حكى ابن حجر عن ابن حبيب قوله: لا يجوز القصد الى قتل المرأة اذا قاتلت الا ان باشرت القتل وقصدت اليه قال: وكذلك الصبي المراهق. وفي شرح سنن أبي داود ذكر الخطابي أن للملكية ترى وجوب قتل المرأة ان سبت النبي صلى الله

(١) سئل أبو حبيب: موسوعة الاجماع، مرجع سابق، ١/ ٢٨٢؛ ابن حجر: كتاب الجهاد، مرجع سابق، ص ٢٢٢؛ الفتاوى: عون الباري، مرجع سابق، ٤/ ٤٢٤؛ النووي: شرح مسلم، مرجع سابق، ١٢/ ٤٨؛ الخطابي: معالم السنن، مرجع سابق، ٢/ ٢٦٣؛ ابن رشد: بناية الجهد، مرجع سابق، ١/ ٣٢٦-٣٢٧؛ ابن قدامة: المغني، مع الشرح الكبير، مرجع سابق، ١٠/ ٥٤١-٥٤٤؛ ابن حزم: المحلى (القاهرة: مكتبة دار الفوائد، د.ت) ٧/ ٢٩٦؛ المغني: عمدة القاري، مرجع سابق، ١٤/ ٢٦١؛ محمد النجدي: جواهر الكلام، مرجع سابق، ٢١/ ٧٣.

(٢) راجع: لطوى: كتاب الجهاد، مرجع سابق، ص ٨-٩؛ ابن حجر: كتاب الجهاد والسيور، مرجع سابق، ص ٢٢٢؛ الفتاوى: عون الباري، مرجع سابق، ٤/ ٤٢٤؛ الباجي: المغني، مرجع سابق، ٣/ ١٦٦؛ الخطابي: معالم السنن، مرجع سابق، ٢/ ٢٨١-٢٨٢؛ ابن رشد: بناية الجهد، مرجع سابق، ١/ ٣٢٧؛ مالك: للنونية الكبرى، مرجع سابق، ٢/ ٣/ ٦؛ السرخسي: شرح كتاب السيور الكبير، مرجع سابق، ٤/ ١٤١٥-١٤٢١؛ أبا يوسف: الخراج، مرجع سابق، ص ٢١٢؛ الشافعي: الأم، مرجع سابق، ٤/ ٢٤٠؛ النووي: شرح مسلم، مرجع سابق، ١٢/ ٤٨، ١٦٠-١٦٣؛ النووي: روضة الطالبين، مرجع سابق، ١٠/ ٢٤٣؛ اللوردي: الاحكام السلطانية، مرجع سابق، ص ٤٤؛ ابن قدامة: المغني، وعليه الشرح الكبير لابن قدامة القاسمي، مرجع سابق، ١٠/ ٥٤٣، ٥٤٤؛ ابن حزم: المحلى، مرجع سابق، ٧/ ٩٢٦؛ الليثي: اللباب في شرح الكتاب (بيروت: دار الحديث، ١٩٧٩) ٤/ ١٢؛ ابن العربي: أحكام القرآن (القاهرة: عيسى إيلبي الحلبي، ١٩٥٧) ١/ ١٠٤-١٠٥؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (القاهرة: دار الشعب، د.ت) ١/ ٧٢٣؛ محسن الدين للقدس: كتاب الفروع، مرجع سابق، ٦/ ٢١١؛ محمد النجدي: جواهر الكلام، مرجع سابق، ٢١/ ٧٣-٧٥.

عليه وسلم وحكى عن بعض أهل العلم من أهل الأندلس أن أسرى الروم كانوا يجلبهون بشتن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أرادوا الخلاص من الأسر بللوت لعلمهم أن القضية - من اتباع مذهب مالك - يحكمون بللوت على من فعل ذلك . وعلى العموم فقد حكى ابن حجر عن مالك - والأوزاعي - قالا : لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى لو ترس أهل الحرب بهم أو لو تحصن أهل الحرب بخصن أو سفينة وجعلوا معهم النساء والصبيان لم يجوز رميهم ولا تحريقهم - خلافا للجمهور الذي يجوز قتلهم في هذه الحالة .

ب) وقال الأوزاعي : إذا قاتلت المرأة والغلام قولا في القتال ، فإن أسرا لم يقتل ، وخلافا لابن سحنون قال الأوزاعي : تقتل المرأة في الحراسة أي إن عملت في الحراسة على الأسوار والحصون جاز قتلها لذلك . حكاه عنه الإمام الباجي .

ج) أما الثوري فقال : تقتل المرأة إذا قاتلت . وأما الصبيان فيكره قتلهم .

د) وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن كان مع المشركين امرأة تقاتل أو صبي فلا بأس أن يقتله المسلمون . قال الشيباني : إذا كان يباح قتل من له بنية صالحة للمحاربة يتوهم القتال منه ، فلا بأس بباح قتل من وجد منه حقيقة القتال كان أولى . قال : وكذلك إن كانت المرأة تعلن شتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا بأس بقتلها واستئبل على ذلك بأحدث أوردها في السور الكبير .

هـ) وقال الشافعي : إن قاتل النساء أو من لم يبلغ الحلم لم يتوق ضربهم بالسلاح .

و) وقال الحنابلة : إذا قاتلت النساء والصبيان جاز قتلهم . ولو وقت المرأة في صف الكفار أو على حصنهم فشتمت للمسلمين أو تكشفت لهم جاز رميها قصدا . وكذلك يجوز رميها إذا كانت تلتقط لهم السهام أو تسقيهم الماء أو تعرضهم على القتال لأنها في حكم المقاتل . وهكذا الحكم في الصبي . قال المقدسي : ظهر للنهب عدم القتل لذلك

ز) وقال ابن حزم : إن قاتل أحد من النساء أو ممن لم يبلغ من المشركين بحيث لا يكون للمسلم منجى منه إلا يقتله فله قتله حيعة .

وهكذا يمكن التمييز بين ثلاثة أقوال :

الأول - أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان ، قاتلوا أم لم يقاتلوا ، إلا أن باسروا حقيقة القتال ، وهو قول مالك .

الثاني - أنه تقتل المرأة إن قاتلت ويكره قتل لصبي إذا قاتل . به قال الثوري .

الثالث - وهو قول الأوزاعي وأبي حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد وإسحاق : أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان إلا إذا قاتلوا للمسلمين . فإن قاتلوا المسلمين أو أعانوا للمشركين على قتلهم جاز قتلهم . وقد ذهب البعض إلى جواز قتلهم إذا وقع منهم ضرر أشد القتال كالتهريض

وأثارة الثأر أو أن كانت للمرأة ملكة أو الصبي ملكا وأحضروه معهم في موقع القتال فلا بأس
بقتل الملكة أو الملك الصبي لتفريق جمعهم .

وبطبيعة الحال فإن ماسبق ذكره من آيات وأحاديث وسوابق وآثار يرجح رأى الجمهور
وملخصه أنه لايجوز القصد لى قتل النساء والصبيان إلا اذا وقع الضرر منهم سواء بمباشرة القتل أو
القصد اليه أو بطرق أخرى .

ثانياً - حكم الشيوخ والزمنى والعجزة والمجنون وأشباههم :

إذا كان ثمة اتفاق بين جمهور الفقهاء على عدم جواز قتل النساء والصبيان في الحرب، فإنهم
قد اختلفوا حول حكم غيرهم من الفئات كالشيوخ والرهبان والعصفاء والفلأحين ، سواء قاتلوا
أم لم يقاتلوا . ففيما يتعلق بالشيوخ والمرضى قالوا بجواز قتلهم ان قاتلوا أما ان لم يقاتلوا^(١) :

أ) فقال مالك : لا يقتل الشيخ الفاني ولا الأعمى ولا الملعون وأشباههم ممن لا يقتاتلون
ولا يعينون العدو ولا يخاف منهم مضرة فلا يجوز قتلهم كالمرأة .

ب) وقال الأوزاعي : لا يقتل شيخا فانيا ، ويقتل الشاب للمريض ، ويكف عن الأعمى فلا
يقتل .

ج) وقال الثوري : لا يقتل الشيخ . وسئل : ماترى في قتل الشاب للمريض والجريح ؟ قال :
يُقتل . قيل : فالأعمى والمقعذ ؟ قال : من كانت عنده معونة أو قوة على قتال قتل . قيل :
فالملعون ؟ قال : لا يصحبنى قتله .

د) وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا ينبغي أن يقتل الشيخ الفاني إلا اذا كان ذا رأى في الحرب
فانه يقتل . قالوا : ولا يقتل المجنون إلا اذا كان يجن ويفيق فيقتل في حال إفاقته . ويقتل الأعرج
والأصم وأقطع اليد اليسرى وأقطع أحد الرجلين لأن هؤلاء يمكنهم مباشرة القتال وكل من له
بنية صالحة للقتال واعتقاده يحمله على القتال فيقتل دفعا لشره .

هـ) وقال الشافعي - في الأصح عنه- تقتل جميع هذه الأصناف حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية
- ان كانوا من أهلها - سواء قاتلوا أم لم يقاتلوا . قال : "فان قال قائل ماذا على أنه يقتل من

(١) راجع : الفطوى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٩ - ١٢ ، تفسير القرطبي (دار لشعب) مرجع سابق ، ١ /
٧٧٤ ، ابن رشد : بداية الجهاد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٧٧ ، الفئوى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٤٨ ، البيهقي :
اللتقى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ ، ابن قدامة : للفتى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥٤١ - ٥٤٢ ، الخطيبى : معالم السنن ،
مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٣ - ٢٨٠ ، ٢٨١ ، السرخسى : شرح لسير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٤١٥ ، ١٤٣٠ .
١٤٣٩ : الفئوى : روضة الطالبين ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، للوروى : الاحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص
٤٣ ، الشافعى : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٤٠ ، ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٧ / ٢٩٦ - ٢٩٨ ، محمد النحوى
جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٧٥ - ٧٦ .

لاقتال منه من للمشركين ؟ قيل : قتل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين دريد بن الصمة وهو في شجار مطروح لا يستطيع أن يثبت جالسا ، وكان قد منع نحو من خمسين ومائة سنة فلم يعب رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله ، ولم أعلم أحدا من المسلمين عاب أن يقتل من رجال المشركين من عبد الرهبان . ولو جاز أن يعاب قتل من عبد الرهبان بمعنى أنهم لا يقتلون لم يقتل الأسير ولا الجريح الميت . وقد دُفِن على الجرحى عضة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو جهل بن هشام دُفِن عليه ابن مسعود وغيره^(١) .

(و) وقال ابن المنذر مثل قول الشافعي واستدل عليه بالحديث الذي رواه أبو حنود والترمذي - وقال حسن صحيح : "اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرعهم" ، وبصوم قوله تعالى "فاقتلوا المشركين" وقال : لا أعرف حجة في ترك قتل الشيوخ يستثنى بها من عموم قوله "فاقتلوا المشركين" ، ولأنه كفر لا تقع في حياته فيقتل كالشباب .

(ز) وقال أحمد : لا يقتل زمن ولا أعمى ولا الشيخ الفاني إن ما يقتلوا . قال ابن قدامة : أما الزمن والأعمى فلائهما ليسا من أهل القتال فأشبهها للمرأة^(٢) . وأما الشيخ فلا حديث والآثار التي تنهى عن قتله ولأنه أيضا ليس من أهل القتال فلا يقتل كالمراة .

(ح) وقال ابن حزم : يجوز قتل الشيخ الكبير سواء كان ذا رأى أو لم يكن ، وكذا الأعمى والمقعّد وكل من عبد النساء والصبيان .

وعلة من قال بعدم جواز قتلهم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء في الأثر عن أبي بكر الصديق من النهي عن قتلهم ، ولأنهم يلقون بالنساء والصبيان من ناحية أنهم ليسوا من أهل القتال ولا يرجى نفعهم للكفار ولا ضررهم للمسلمين على الدوام ، قالوا : أما أن كان فيهم نفع للكفار كان يكون الشيخ مقاتلا أو ذا رأى فإنه يجوز قتله ، وحملوا على ذلك الأحاديث التي رويت في جواز قتل شيوخ المشركين كالحديث الذي رواه الترمذي - وصححه - عن علي "اقتلوا شيوخ المشركين" . وكذا أمره صلى الله عليه وسلم أو موافقته على قتل دريد بن الصمة الذي أحضرته هوازن ليدير لهم الحرب فقتله أبو عامر ، كما أولوا حديث "اقتلوا شيوخ المشركين" بأن المراد به الشيوخ الذين فيهم قوة على القتال أو معونة عليه جمعا بين

(١) للشافعي قولان في حكم الشيوخ فظهرهما مذكورانه . قال النووي في شرح مسلم . وهو الأصح في مذهب الشافعي . وقال في روضة الطالبين : هو الأصح . وقال ابن رشد في بداية الجهد . هو الصحيح عنه . ومفاده جواز قتل الشيوخ وإن لم يقتلوا . أما القول بقتلهم فهو أنهم لا يقتلون حتى يقتلوا لأنهم مردة . كندري . ذكره النووي في الأحكام السلطانية . ويلحق بهم في الحكم الأعمى والرمم ومقطوع اليد والرجل . ذكره النووي في روضة الطالبين .

(٢) قال ابن قدامة . ما الرضي فيقتل إذا كان بمن لو كان صحيحا قتل لأنه منزلة لاجهه على الجريح إلا أن يكون مكوسا من برته فيكون بمنزلة فرس لا يقتل لأنه لا ينفذ منه أن يصير إلى حال يقتل فيه . انتهى . لغني . مرجع سابق .

الأحاديث . وقالوا أن آية "قاتلوا للمشركين" مخصوصة بما ثبت من خروج المرأة من عمومها وأن الشيخ القاني يقاس على المرأة ويخرج بذلك من عموم الآية . ذكر أغلب هذه العلل ابن قدامة في اللقي ومحمد بن الحسن الشيباني في السير الكبير .

أما علة من قال بالجلود فعموم الآيات والأحاديث التي تأمر بقتال للمشركين دون استثناء للشيوخ والمرضى واشباههم ولأن العلة للوجبة لقتلهم هي الكفر وليس مجرد إطلاق القتال، ولعدم صحة الأخبار التي تنهى عن قتلهم وهو قول الشافعي وابن النضر وابن حزم^(١) .

رابعاً - حكم الرهبان

لا خلاف على جواز قتل الرهبان إن قاتلوا فعلاً أو يرأى . أما إن لم يقاتلوا فالاخلاف والخجة فيهم كالاخلاف والحجة في الشيوخ . وعلى الرغم مما ذكره صاحب موسوعة الاجماع - نقلاً عن الشافعي - من أن الرهبان إما أن يسلموا أو يؤدوا الجزية أو يقتلوا بلا خلاف يعرف^(٢) ، فإن مراجعة مصادر الفقه الاسلامي التقليدي تؤكد أن فيهم خلافاً وأن جعل الأقوال فيهم كالتالي^(٣):

أما قال مالك : لا يقتل الرهبان الذي حبس نفسه في الصوامع أو الليارات ولا يسي هؤلاء الرهبان ولا يخرجون من صوامعهم ويترك لهم من أموالهم بقدر ما يعيشون به لأن في استئصال ما لهم كله قتلهم أو انزالهم عن موضعهم وهو ما يخالف قول أبي بكر : "قدعهم ومازعموا أنهم حبسوا أنفسهم له" . قال الباجي : يريد الرهبان الذين حبسوا أنفسهم عن مخالطة الناس وأقبلوا على ما يدعون من العبادة وكفوا عن معاونة أهل ملتهم برأى أو مال أو حرب أو إخبار بخبر . فهؤلاء لا يقتلون لأنهم اعتزلوا الفريقين وعفوا عن معاونة أحدهما . وأما رهبان الكنائس فقال ابن

(١) تتبع ابن حزم أحاديث وأثر انتهى عن كل من عدا النساء والصبيان وانتهى إل أن بعضها ضعيف الروى وبعضها مجهول الروى وبعضها مرسل لاحتمال فيه وبعضها لا يصح من جهة الروية . وذكر بالقليل أحاديث وأثر وصفها بأنها صبيحة تنهى قتل عن قتل النساء والصبيان ولا تستسى شيعا ولا عسفا ولا مريضاً ولا فلاحاً ولا رابعاً . انظر ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٢٩٧-٢٩٩ .

(٢) سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع في الفقه الاسلامي ، مرجع سابق ، ١ / ٢٨٣ .

(٣) وراجع : قطري : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المغيرين ، مرجع سابق ، ٩-١٢ ، ١٧٩-١٨٠ ؛ الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٤٠ ، ٢٨٤ ؛ تفسير القرطبي (در الشب) ، مرجع سابق ، ١ / ٧٢٣ ؛ الفتوى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢/٤٨ ؛ المحلى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩٣ ، ٢٨٠ ؛ ابن رشد : بداية الجهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٧ ؛ ملة للدولة الكورى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ / ١٦٣ ؛ الباجي : المحلى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٧ ؛ لسرخسى : شرح كتاب السير الكي ، مرجع سابق ، ١ / ٤١ ، ٤ / ١٤٢٩-١٤٣٨ ؛ سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع ، مرجع سابق ، ١ / ٢٨٣ ؛ ابن قدامة : للمنى ، مرجع سابق ، ١٠٠ / ٥٤٢ ؛ الفتوى : روضة الطالبين ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٤٣ ؛ الفتوى : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٣ ؛ ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٧ / ٢٩٦-٢٩٨ ؛ للقدسى : الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢١٠ ؛ محمد الحنفى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٧٦ .

حبيب : يقتلون لأنهم لم يعتزلوا أهل ملتهم وهم ملأخلون لهم حيث لا يمكن أن تعرف سلامتهم من معوتهم . قال : ويقتل الشماسة لقول أبي بكر : " وستجد أقواما فحصوا عن أوساط رؤسهم " - يعنى حلقوا أوساط رؤسهم - " فاضرب مافحصوا عنه بالسيف " .

ب) وقال الأوزاعي : لا يقتل صاحب الصومعة . وعن أبي اسحق قال : قلت للأوزاعي : العلاج يوجد فى أرض الروم فى بيت قد طبق عليه له كوه ينظر منها ليس فى صومعة ؟ قال : هذا راهب قد حبس نفسه . قلت : لا يقتل ولا يسى ؟ قال : لا يقتل ولا يسى . قلت : فان وجئوا راهبا قد نزل من صومعته فأخذ فأخذ فقال إنما نزلت حين حثمت فحختكم ؟ قال : لا يعرض له . قلت : أيستخبرونه عن شىء من أمر عدوهم ؟ قال : لا . أنهم ان استخبروه فأخبرهم ثم استخبره العدو عنكم فأخبرهم استحلطتم بذلك دمه .

ج) وسئل الثورى عن الراهب الذى قد نهى عن قتله أبترك بغير جزية أو يكلف الجزية ؟ قال : فماذا . قيل : فان أبى أقتل ؟ قال : لو مايكون دون القتل ؟ قيل : فلم ندعه اذن ومأمرت أن أدعه له ؟ قال : ان كان جاء فيه أثر " . ويفهم من كلام الثورى أنه يكره قتل الراهب ولكنه يلزمه بالجزية ان أبى أن يسلم شأنه فى ذلك شأن غيره من أهل الكتاب .

د) ولأبى حنيفة وأصحابه قولان فى الرهبان : الأول : جواز قتلهم ، قالوا : وإنما قول أبى بكر لا يقتل راهبا ولا أكارا اذا انتحى بلادهم وظفر بهم فلا يبنى لهم أن يقتلهم لأنهم قد صاروا فيما للمسلمين . وعن أبى يوسف قال : سألت أبا حنيفة عن قتل أصحاب الصوامع والرهبان ، فرأى قتلهم حسنا ، لأنهم فرغوا أنفسهم لنوع من أنواع الكفر فيفتن الناس بهم ، فيدخلون تحت قوله تعالى " فقاتلوا أئمة الكفر " . أما القول الثانى فيميز بين من يخالطون ومن لا يخالطون الناس ، قالوا : لا يقتل أصحاب الصوامع والسياحين فى الجبال الذين لا يخالطون الناس ، أما القسيسون والشماسة والسياحون الذين يخالطون الناس فلا بأس بقتلهم لأنهم من جملة المقاتلة اما برأيهم أو بنفسهم ان تمكثوا من ذلك .

هـ) وعند الشافعى أيضا قولان فى الرهبان أحدهما أنهم لا يقتلون حتى يقاتلوا لأنهم موادعون كالنصارى . والقول الثانى - وهو الأصح فى مذهب الشافعى - أنهم يقتلون وان لم يقاتلوا لكفرهم ولأنهم ربما أعانوا برأى هو أنكى للمسلمين من القتال . فقال الشافعى فى رواية " : يترك قتل الرهبان . وسواء رهبان الصوامع ورهبان الديارات والصهارى . وكل من حبس نفسه بالترهب تركنا قتله اتباعا لأبى بكر رضى الله تعالى عنه " . وقال فى رواية أخرى : كل من خالف الاسلام من أهل الصوامع وغيرهم ممن دأب دين أهل الكتاب فلا بد من السيف أو الجزية . قال : لا اعرف فى الرهبان خلافا أن يسلموا أو يؤدوا الجزية أو يقتلوا " .

و) وقال أحمد : لا يقتل أصحاب الصوامع لقول أبى بكر ولأنهم لا يقاتلون تدبنا فأشبهوا من لا يقاتل على القتال .

ن) وقال ابن حزم : يجوز قتل الأسقف والقميس والراغب . وقد روى ابن حزم الحديدين الذين ورد فيهما النهي عن قتل أصحاب الصوامع وهما :

* من طريق ابن أبي شيبة حميد عن شيخ من أهل المدينة مولى لبني عبد الأشهل عن دلود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث جيوشه قال : لا تقتلوا أصحاب الصوامع" .

* ومن طريق القتيبي إبراهيم بن إسماعيل عن دلود بن الحصين عن عكرمة " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقتلوا أصحاب الصوامع" .

- قال ابن حزم : حديث ابن عباس عن شيخ مدني لم يسم ، وقد سمع بعضهم فذكر إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة وهو ضعيف . قال : وكذلك لا يصح الخبر للمروى عن أبي بكر لأنه عن يحيى بن سعيد وعطاء وثابت بن الحجاج وكلهم لم يولد إلا بعد موت أبي بكر رضي الله عنه بدهر .

وبخلاصة أقوال الفقهاء في الرهبان إن الحكم فيهم يختلف فيه على قولين :

الأول - قول مالك والأوزاعي وأحمد : أنهم يتركرون وهو أحد قولين عند أبي حنيفة والشافعي .

والثاني - قول لأبي حنيفة وأصحابه وقول للشافعي وهو مذهب ابن حزم : أنه يجوز قتلهم إن امتنعوا عن الجزية . وهو للمفهوم أيضا من كلام الثوري .

وعلة من قال بالترك قول أبي بكر الصديق ليزيد بن أبي سفيان - أو أسامة - حين وجهه إلى الشام : أنك ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم في الصوامع فدعهم وما زعموا" وبه علل الشافعي صراحة قوله الأول فقال : وإنما قلنا هذا اتباعا لأبي بكر لا قياسا" ويفهم من هذا أنهم لم يحولوا كثيرا على ما روى من أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الخصوص ربما للشك في صحة هذه الأحاديث كما قال ابن حزم . وقال بعضهم أن هذا الترك للأحاديث . وقال بعضهم : أنه قياسا على غيرهم ممن لا يشاركون في القتال كالنساء والصبيان والشيوخ وأشباههم .

وعلة من قال بجواز قتلهم أنهم يقتلون لكفرهم لا بسبب اشتراكهم أو عدم اشتراكهم في القتال ، ولعموم الأمر بقتال للمشركين على الإسلام ولأهل الكتاب على الإسلام أو الجزية ، وعدم ثبوت التخصيص إلا في حق النساء والصبيان ، ليس بمعنى أنهم لا يقتلون وإنما بمعنى أنهم اتباع وذراري وأنهم يصيرون فينا للمسلمين . أما حديث أبي بكر الصديق فقد تأوله أبو حنيفة على أساس للنسب من قتلهم إذا افتتحت بلادهم لأنهم يصيرون حيث غنمة للمسلمين ، أما قبل الظفر عليهم فإنه يجوز قتلهم كفرهم . وهو عند الشافعي محمول على حثهم على البدء بقتال من يقتلهم

في الميدان وأن لا يشاغلو بالمقام على صوامع هؤلاء، وبعبارة أخرى فقد أراد أبو بكر -وفقا للشافعي- أن يوصى جنوده بالبدء بقتل مقاتلة للمشركين ثم التحول إلى غيرهم ممن لا يشاركون القتال كالرهبان والشيخ وأشباههم حتى لا يشاغلو بالضعيف عن القوى فيهمزوا .

هنا في حالة تحنّي الرهبان للعبادة وعدم اشتراكهم في قتال المسلمين - بأنفسهم أو برأى أو تدبير - ففيهم القولان للتقلمان . وأما في حالة اشتغالهم بالقتال أو تحريضهم عليه أو اشتراكهم فيه بالرأى أو المال فالإتفاق بين جمهور الفقهاء على جواز قتلهم واعتبارهم في حكم للمقاتلة .

خامساً - حكم العسيف والفلاح والحرث وأشباههم :

يمتد الخلاف بين الفقهاء - بطله - إلى مسألة حكم الفلاحين والعسفاء^(١) : فقال مالك : لا يقتلون . وقال الأوزاعي : لا يقتل جوابا ولا راعيا ولا حرثا إذا علم أنه ليس من المقاتلة . وقال الثوري : لا يقتل العسيف وهو التابع . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن قتلوا الحرثين فلا بأس ولكن سيهم أحب إلينا من قتلهم . وقال الشافعي في الأصح عنه : يقتل الفلاحون والأحرار حتى يسلموا أو يردوا الجزية - إن كانوا من أهلها . وقال أحمد : لا يقتل العبيد ولا يقتل الفلاح الذي لا يقتل . وقال ابن حزم : يجوز قتل الفلاح والأجير - وهو العسيف .

وعلة من قال بعدم جواز قتلهم أنهم يلحقون بالرهبان والشيخ في الحكم بجامع ضعفهم واعتزالهم للحروب واشتغالهم بأعمالهم ، وأنهم يصيرون رقيقا للمسلمين يتنفع بهم في الخدمة وأعمال الحرثة ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل العسيف كما نهى عمر بن الخطاب عن قتل الفلاحين - كما تقدم ذلك .

أما علة من قال بجواز قتلهم فلأنهم كفار ، ولأن آية السيف قد نسخت كل ذلك ، ولأنهم - على خلاف النساء والصبيان - لهم بنية صالحة للمحاربة وقد يتحولوا إلى المقاتلة في أي وقت . وقال ابن حزم : حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي ورد فيه النهي عن قتل العسيف رواه المرقع وهو مجهول . قال : والصحيح عن عمر بن الخطاب أنه كان ينهى عن قتل النساء والصبيان ويأمر بقتل كل من حرت عليه اللواصي وأنه لم يستثن الفلاحين ولا العسفاء من ذلك . قال : ولا يصح عن أحد من الصحابة خلاف ذلك .

وأخيرا فإنه يمكن تلخيص ماسبق من أقوال الفقهاء بخصوص حكم غير المقاتلة في نقطتين :

(١) راجع : الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٨٤ ، ٢٤٠ ؛ القرطبي : تفسير الجامع لأحكام القرآن (دار الشعب) ، مرجع سابق ، ١ / ٧٢٤ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠ - ١٢ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٣٧ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٣ ، ٢٨٠ ؛ السرخسي : شرح السيرة الكبرى ، مرجع سابق ، ٤ / ١٤٤٣ ؛ ابن قدامة : المغني ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥٤٣ - ٥٤٤ ؛ ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٧ / ٢٩٧ - ٢٩٩ ؛ محمد النجدي : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٧٧ .

أ) أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان ما لم يقاتلوا ، فإن قاتلوا جاز قتلهم وهو رأى جمهور الفقهاء
 ب) أما فيما عدا ذلك كالشيوخ والرهبان والفلاحون والأجراء فالإتفاق على أنهم يقتلون
 إن قاتلوا . أما إن اعتزلوا القتال فقد احتفظوا فيهم على قولين :

(الأول) أنهم يقتلون لكفرهم لاسبب اشتراكهم فى القتال وإن الاستثناء الوحيد فى ذلك
 للنساء والصبيان للأحاديث للوثوق بها فى ذلك .

(الثانى) أن كل من كان من أهل القتال يحمل قتله سواء قاتل أو لم يقاتل . وكل من لم يكن
 من أهل القتال لا يحمل قتله إلا إذا قاتل حقيقة أو معنى بالرأى والتحريض . وبعبارة أخرى فإنه
 لا يجوز قتل إلا أولئك الذين يقاتلون أو القادرين على القتال سواء قاتلوا أم لم يقاتلوا . ولأن
 الشيوخ والرهبان والفلاحين والعسقاء أو الأجراء لا يشتركون عادة فى القتال ، فانهم لا يقتلون .
 فإن أعتادوا على القتال عمال أو رأى جاز قتلهم إذ أن الرأى فى الحرب قد يكون أبلىغ من المشاركة
 بالقتال والاحتياج إليه قد يكون أكثر من الاحتياج إلى الشجاعة .

واختيار أحد القولين يتوقف على الإجابة عن هذا السؤال : ما هو الباعث على القتال : الكفر
 أم الاعتداء ؟ وقد بسطنا هذا الموضوع فى الفصل السابق . وقد صرح ابن رشد بأن السبب
 للوجوب بالجملة لاختلاف الفقهاء بخصوص حكم غير المقاتلة هو اختلافهم فى العلة الموجبة
 للقتل قال : " فمن زعم أن العلة للوجبة لذلك هى الكفر لم يستثن أحدا من المشركين . ومن
 زعم أن العلة فى ذلك اطلقة القتال استثنى من لم يطلق القتال ومن لم ينصب نفسه إليه " . وقال
 فى موضع آخر : " السبب فى اختلافهم معارضة بعض الآثار بخصوصها لعدم الكتاب ولعموم
 قوله عليه الصلاة والسلام " امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله " . الحديث . وذلك
 أن قوله " فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " يقتضى قتل كل مشرك -
 راهبا كان أو غيره - وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله
 الا الله ^(١) .

وقبل التطرق لموضوع السيرة فى المقاتلين نختتم ما تقدم من حديث عن المستثنى من القتل فى
 الحرب التى يخوضها المسلمون على الدين بلطفية ذكرها محمد بن الحسن الشيبانى - صاحب أبى
 حنيفة - فى السير الكبير ، قال : وإذا لقي المسلم أباه للمشرك فى القتال فإنه يكره له أن يقتله ^(٢)

(١) ابن رشد : بداية الجهد ونهاية للتقصّد ، مرجع سابق ، ٢٢٧ : ٣٢٨ .

(٢) راجع بيان ذلك وأصله لشرعى فى : لشرعى : شرح كتاب لسير الكبير ، مرجع سابق ، ١٤٣٣ / ٤٠ -

ثانياً - السيرة في قتل المخاريق :

إذا كان كل ما تقدم يعبر عن قيمة العدل التي يأبى الإسلام إلا أن تحكم علاقة المسلمين بغيرهم حتى في وقت الحرب ، فإن ما تقدم لا يمثل سوى أحد وجهين للعدل في التعامل مع غير المسلمين في وقت الحرب . الوجه الآخر يرتبط بالمقاتلين من أهل الحرب . أي أولئك الذين يشاركون القتال بالقتل أو يقدررون عليه . فإذا كان من العدل عدم قتل من لا مسؤولية عليهم في اعتناق دين الكفار ولا رأى لهم في القتال وهم النساء والأطفال فمن العدل أيضاً عدم تعذيب من ظفر به من مقاتلة الكفار أو التمثيل به أو حرقه بالنار . فإذا كان لابد من القتل فليكن القتل باحسان : أي بأدلة سريعة القتل وفي مقتل حتى لا يتعذب المقتول قبل موته فيموت موتات لا مودة واحدة . وحتى لا يكون في ذلك اهتراء لآدميته وتجاهل لانسانيته ، وهو ما يحرص الإسلام على تأكيده ليس فقط بحق البشر بل وأيضاً بحق كل ذى روح . ويكفي أن نذكر هنا حديث شداد بن أوس رضى الله عنه الذى روى مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتل . وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحه . وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته " . وكذا حديث ابن عباس رضى الله عنهما - الذى رواه الطبرانى - قال " مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل وأضع رجله على صفحة شاة وهو يعد شفرته وهى تلحظ إليه يصورها ، قال : أفلا قبل هذا ؟ لو : تريد أن تميتها موتات ؟ " . وفى رواية الحاكم " أتريد أن تميتها موتات ؟ هلا أحدثت شفرتك قبل أن تضعها " ^(١) . وبغينا هذان الحديثان عن حديث " إن أعنف الناس قتل أهل الإيمان " الذى أورده الألبانى فى سلسلة الأحاديث الضعيفة ^(٢) ، وفيهما دليل على الطابع الحضارى والعالمى والانسانى للدعوة الإسلامية بصفة عامة وارتباط الحرب الإسلامية بصفة خاصة بأحكام مستمدة من الأصول ولاسيلا لتجاوزها وتدور حول تأكيد هذين العنصرين اللذين وردا فى وصية عمر بن الخطاب لجنده الذين وجههم إلى أهل فارس : لا تمثيل عند القدرة ولا اسراف عند الظهور ^(٣) .

هذا النهى عن التمثيل والاسراف فى قتال الطرف الآخر بما يعنيه ذلك من رفض كل مظاهر التخريب والاقتصاد هو قاعدة ثابتة نصت عليها المصادر الأصولية لكى تحكم كل حرب على

(١) ذكر الحديثين وغيرهما للثرى فى كتابه الرغبة والغريب وعنون عليهما " الغريب من اللغة بالخيران ومن قبله الأكل وسماه فى الأمر بتحسين لفظه والذبحه " راجع : الألبانى : صحيح الرغبة والغريب والفرع للحافظ للثرى ، مرجع سابق ، ٤٥٦ / ١ - ٤٥٧ .

(٢) الألبانى : ضعف الجامع الصغير وزيادته لفتح الفكر للسيوطى ، مرجع سابق ، ٣٠٥ / ١٠ ، ٣١ / ٢ .

(٣) راجع : أحمد زكى صفوت : جمهرة من خطب العرب ، مرجع سابق ، ٢٢٧ / ١ ؛ محمد طاهر درويش : الخطابة فى صدر الاسلام ، مرجع سابق ، ٢٨٤ / ١ .

الدين يخوضها المسلمون^(١) . وسوف نحاول في الصفحات التالية اكتشاف حقيقة التصور الأصولي للربط بهذه القاعدة .

النهى عن المظنة :

جاء في حديث سليمان بن بريدة - عن أبيه - أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يوصي أمراء سراياه فيقول : " اغزوا ولا تغنروا ولا تغلوا ولا تمثلوا " . الحديث . وقد تقدم ذكره في أكثر من موضع^(٢) . وقد ورد النهى عن التمثيل في أكثر من حديث ومن ذلك ما رواه مالك في الموطأ أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أحد عماله أنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية يقول لهم : " اغزوا باسم الله في سبل الله تقتلون من كفر بالله . لا تغلوا ولا تغنروا ولا تمثلوا " . وأخرج ابن ماجه في صحيحه عن صفوان بن عسال قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فقال : " . . . ولا تمثلوا " وما رواه عبد الرزاق في المصنف عن ابن جريح قال : أخبرني حبيب الوليد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشا قال : " ولا تغلوا " وما رواه ابن اسحاق في السيرة وأبو داود في السنن عن سمرة بن جندب أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعثنا على الصلوة ويأمرنا عن اللئلة^(٣) . وقد ورد مثل ذلك في أكثر من حديث^(٤) . وقد أخرج الشيخان عن أبي هريرة وأحمد عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه " .^(٥)

(١) يضح من هذه المقدمة وبطلان الطرق لتفاصيل هذه المسألة أن الإسلام يرض كل سلاح يؤدي استعماله إلى إحداث الأذى مبررة أو تشوهات دالة أو ورفية وذلك كالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية واشبهها ، وفيه ينهى للمقاتل من لطرف الآخر ألا تلوث "السريع" أو الاستعمال "بشرطه" وليس ثمة حالة ثالثة . ولكن هل يجوز للجوهر إلى هذه الأسلحة إذا كان لطرف الآخر يستعملها ؟ وهل هناك منع شرعي لاستخدام الأسلحة النووية والكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في عصرنا هذا رغم مخاطره استعمال هذه الأسلحة من تمثيل وتشويه وتغليب وفساد كبير ؟

(٢) راجع : النووي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٣٧ ؛ الإلباق : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ ، ١٤١-١٤٢ ؛ المغني : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٣) الباقى : للتقى شرح الموطأ ، مرجع سابق ، ٣ / ١٧١ ؛ الإلباق : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ ؛ عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٠ ؛ سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ٣٩ - ٤٠ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٠ .

(٤) راجع على سبيل المثال : المغني : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٩١ ، ٤٣٤ ، ٤٧٨ ؛ ابن قيم : زاد المعاد (بيروت : مؤسسة قرطبة ، ١٩٨٥) ٣ / ١٠٠ ؛ الرزقي : علل الحديث (بيروت : دار المعرفة ، ١٩٨٥) ١ / ٤٨٧ .

(٥) المغني : كثر العمال ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٦ ؛ الخطابي : كشف الخفاء ومزيل الإلباس (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٨) ١ / ٩٣ . وقال الخطابي عن هذا الحديث أنه يرتبط بقتال التلاحم ولا يناسب الحرب الحديثة للشعلة .

ومن للكوف أن يذكر بهذا الخصوص ما روى من أنه لما قتل حمزة رضى الله عنه فى غزوة احد ومثل به - فقرر بطنه عن كبده وجذع أنفه واذناه - حزن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: لئن أظهرنى الله على قريش لأمثلن بثلاثين رجلا منهم. ولما رأى المسلمون حزن الرسول صلى الله عليه وسلم وغيفه على من فعل بعمه ما فعل قالوا: والله لئن أظهرنا الله بهم يوما لنمثلن بهم مثلة لم يمثله أحد من العرب بأحد قط. فأنزل الله تعالى فى ذلك ﴿وَإِنْ عَلِمْتُمْ فَعَالِقُوا﴾ لمثل ما عوقبتم به ولئن صيرتم لحو خير للصائرين ﴿الآيات إلى آخر سورة النحل﴾. فعفا الرسول صلى الله عليه وسلم وصبر ونهى عن اللثة^(١).

وقد نهى عن اللثة أيضا أبو بكر الصديق كما جاء فى كتابه إلى المهاجر - عامله على كندة بمضرموت - : "إياك وللثة فى الناس فانها مائم ومنفرة"^(٢). وفى وصيته لأسامة بن زيد عندما سيره إلى الشام (سنة ١١هـ) : "أوصيكم بعشر فاحفظوها عني : لا تخونوا ولا تغفلوا ولا تنفروا ولا تثلثوا..."^(٣). وقد أنكر على المهاجر - عامله على كندة - أنه قطع يد امرأة ونزع ثيبتها لأنها تفتت بشتم الرسول صلى الله عليه وسلم وكذب إليه : "لولا ما قد سبقتى فيها لأمرت بك بقتلها"^(٤). كما أنكر بشدة ما فعله عمرو بن العاص وشرحيل بن حسنة حين بها إليه برأس بنان بطريق الشام مع البريد وقال : لا يحمل إلى رأس ، إنما يكفى الكتاب والخير^(٥). وقد روى أنه

قلت : هو مناسب لما أيضا لأنه يقتضى نهى عن استعمال كل سلاح من شأنه أن يؤدى إلى تشويه الوجه الذى هو جمع محاسن الإنسان ما لم يكن ذلك إلا أن يكون ذلك قصاصا أو معاملة بالمثل كما سأتى .

(١) سورة ابن هشام : مرجع سابق ، ٣ / ٣٩ - ٤٠ ؛ تاريخ الطبرى (بيروت : مؤسسة الأعلمى ، ١٩٨٣) ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ؛ ابن الأثير : الكامل فى التاريخ (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧) ٢ / ٥٤ . قال ابن كثير فى تفسيره : "هنا مرسل وجه رجل بهم لم يسم ، وقد روى من وجه آخر متصل ولكن اسناده فيه ضعف" . وقال الألبانى "هذا الحديث ضعيف ، معطوف رويته" . راجع : تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٩٢ ؛ الألبانى : سلسلة الأحاديث الضعيفة وللوضوعة (الرياض : مكتبة المعارف ، ١٩٨٨) ٢ / ٢٦ - ٢٨ .

(٢) محمد حميد الله الخليل (الهدى : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ ؛ الطبرى : تاريخ الاسم وللوك (بيروت : مؤسسة الأعلمى ، ١٩٨٣) ٢ / ٥٥٠ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ٢ / ٤٦٣ ؛ ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٠٠ ؛ محمد طاهر درويش : الخطابة فى صدر الإسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٤٥ .

(٤) تاريخ الطبرى . مرجع سابق ، ٢ / ٥٥٠ .

(٥) السبوتى : تاريخ الخلفاء (القاهرة : مطبعة الجريدة ، ١٩٦٩) ص ٩٩ ؛ فى كلمة . لطفى . مرجع سابق ، ١٠٠ .

٤٦٠ . ٥٦٥ .

فعل مثل ذلك مع عمرو بن العاص حينما بعث اليه برلس بطريق الشام^(١)، وفي مصنف عبد الرزاق: "أتى أبو بكر برلس فقال: لا يؤتى بالجيف إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم"^(٢)

أما عمر بن الخطاب فكان يوصي أمراء الجيوش عند عقد الألوكة بعدم التمثيل وقد تقدم قوله في ذلك: "لا تملأوا عند القدرة ولا تسرفوا عند الظهور"^(٣).

وهذه للسألة موضع اتفاق تام بين جمهور الصحابة والتابعين والعلماء والفقهاء لاختلاف بينهم في تحريم التعذيب ولثلاثة في معاملة الكفار، وكيف يمثل بالناس من نهوا عن التمثيل بالبهائم^(٤).

التخريب والتحريق في بلاد العدو :

عن علي قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيشا من المسلمين إلى المشركين قال: ".... ولا تغربونا عينا ولا تغربن شجرا إلا شجرا يمنعكم قتالا أو يحجز بينكم وبين المشركين"^(٥) وعن حبيب الوليد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشا قال: ".... ولا تحرقوا كنيسة ولا تعرقوا نخلا"^(٦)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال "بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبث فقال: إن وجدتم فلانا وفلانا فحرقوهما بالنار"^(٧)، فلما أردنا الخروج قال: كنت أمرتكم أن تحرقوا فلانا وفلانا وأن النار لا يعذب بها إلا الله، فإن وجدتموهما فاقتلوهما"^(٨)، قال الحافظ في الفتح والعيني في العملة: قوله "وأن النار لا يعذب بها إلا الله" هو خير بمعنى النهي، ووقع في رواية ابن طيبة: "وأنه لا يذبى...." وفي رواية ابن اسحاق: "ثم رأيت أنه لا يذبى أن يعذب بالنار إلا الله"^(٩)، وقال للهب: "ليس نهيه عن التحريق

(١) محمد طاهر درويش: الخطابة في صدر الإسلام، مرجع سابق، ١/ ٢٢١ - ٢٢٢.

(٢) عبد الرزاق بن همام: المصنف، مرجع سابق، ٥/ ٣٠٦، ٣٠٧.

(٣) محمد طاهر درويش: الخطابة، مرجع سابق، ١/ ٢٨٤؛ علي الطنطاوي ونجاشي الطنطاوي: أعمال عمر (هجرات:

للكتب الإسلامية، ١٩٨٣) ص ٢٤٠؛ الحنلي: كثر العمال، مرجع سابق، ٥/ ٦٨٩.

(٤) راجع: ابن حزم: المحلى، مرجع سابق، ٧/ ٢٩٥ - ٢٩٦؛ سيد قطب: في ظلال القرآن (هجرات:

لشروق، ١٩٧٩) ١/ ١٨٨؛ عبد الرزاق: المصنف، مرجع سابق، ٥/ ٢١٣؛ الحنلي: كثر العمال، مرجع سابق، ٤

/ ٤٧٨؛ حسني أبو حبيب: موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ١/ ١٠١، ٣٥٦، ٣٧٥، ٢/

١٨٩٦؛ محمد النجدي: جواهر الكلام، مرجع سابق، ٢١/ ٧٧.

(٥) الحنلي: كثر العمال، مرجع سابق، ٤/ ٤٧٨.

(٦) عبد الرزاق: المصنف، مرجع سابق، ٥/ ٢٢٠.

(٧) هما هبار بن الأسود ورجل آخر قيل هو نافع بن عبد قيس وقيل نافع بن عبد عمرو وقيل نافع بن عبد قيس. وكان

الرجلان قد نكحاهما بغير زينة ابنة الرسول صلى الله عليه وسلم فأسقطت وقتل بطنها - وكنت حملهما - ولذا أمر

الرسول صلى الله عليه وسلم بقتلهما وكان ذلك قبل إسلام هبار بعد الفتح.

بالنار على معنى التحريم وإنما هو على سبيل التواضع لله تعالى . قال ابن حجر : ظاهر النهي في الحديث التحريم وهو نسخ لأمره المتقدم سواء كان يوحى إليه أو باجتهاد منه وهو معمول على من قصد إلى ذلك في شخص بعينه . . . قال : وفي الحديث كراهة قتل مثل اليرغوث بالنار . وقد يوب البخارى على هذا الحديث : لا يعذب بهذاب الله . . . قال ابن حجر : هكنا بت الحكم في هذه المسألة لوضوح دليلها عنده . وعله لما لم يتعين التحريق طريقاً إلى الغلبة على الكفار حال الحرب ^(١) . وقد روى مثل هذا الحديث أبو دلود في سننه ولكن بصيغة الأفراد : "إذا وجدتم فلاناً فأحرقوه بالنار " . قال الخطابي في الشرح : هذا إنما يكره إذا كان الكافر أسيراً قد ظفر به ، وقد أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تضرم النار على الكفار في الحرب ^(٢) ورواه بصيغة الأفراد أيضاً عبد الرزاق في المصنف ^(٣) . وفي كل ما تقدم دليل على كراهة التعذيب بالنار وعلى أن أهل الحرب يقتلون ولا يحرقون . أما علة ذلك فهي أن القتل حرقاً فيه تعذيب والإسلام - كما تقدم - يأبى التعذيب ويحث على أسرع الموتات لأن القصد إزهاق الروح لا تعذيب الجسد ولذا قال " وإن النار لا يعذب بها إلا الله " أى يوم القيامة لأن المقصود حبيد التعذيب لا القتل .

ومن ناحية أخرى فإن الثابت في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع غل بني النضير وحرق ، وذلك حين أراحوا الغدر به - كما تقدم - فنادوا : أن يا محمد قد كنت تهيب عن الفساد في الأرض وتعيه على من يصنعه فما بال قطع النخل وتحرقها ؟ فأنزل الله عز وجل في ذلك : "ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين" (البخس/٥) ، أى أن ذلك كان بإذنه ورضاه . قال أهل التفسير والحديث : فيه جواز قطع شجر الكفار وإحراقه . وقد استلوا من وقائع غزوة بني النضير على أن للمسلمين أن يكتنوا عدوهم من للمشركين بكل ما فيه تضعيف شوكتهم وتوهين كيدهم وتسهيل الوصول إلى الظفر بهم من قطع ثمارهم وتغيير مياهم والتضييق عليهم بالحصار ^(٤) .

(١) راجع : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٦ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤

- ٢٢٦ ؛ المعنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٢٠ - ٢٦٣ - ٢٦٤ ، الفتوحى : عون البارى ، مرجع سابق ،

٤ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ؛ ابن هشام : السيرة النبوية (القفرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٨) ، ٢ / ٢١٧ - ٢١٨ .

(٢) الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٢ . وقوله إن الإكراه مرتبط بحالة الأسر لا طيل عليه وقد لورد أبو

دلود للحديث في باب "كراهية تحريق العدو بالنار" .

(٣) راجع : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٤ - ٢١٥ - ٢٢٠ .

(٤) راجع : المعنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٧٠ (باب حرق الدور والنخل) ؛ الفتوحى : عون البارى ،

مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٤ ؛ الفتوى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٥٠ (الآلئى : صحيح سنن ابن ماجة ، مرجع

سابق ، ٢ / ١٠٤ ، ١٣٧ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ،

٤ / ٢٢٣ ؛ ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٣٣ ، ١٥٠ / ٢٠٥ ؛ تلويح لطبرى ، مرجع سابق ، ٢ /

كما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف بالمتحقيق وأمر بقطع أعناقهم وأمر بهدم - أو يحرق - قصر مالك بن عوف النصري - أمير الجيش في حصن الطائف ^(١) ، وفي حديث جرير الذي أخرجه البخاري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال له - أي جرير بن عبد الله البجلي : ألا تريهني من ذى الخلصة - وكان يتأ في خضم - فانتطقت إليها في خمسين ومائة فارس فكسرها وحرقتها . وقد بوب عليه البخاري "باب حرق الدور والنخيل" ورواه مع حديث حرق النبي صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير ^(٢) . وروى أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن سعد في الطبقات أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما أمر الناس بالتهويد لغزو الروم قبيل وفاته (سنة ١١هـ) دعا أسامة بن زيد وقال له : "أفر صابحا على أهل ابني وحرقت عليهم" ^(٣) . وأخيرا فقد سجل النبي صلى الله عليه وسلم أعين العربيين ^(٤) بالجلد المحمى وقطع أيديهم وأرجلهم

- ٤ = ٢٣٣ / ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٣٣ ، ١٥ / ٢٠٥ : تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٢٤ : تاريخ ابن خلطون (بيروت : مؤسسة جمال ، ٢٠٥) ٢ / ٢٨ : عهد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ١٩٨ - ١٩٩ (باب عثر الشجر بأرض الموصل) ؛ ليوطى : فقه السيرة (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨) ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .
- (١) راجع : ابن خلطون : التاريخ ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٧ - ٤٨ ؛ ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ : السير محسى : شرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ١ - ٥٤ - ٥٥ : سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٩٣ - ٩٤ (والمتحقق أنه ترى بها قتالها النار والحجارة وغيرها) .
- (٢) راجع : ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ٢٣٢ ؛ يعني : عملة القناري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٨ ؛ ابابوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ .
- (٣) راجع : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٦ / ٢٨٧ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٨ ، ٢٨٢ ؛ ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٦ ؛ السير محسى : شرح تفسير الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٥٤ ، ٤ / ١٤٦٨ ؛ الشوكلي : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٢٥٠ . وفي اسناد الحديث صالح بن أبي الاصمغر . قال البخاري : هو ابن . وقد أورد الألباني الحديث في كتابه : ضعيف سنن ابن ماجه وقال : ضعيف . انظر ص ٢٢٩ (بيروت : المكتب الإسلامي / ١٩٨٨) . وأبني اسم موضع ناحية لبلقاء - الأردن .
- (٤) هم ثمانية من قبيلة عربة - أو عكل - من اليمن ظهروا الاسلام وجاؤا الى النبي صلى الله عليه وسلم وهم مرضى فالتفتهم النبي صلى الله عليه وسلم بأحد فرعة يستقيم من لسان لآل فلما صحوا وسمنوا قتلوا فرأى واستقروا لآل وكفروا بعد اسلامهم . وقبل قتلهم ذبحوا فرأى وجعلوا المشوك في عينيه وقد بحث النبي صلى الله عليه وسلم في أنزلهم عيالا من المسلمين أتوا بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم بالسيف ثم تركهم بلا ماء حتى ماتوا عطشا . راجع قصة العربيين في : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٢١ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ - ٢٣١ ؛ يعني : عملة القناري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ - ١٢٦٧ ؛ ابن سيد الناس : عيون الأثر (بيروت : دار الجليل ، ١٩٧٤) ٢ / ٨٨ : سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ٤٠ ؛ فيليبوسى : كتاب فتبه على الاسباب التي أوجببت الاختلاف بين المسلمين (القاهرة : دار الاقتصاد ، ١٩٧٨) ص ١٩٥ ؛ الصابوني : روافع فيان (دمشق : مكتبة الفزان) =

وتركهم بالحرة^(١) يستسقون فما يسقون حتى ماتوا . ففى كل ذلك دليل على جواز التحريق وقطع الأشجار وهدم البيوت والتعذيب بالعطش وفقاً للأعين بالنار . وقال البعض إنه لاحجة فى قصة العرينين على جواز التحريق بالنار لأنها كانت قصاصاً أو منسوخة وهو قول ابن النثير وغيره . فقد حكى أهل التاريخ والسير أن العرينين قطعوا يدي الرامي ورجليه وغرزوا الشوك فى عينيه ولذا قال الكرماني أنه صلى الله عليه وسلم فعل بهم مثل ما فعلوا بالرامي من سمل العين ونحوه وقد ثبت ذلك فيما رواه مسلم عن أنس قال : إنما سمل النبي صلى الله عليه وسلم أعين العرينين لأنهم سملوا أعين الرعاء . ولعل هذا يفسر لماذا بوب البخارى على حديث قصة العرينين باب "إذا حرق للشرك للمسلم هل يحرق ؟" . وكذا فإن تركه صلى الله عليه وسلم لهم بالحرة يستسقون فلا يسقون حتى ماتوا عطشاً فلأنهم عطشوا لأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة ويشهد لذلك ما روى فى حديث مرفوع أنه صلى الله عليه وسلم لما بقى وأهله تلك الليلة بلا لبن قال : "اللهم عطش من عطش أهل بيت نبيك" . وقع هذا فى شرح ابن بطلال وقد عرجه النسوى . ويفيد ذلك أن ما حدث كان قصاصاً . ومن جهة أخرى فقد روى أن هذه القصة قد وقعت قبل نزول حد الحراقة بقوله تعالى ﴿ثُمَّ جَاءَ الَّذِينَ يَمَارُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ الآية (المائدة/ ٣٣) .

فلما نزلت هذه الآية لم يسمل النبي صلى الله عليه وسلم عينا . أى أن هذا كان قبل نزول هذه الآية فلما نزلت نسخت ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم فى العرينين . قاله قتادة وحكاها الطبرى عن بعض أهل العلم . وحكى أبو داود عن محمد بن سيرين قال : كان هذا قبل أن تنزل الخلود . وكذا قال الليث بن سعد : ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم بوفد عريضة نسخ . وقيل أن هذه الآية نزلت معاتباً للنبي صلى الله عليه وسلم فى شأن العرينين فلما وعظ ونهى عن المثلة لم يعد . قاله الليث وأبو الزناد^(٢) .

وبغض النظر عن قصة العرينين ، وسواء وقعت على مقتضى قوله تعالى "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم" أو نسخت بقوله تعالى : "ثُمَّ جَاءَ الَّذِينَ يَمَارُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ" . الآية ، أو وقعت ابتداءً بما يجوز قتل الكفار وتعذيبهم بالنار ، فإن ما تقدم من أحاديث

= (١٩٧٧) ١ / ٥٤٨ : تفسير القرطبي (القاهرة : دار الكتب ، ٢٠٠٥) ٦ / ١٤٨ : الطبري : المعجم الكبير (ط ٢) ،

١٩٨٥ / ٧ - ٦

(١) سمل أعينهم أى قتلها . والحرة : أرض خارج المدينة ذات حجارة سود .

(٢) راجع : ابن حجر : فتح الباري مرجع سابق ، ١٢ / ١١٧ ، ١٢١ : سورة بن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ٤٠ ؛

لعيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٧ ؛ الفتوحى : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤٠ / ٣٩٧ : تفسير القرطبي

(ط ٢) دار الكتب مرجع سابق ، ٦ / ١٤٨ - ١٥٠ : تفسير ابن العربي : أحكام القرآن (مبهرات : دار الفكر ، ٢٠٠٥) ،

٢ / ٥٩٤ - ٥٩٥ .

وسوايق يفيد بعضها الجواز ويفيد بعضها الآخر الكراهة، أدى الى اختلاف السلف فى هذه المسألة . ويدنو هذا الاختلاف فى ادراك الصحابة لحكم هذه المسألة فى ثلاثة أحاديث :

الأول - رواه عبد الرزاق فى المصنف عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه قال "حرق خالد بن الوليد ناسا من أهل الردة فقال عمر لأبي بكر : أتدع هذا الذى يعذب يعذب الله ؟ فقال أبو بكر : لأشيم - أى لا أغمد - سيفا سله الله على للمشركين" ^(١) . ويفهم من ذلك أن أبا بكر وخالد كانا يريان جواز تحريق المرتدين بينما كان عمر يستكر ذلك ويذكر أبا بكر بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : "إن النار لا يعذب بها إلا الله" .

الثانى - رواه أيضا عبد الرزاق وأخرجه البخارى عن عكرمة : أن عليا رضى الله عنه حرق قوما فبلغ ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا تعذبوا يعذب الله ، ولتقتلهم كما قال النبى صلى الله عليه وسلم : من بدل دينه فاقتلوه" ^(٢) . ويفهم من هذا أن تجويز الصحابى معارض منع صحابى آخر . فقد أجاز التحريق على بن أبى طالب وكرهه ابن عباس للأحاديث التى تنهى عن ذلك . وقد مال البخارى الى رأى ابن عباس وهو ما يفهم من الترجمة ، فقد روى البخارى هذا الحديث فى باب "لا يعذب يعذب الله" أى أنه يوب على كلام ابن عباس لا على فعل على - رضى الله عنهما .

والثالث - أخرجه أبو حنود عن ابن يعلى قال : غزونا مع عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فأتى بأربعة أعلاج من العدو ، فأمر بهم فقتلوا صبيرا بالنبل ، فبلغ ذلك أبا أيوب الأنصارى رضى الله عنه فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن قتل الصبر . فوالذى نفسى بيده لو كانت دجاجة ماصيرتها " فبلغ ذلك عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فأعتق أربع رقاب" ^(٣) . وفيه تجويز عبد الرحمن للتعذيب وتحرير أى أيوب له استنادا الى نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن قتل الصبر .

(١) عبد الرزاق : المصنف : مرجع سابق ، ٢١٢ / ٥ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ٢١٣ / ٥ ؛ ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٨ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ ؛ المعنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ ؛ الفتاوى : عون لبارى ، مرجع سابق ، ٤٢٤ / ٤ - ٤٢٥ .

(٣) راجع : سيد قطب : فى ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ١ / ١٨٨ ؛ ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ٣٤ / ٣٠٦٥ (والطبع : الرجل من فكك . وقيل قصير : أى بصفحة السيف لا يشفره وفيه نوع من التعذيب بالوت البلىء . واعتق عبد الرحمن أربع رقاب وهي كفارة القتل الخطأ . وقيل إن كل لص أو قاتل فى الفلج أى بعد ربط اليدين أو الرجلين) .

وهكذا اختلف السلف في مسألة التحريق والتعليب بالنار أو غيرها، فذكره ذلك عمر وابن عباس وغيرهما مطلقا سواء كان ذلك بسبب كفر أو في كل مقاتلة أو كان قصاصا، وأجازه على وخالد بن الوليد^(١) وأبو بكر الصديق واسامة بن زيد وغيرهم .

فالتاب أن أبا بكر قد حرق البغاة بالنار بحضور الصحابة ، وأنه كان يوصي كل أمير من الأمراء الذين يذهبهم لقتال أهل الردة " أن يحرقهم بالنار ويقتلهم كل قتل"^(٢) وقد تقدم منذ قليل أن عليا حرق قوما ، وحرق خالد بن الوليد ناسا من أهل الردة^(٣) . وحرق اسامة بن زيد في طوائف أهل أبني بالنار وحرق منازلهم ونخلهم حتى صارت " أعاصير من الدخان"^(٤) . كل هذا على خلاف عمر وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وغيرهم ممن كرهوا تحريق أهل الحرب أو رميهم بالنار^(٥) .

آراء الفقهاء :

بناء على ما تقدم من اختلاف بين الصحابة وعلماء السلف فقد اختلفت آراء الفقهاء في مسألة حكم التحريق والاتلاف في بلاد العدو :

(١) فقال مالك : ما أرى بأسا باحراق النخيل واضراب العمار في أرض العدو وقد قال الله تعالى ﴿ مساقطهم من لينة لو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين ﴾ (الحشر/٥) . ولا بأس أن تعرقب النواصب التي يتقون بها على قتال للمسلمين في أرض العدو . فأما اللواشي التي توكل فلا أرى أن تعرقب ولا تحبس^(٦) . وسئل مالك عن تحريق بيوت الروم وأشجارهم ؟ فقال : " لا أرى بذلك بأسا ، قد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم النخيل"^(٧) . وفي الملونة الكبرى روى عن مالك أنه قال أيضا : يعرقب البقر والغنم ويعرق الشاة والسلاح . وقد فسر الإمام الباجي هذا الاختلاف بالقول إن النهي عن قطع الشجر وتخريب العمار وعقر الشاة والبقر في وصية أبي بكر الصديق ليزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام^(٨) محمول على

(١) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٧ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ ؛

فتاوى : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٥ ؛ الفيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ .

(٢) راجع : تاريخ الطبري (١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٨٠ - ٤٨٢ ؛ المنذرى : كثر العمل ، مرجع سابق ، ١٦٥٩/٥

محمد حيد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧

(٣) راجع : المنذرى : كثر العمل ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٦٦ .

(٤) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٧ .

(٥) الفيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ .

(٦) جاء في وصية أبي بكر رضي الله عنه فيها في أكثر من موضع : " .. ولا تقطن شجرة مثمرا ولا تنل ولا تخربها ولا تخربن

علمرا ولا تخربن شاة ولا بقرة إلا مأكلة " . وجاء مثل ذلك في وصية لاسامة بن زيد . راجع : المنذرى : كثر العمل ،

مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٢ ، ٥ / ٦٦٠ ؛ عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥٠ / ١٩٩ ؛ السيرطي : تاريخ -

ما يرجي أن يظهر عليه للمسلمون أو يخرجوا به من أرض العدو . أما ما كان بحيث لا يرجي مقام للمسلمين به - لبعده وتوغله في بلاد الكفر - فانه يجزب علمه ويقطع شجره المتمر وكذا يقتل أو يعقر من الأبل والغنم ما يعتز للمسلمون عن اخراجه لأن في ذلك اضعافا لهم وتوهينا واثلافا لما يتقرون به على المسلمين . قال ابن حبيب : " قال مالك واصحابه : اما نهى الصديق عن اخراب بلاد الشام لأنه علم مصيرها للمسلمين وأما ما لا يرجي ظهورهم عليه فخراب ذلك مما ينبغي " قال ابن حبيب : " وهو الصحيح وقد حرق النبي صلى الله عليه وسلم نخل بنى النضير " . وقد خالف ابن وهب وحمل قول أبي بكر على عمومته فقال : " لا يجوز قتل شيء من الحيوان الا لما كله " وقال : " لا يجوز عقر الخيل والدواب والبغال والحمر اذا عجز عن اخراجها والانتفاع بها ولكن تخلى " . وقد وقع مثل هذا الاختلاف في منهب مالك في مسألة تحريق المشركين بالنار بسبب الكفر أو في حال القتال أو على سبيل القصاص ^(١) .

(ب) وقال الأوزاعي : " لا بأس أن يدخن عليهم في المظمورة اذا لم يكن فيها الا للقتالة ويحرقوا ويقتلوا كل قتال ، ولو لقيناهم في البحر رميناهم بالنفط والقطران " . قال : " ويجوز تحريق الحصون والمراكب على أهلها " ^(٢) . أما تحريق الشجر وتخريب العمار فقد كرهه الأوزاعي واحتج بنهى أبي بكر عن ذلك فقال : " نهى أبو بكر الصديق أن تقطع شجرة تمر أو يجزب عامر ، وعمل بذلك أئمة المسلمين بعده وكانت عليه علمائهم ، ولا أعلم مكان أحد يشك في أبي بكر واصحابه وأنهم كانوا أعلم بتأويل هذه الآية من أبي حنيفة " ^(٣) . وعن أبي اسحاق قال : سألت الأوزاعي فقال : أكره تخريب القرى والكنائس والشجر . قلت : أبكر أم أحرامهم ويغور عيونهم فلا يطعنوا فيها ؟ فقال : لا . قلت : أتهدم قناتهم ليقطع عنهم الماء ؟ قال : لا ، إلا أن يكونوا يريدون احصارهم . قلت : أئذينهم البقر والغنم في مالههم ليفسدوا عليهم ما عجم ؟ قال : ان كانوا يريدون أكل ما ذبحوا فلا بأس وإلا فاني لأعلم هذا الا فسادا ، لا يهيجني

الخلفاء ، مرجع سابق ، ص ٩٧ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٤٦٣ / ٢ : ابن الأثير : الكامل ، مرجع سابق ،

١٢٠٠ / ٢ محمد طاهر درويش : الخطبة في صدر الإسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٤٥ ، ٢٤٩ .

(١) رابع : الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ - ١٠٣ : ملك : الملونة الكبرى (طو صادر ، مطبعة السعادة ، ١٣٣٣هـ) ، ٣ / ٢ ، ١٤٠ : البيهقي : التضي شرح للوطا ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ - ١٧٠ ، ١٧٢ : ابن رشد :

بناية المجاهد ونهية للتقصير ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٨ : ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ : البيهقي : عملة

القراري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٢١ ، ٢٦٤ : الخطابي : معالم السنن . مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٤ .

(٢) : البيهقي : عملة القراري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ : ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ : ابن

حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٧ : الفتوحى : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٥ .

(٣) : يحيى قوله تعالى " ما ظنهم من لينة أو تركوها قائمة " . الآية . وتقول في حيفة أن قول أبي بكر منزل على حال

توقع افتتاح بلاد العدو والتفرق بها ذكها تصير بذلك فينا للمسلمين كما سيأتي بعد قليل .

أن يكيدوا عليهم بما قد نهوا عنه . قلت : نجد العسل فنجعل منه لحاجتنا ونهريق بقيته ؟ قال : لا . هذا فساد . قلت : نجد الأوعية فيها النقيق والطعام ولا نريد حمله ونريد حمل الأوعية الى القسمة ؟ قال : انشر النقيق والطعام فى ناحية وخذ الأوعية ان شئت ولا تقسده . وسئل الأرزاعى : اذا أصاب للمسلمون غنما أو دواب فلم يستطيعوا أن يخرجوها الى دار الاسلام ؟ فقال : نهى أبو بكر الصديق أن تعقر بهيمة الا لما كلة وأخذ بذلك أمة للمسلمين وجماعتهم حتى أن كانت علماتهم ليكرهون ذبح الرجل الشاة أو البقرة لاهابها أو لياكل طائفة منها ويترك سائرهما ^(١) .

(ج) وأجاز الثورى رمى الحصون بالنار وتخريق للراكب على أهلها ^(٢) . وسئل عن إغراب العبران وقطع الشجر فى بلاد العدو ؟ فقال : لو لا ما جاء فيه من الأثر ما رأينا به بأسا ^(٣) .

(د) وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا بأس بتحريق حصون وسفن للشركين وتريقها ماداموا متمعين فيها . ولا بأس أن يقطعوا عنهم الماء وأن يجعلوا فى مائهم الدم والسم حتى يفسدوه عليهم . ولا بأس بأن يجعل السم فى السلاح وكذلك الأسمنة يجعل على رؤوسها الثيران ليطنن به للشركين حتى يمزقوا فان كل هذا من مكاييد الحرب فلا بأس به ^(٤) . وقالوا : يجوز قطع التخييل وتخريب البيوت فى دار الحرب ولو أصابوا دواب فمجزوا عن إغرابها جاز لهم أن يذبحوها ثم يخرقوها بالنار فان عجزوا عن ذبح بعضها - كالثور - فلا بأس أن يعقروه بالرسم . أما قول أبى بكر " لا تخرب عمراننا ولا تحرق نخلا ولا تقطع شجرا مشرا " فأنه علم بإخبار النبى عليه السلام أن الشام تقح وتصور للمسلمين فنهاهم عن التخريب وقطع الاشجار . وقد استدلوا على كل ذلك بقوله تعالى : " ما قطعتم من لينة " . الآية ، وبالأحاديث التى تفيد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالتخريق وبما روى من أن جعفر الطيار رضى الله عنه لما أبس من نفسه يوم مؤتة ترجل وعقر جواده وحمل يقاتل حتى قتل . وقالوا فى تبرير ذلك أيضا : لأننا أمرنا

(١) الطبرى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٨ : الشافعى : الأم (هجرت ، طر للرفة ، ١٩٧٣) / ٧ /

٣٥٥ - ٣٥٦ : ابن رشد : بداية الجهاد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٨ : الخطيب : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٤ : السرخسى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٤٣ .

(٢) (ابن حجر : فتح البلى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٧ : ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ : البغوى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ : الفتوحى : عون البلى ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٥ : الخطيب : معالم السنن ، ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٣) الطبرى : كتاب الجهاد وكتاب الجوى وأحكام الخاريين ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٤) السرخسى : شرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٤٦٧ ، ١٤٧٥ ، ١٥٥٤ : أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

بقر أهل الحرب وكسر شوكتهم . وجميع ما ذكرنا من تدبير الحروب مما يحصل به كسر شوكتهم ، فكان واجبا الى الامتثال لآلى خلاف للمأور . ثم فى هذا كله نيل من العدو وهو سبب اكتساب الثواب . قال الله تعالى ﴿ولا تقاتلوا من عدو نيلا الا كتب لهم به عمل صالح﴾ (التوبة/ ١٢٠) . ولما جاز قتل النفوس وهو اعظم حرمة من هذه الاشياء لكسر شوكتهم فما دونه من تخريب البنيان وقطع الأشجار لأن يجوز أولي^(١) .

هـ) وقال الشافعى : "أما كل مالا روح فيه للعدو فلا بأس أن يحرقه للمسلمون ويخربوه بكل وجه لأنه لا يكون معنبا إنما للعذب ما يألم بالعذاب من ذى الأرواح . وقد قطع النبى صلى الله عليه وسلم أموال بنى النضير وحرقتها وقطع من أغصاب الطائف وهى آخر غزوة غزها لقى فيها حربا . ولعل أمر أبى بكر بأن يكتفوا عن أن يقطعوا شجرا مثمرا إنما هو لأنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أن بلاد الشام تفتح على المسلمين ، فلما كان مباحا له أن يقطع ويترك اختار الترك نظرا للمسلمين . وقد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بنى النضير فلما أسرع فى النخل قيل له : قد وعدكها الله ، فلو استقيتها لنفسك ، فكف القطع استبقاء لا أن القطع عرم . فان قال قائل : قد ترك فى بنى النضير قيل : ثم قطع بالطائف وهى بعد هذا كله وأخر غزاة لقى فيها قتالا " قال : "فألقطع والترك موجودان فى الكتاب والسنة وذلك ان الله تعالى يقول "يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين" فوصف وقوع التخريب كالرضا به . ويقول : ما قطعهم من لينة " الآية " رضا بما صنع الرسول صلى الله عليه وسلم من قطع نخل بنى النضير وإباحة للترك . وقد قطع الرسول صلى الله عليه وسلم نخل بنى النضير وترك ، وقطع نخل غيرهم وترك ، ومن غزا من لم يقطع غلته"^(٢) . وبناء عليه قال أصحاب الشافعى : اذا احتاج للمسلمون الى التحريق باضرام النار ورمى النفط اليهم أو التخریق بارسال الماء أو الاتلاف بتخريب البيوت وقطع الشجر وغير ذلك من أجل أن يظفروا بهم حاز ذلك . وان لم يتاحوا الى ذلك نظروا : فان غلب على ظنهم حصول مال الكفار للمسلمين كره الاتلاف ولا يحرم . وان لم يغلب على ظنهم حصول ذلك حاز اتلافه مغايضة لهم وتشديدا عليهم . ويجوز قتل ما يقاتلون عليه من الدواب لأن يقتل الفرس يتوصل الى قتل الفارس^(٣) ولما روى أن حنظلة بن الراهب عقر

(١) السرخسى : شرح لسر الكبير ، مرجع سابق ، ١/ ٤٣ - ٤٤ ، ٥٢ - ٥٥ ، ٤/ ١٤٦٧ - ١٤٦٩ ، ١٤٧٨

- ١٤٨٠ ، الشافعى : الأم ، مرجع سابق ، ٧/ ٣٥٥ - ٣٥٦ ، لطوى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ ، الخطيبى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢/ ٢٦٤ .

(٢) راجع : الشافعى : الأم ، مرجع سابق ، ٤/ ١٤١ ، ٢٢٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٨٧ ، ٧/ ٣٥٦ - ٣٥٧ ، الشافعى : أحكام القرآن (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٠) ، ٢/ ٤٤ - ٤٥ ، لطوى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ - ١٠٧ ، الخطيبى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢/ ٢٦٤ .

(٣) لاختلاف فى جواز تمير وتخريب ملوكة الحروب فى الحرب المعاصرة كالبطارية والطائرة وغيرها وأما اثر الخلاف بين الفقهاء فى جواز قتل الحيوان الذى قد يركبه الحروب لأن الحيوان قد يعذب بالقتل بعكس مالا روح فيه .

بأبي سفيان فرسه فسقط عنه فجلس على صدره حتى جاء ابن شعوب واستنقذ أبا سفيان وقتل حنظلة ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم فعل حنظلة^(١) . وقال النووي . نقل رؤوس الكفار إلى بلاد الاسلام فيه وجهان ، أحدهما لا يكره للارعاب ، والثاني وهو الصحيح : يكره . وقال صاحب "المواوي" : لا يكره ان كان فيه نكابة بل يستحب^(٢) .

(و) وقال أبو نور : "لا يقتل مواشيهم ولا يحرق نخلهم ولا زرعهم ولا يعقر دوابهم ولا يفسد من أموالهم شيء إلا أن يكون في ذلك اذا فعله ادعى لخروجهم . ولا يقتل شيئاً من الحيوان ، ويأخذ من ذلك ما أطاق ، وما لم يطق تركه ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى أن يقتل شيء من الدواب صبراً"^(٣) .

(ز) وقال الامام أحمد : يكره قتل رؤوس المشركين ولثلة بقتلهم . ولا يجوز أن يحرق بالنار منهم حياً ولا ميتاً لقوله صلى الله عليه وسلم "لا تنكبوا عباد الله بعذاب الله" . فانما حروب العدو لم يحرقوا بالنار ولم يفرقوا في الماء اذا قدر عليهم بغير ذلك . فان تعذر قتلهم ببلون ذلك جاز تفريقهم ورسمهم بالنار . وان فعلوا بنا مثل ذلك فعلنا بهم . ولا يعجبني أن يلقى في نهرهم سم لعله يشرب منه مسلم . ولا يفرقوا النحل . ولا يفرقوا شاة ولا دابة الا لاكل لا بد لهم منه . ولا يقطع شجرهم ولا يحرق زرعهم الا أن يكونوا يفعلون ذلك في بلادنا فيفعل ذلك بهم ليتهموا" . وقال أبو يعلى : "يجوز عقر خيلهم من تحتهم اذا قاتلوا عليها وقد عقر حنظلة فرس أبي سفيان يوم أحد . ويجوز أن يغور عليهم للماء ويقطعها عنهم . ويجوز أن يهدم عليهم منازلهم ويضع عليهم البيات والتحريق وان رأى في قطع نخلهم وشجرهم صلاحاً يضعفهم به ليظفر بهم أو يدخلوا في السلم فعل وان لم ير ذلك صلاحاً لم يفعله" . وقال صاحب اللغزى : "ظاهر كلام أحمد جواز التحريق والتفريق مع الحاجة وعلمها . ويقوى عندي أن ماعز للمسلمون عن سياقه وأحلته ان كان مما يستعين به الكفار في القتال كالخيل جاز عقره واتلافه وان كان مما يصلح للأكل فللمسلمين ذبحه والأكل منه مع الحاجة وعلمها . ومانعنا هذين القسمين لا يجوز اتلافه لانه مجرد لفساد واتلاف وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذبح الحيوان لغير ماكلة . أما الشجر والزرع فينقسم إلى ثلاثة أقسام : أحلها - ماتدعو الحاجة إلى اتلافه - كالذي يقرب من حصونهم ويمنع من قتالهم أو يحتاج إلى قطعه لتوسعة طريق أو يكونون يفعلون ذلك بنا- فهنا يجوز بغير خلاف نعلمه .

(١) راجع : النووي : روضة الطالعين وعمدة اللقيين (بهرت و دمشق : للكتب الاسلامي ، ١٩٨٥) ١٠ / ٢٤٤ ، ١٢٥٨ الفيرزى : للذهب في فقه الامام الشافعي وبهذه النظم للسنب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥ للنووي : الاحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٥٥٥ ابن رشد : بناية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٨ الخطي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) النووي : روضة الطالعين ، مرجع سابق ، (ط ١٩٨٥) ١٠ / ٢٥٠ .

(٣) الفيرزى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

الثاني - ما يضر المسلمون بقطعه لكونهم يتفنون ببقائه - لعلوهم أو يستظلون به أو يأكلون من ثمرة أو تكون العادة لم تجر بذلك يتناوبون علونا فإذا فعلناه بهم فعلوه بنا . فهذا يحرم لما فيه من الأضرار بالمسلمين .

الثالث - ما لنا هذين القسمين مما لا ضرر فيه بالمسلمين ولا نفع سوى غيظ الكفار والأضرار بهم ففيه روايتان : أحدهما لا يجوز والثانية يجوز^(١) .

(ح) وقال ابن حزم : "جائر تحريق أشجار للمشركين وأطعمتهم وزرعهم ودورهم وهدمها لقوله تعالى "ما قطعتم من لينة . . الآية وقوله تعالى : "ولا تطؤون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من علو نيلا الا كتب لهم به عمل صالح" . وقد أحرق رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير وقد علم أنها تصير للمسلمين في يومه أو غده" أما ماورد عن أبي بكر فقال ابن حزم : "لا حاجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد انتهى أبو بكر عن ذلك اختيارا لأن ترك ذلك أيضا مباح كما في الآية المذكورة . ولم يقطع الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا نخل خيبر ، فكل ذلك حسن" قال : ولا يحل عقر شيء من حيوانهم البتة - لا ابل ولا فر ولا غنم ولا نخل ولا دجاج ولا حمام ولا أوز ولا غير ذلك الا للأكل فقط ، حاشا الخنازير جملة فتحرق وحاشا الخيل في حال القتالة فقط ، وسواء أخذها المسلمون أو لم يأخذوها ، أدرکها العدو ولم يقتل للمسلمين على منعا أو لم يدرکوها ، ويحلى كل ذلك ولا بد ان لم يقتل على منعه ولا على سواه . . وكذلك من وقعت حاجته في دار الحرب فلا يحل له عقرها لكن يدعها كما هي . ولا يحرق شيء من نخلهم ولا يفرق ولا تحرق خلاياه^(٢) .

(ط) وعند الشيعة يجوز محاربة العدو بهدم الحصون والبيوت وقطع الأشجار والقذف بالنار وأرسال اللآء لينصرفوا به أو منعه عليهم ليموتوا عطشا وكل ما يرجى به الفتح . ويجرم القاء السم ، وقيل يكره ويكره رمي النار وقطع الأشجار الا مع الضرورة . ويكره أن يعرق المسلم حاجته ان وقت به الا لضرورة والذبح أفضل . أما دابة الكافر فلا كراهة في تعريقها حال الحرب اضعافا لهم ومقدمة لقتل راکبها ولو تمكن أيضا من ذبحها كان أولى^(٣) .

ونخلص مما تقدم من أقوال الفقهاء في مسألة التحريق والتخريب في دار الحرب الى ما قاله ابن حجر في الفتح والنووي في شرح مسلم وغيرهما قالوا : ذهب الجمهور الى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو . وهو مذهب نافع مولى ابن عمر ومالك والثوري وإسحاق حنيفة

(١) راجع : ابن قدامة : للمنفعة ، مع الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٦ - ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١

والشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور، وكرهه الأوزاعي وأبو ثور والليث بن سعد، واحتجوا بوضعية أبي بكر لجيشه أن لا يفعلوا شيئا من ذلك. وأجاب الطبري بأن النهي عمول على التقصد لذلك بخلاف ماذا أصابوا ذلك في خلال القتال كما وقع في نصب النجدي على الطائف، وهو نحو ما أجاب به في النهي عن قتل النساء والصبيان. وبهذا قال أكثر أهل العلم. ونحو ذلك القتل بالتفريق^(١). ولكن هل يجوز ذلك إذا كان في دار الحرب أسارى من المسلمين أو كان فيها من نساء وأطفال المسلمين؟ اختلفوا في ذلك - وهذه المسألة تفرض نفسها في الحروب الحديثة بالنظر إلى اندماج المسلمين مع غورهم في ظل الدول القومية المعاصرة من جهة واستخدام أسلحة الدمار الشامل التي تفتك بالجميع ويصعب معها التحرز من قتل المسلمين من جهة أخرى:

ثم فقال مالك: لا يرمى الحصن ولا تحرق سفينة الكفار إذا كان فيها أسارى المسلمين. قال: يقول الله لأهل مكة: "لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما" أي إنما صرف النبي صلى الله عليه وسلم عن أهل مكة لما كان فيهم من المسلمين ولو تزيل الكفار عن المسلمين لعذب الكفار^(٢).

ب) وقال الأوزاعي: إذا تدرس الكفار بأطفال المسلمين كفوا عن رميهم فإن برز أحد منهم رموه. واستدل بقوله تعالى في للمشركين: ﴿وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطْلُوهُمْ فَيَنصِبُكُمْ مِنْهُمْ مَعْرَةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّدُخْلِ اللَّهِ فِي رَحْمَتِهِ مِنْ يَشَاءُ﴾. ولو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما ﴿﴾ (الفتح/٢٥). قال: فكيف يرمى المسلمون من لا يرونه من المشركين وهم يعلمون إذا رموهم أنهم يصيرون بها أطفال المسلمين. وسئل عن القوم من المسلمين يلقون السفينة من سفن العدو وفيها سبي من المسلمين أتكره لهم أن يحرقوها؟ قال: يكف عن تحريقها بالنار ما كان فيها من أسارى المسلمين^(٣).

(١) راجع: ابن حجر: فتح الباري، مرجع سابق، ١٢/ ١٢٣؛ ابن حجر: كتاب الجهاد والسيور، مرجع سابق، ص ٢٢٢؛ الفتاوى: عون الباري، مرجع سابق، ٥/ ٢٣٤؛ العيني: عمدة القاري، مرجع سابق، ١٤/ ٢٧٠؛ النووي: شرح مسلم، مرجع سابق، ١٢/ ٥٠؛ المطلي: فقه السيرة، مرجع سابق، ص ٢٠٥؛ سبطي أبو حبيب: موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ١/ ٢٨١-٢٨٣، ٢٥٦؛ البهوتي: شرح منتهى الإرادات (القاهرة: المكتبة السلفية، بدون تاريخ)، ٢/ ٩٦؛ ابن بطوطه: منتهى الإرادات (القاهرة: مكتبة دار العروبة، بدون تاريخ)، ١/ ٣٠٥.

(٢) ملك: للنبوة الكبرى، مرجع سابق، ٢/ ٣/ ٢٤؛ الطبري: كتاب الجهاد، مرجع سابق، ص ٤؛ العيني: عمدة القاري، مرجع سابق، ١٤/ ٢٦٢.

(٣) ملك: للنبوة الكبرى، مرجع سابق، ٢/ ٣/ ٢٥؛ الشافعي: الأم، مرجع سابق، ٧/ ٣٤٩؛ الطبري: كتاب الجهاد، مرجع سابق، ص ٤ - ٥؛ العيني: عمدة القاري، مرجع سابق، ١٤/ ٢٦٢؛ ابن رشد: بداية المجتهد، مرجع سابق، ١/ ٢٢٩.

(ج) وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد : لا بأس بتحريق حصونهم وسفنهم وتغريقها ماداموا ممتنعين فيها ، سواء كان فيها قوم من المسلمين أسرى أو مستأمنين أو لم يكونوا . وكذلك اذا تزسوا بأطفال المسلمين فلا بأس أن يرمةهم للمسلمون يتمكنون من الظفر بهم بوجه آخر فإذا لم يتوصل إلى الظهور عليهم الا بذلك ينبغي لهم أن يقصدوا بفعلهم المشركين من اللقاتين دون غيرهم من النساء والأطفال وكان عليهم أن يتحرزوا عن اصابة المسلمين . فان اصابوا رغم ذلك أحدا من المسلمين في حصون أو سفن الكفار فليس عليهم في ذلك دية ولا كفارة . وقالوا في تبرير ذلك : لو وجب الكف عنهم بسبب المسلمين الذين فيهم لم يتوصل إلى الظهور عليهم وماوسع للمسلمون أن يفروا على أهل الحرب لأنه لا يظن أن يكون فيهم بعض المسلمين والولدان والنساء ولأنه لو علم أهل دار الحرب أن المسلمين يكفون عنهم ان كان فيهم من المسلمين لجعل كل أهل حصن منهم أو أهل سفينة معهم أسرى من أسرى المسلمين حتى يتحضر على المسلمين أن يقتلهم وهذا لا يجوز^(١) .

(د) أما اللؤلؤي^(٢) فقال : " لا ينبغي للمسلمين اذا علموا أن في المدينة أو في الحصن مسلمين أن يحرقوا عليهم مدينتهم ولا يفرقوها ولا ينصبوا عليها النجانيق . قال : وعلى من أصاب أسرى أو تاجرا مسلما في المدينة بسبب ذلك الكفارة والدية^(٣) .

(هـ) وقال الثوري : لا بأس برمي حصون المشركين وان كان فيها اسارى من المسلمين وأطفالهم أو أطفال للمشركين ونسائهم . قال : فان أصابوا واحدا من المسلمين ففيه الكفارة ولادية^(٤) .

(و) وقال الشافعي : اذا كان في حصن للمشركين نساء وأطفال واسراء مسلمون فلا بأس أن ينصب للمتخفي - أو انقطع والنار واللواء - على الحصن دون البيوت التي فيها المساكن . ولا أحب أن ترمى التي فيها للمساكن الا أن يلتحم المسلمون قريبا من الحصن فلا بأس أن ترمى بيوته وجدرانه . فاذا كان في الحصن مقاتلة محصنون رمت البيوت والحصن . قال : واذا تزسوا بالصبيان للمسلمين أو غير المسلمين والمسلمون ملتحمون فلا بأس أن يعملوا للمقاتلة دون المسلمين والصبيان وان كانوا غير ملتحمين أحبت لهم الكف عنهم حتى يمكنهم أن يقتلهم غير

(١) راجع : السرخسي : شرح السور الكبير ، مرجع سابق ، ٤٠ ، ١٤٤٦ - ١٤٤٧ ، ١٤٧٢ - ١٤٧٤ ، ١٤٧٤ ، ١٥٥٤ .

كمال الدين بن النعمان : فتح القدير (الكفارة : مصطفى البلي الخليلي . ١٩٧٠) ٥ / ٤٤٧ ، الليثي ، عبد الله النخعي :

الليث في شرح المكتب (بيروت : دار الحديث ، ١٩٧٩) ٤ / ١١٧ : لطوري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٦ - ٧ .

٤ . الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٤٩ ، المعني : عمدة القاري . مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٢ .

(٢) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي (ت ٢٠٤ هـ) . وهو من اصحاب الامام ابي حنيفة النعمان .

(٣) لطوري : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المخاريق ، مرجع سابق ، ص ٧ - ٨ .

(٤) نفس المرجع السابق ، ص ٥ ؛ المعني : عمدة القاري . مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٢ .

متزسين، وهكذا ان ابرزهم فقالوا : ان قاتلتمونا قتلناهم^(١) . وقال النوى : لو كان فى البلدة أو القلعة مسلم أو أسير أو تاجر أو مستأمن أو طائفة من هؤلاء فهل يجوز قصد أهلها بالنار والتجنيق ومافى مضاعفا ؟ وأجاب : فيه طرق :

١) للذهب : أنه ان لم يكن ضرورة كره ولا يحرم على الأظهر لئلا يعطلوا الجهاد بحبس للمسلم فيهم . وان كانت ضرورة كخوف ضررهم أو لم يحصل فتح القلعة إلا به ، جاز قطعاً .

٢) الطريق الثانى : لا اعتبار بالضرورة بل ان كان مايرمى به يهلك المسلم لم يجر والا فقولان .

٣) والثالث : ان كان عدد للمسلمين الذين فيهم مثل للمشركين لم يجر رميهم وان كان أقل جاز لأن الغالب أنه لا يصيب للمسلمين .

قال : وللذهب : الجواز وان علم أنه يصيب مسلماً لأن حرمة من معنا أعظم حرمة ممن فى ايديهم فان هلك منهم هالك فقد رزق الشهادة . ولو رمى بشيء منها الى القلعة أو البلدة فقتل مسلماً : فان لم يعلم أن فيها مسلماً لم يجب إلا الكفارة . وان علم وجبت الدية والكفارة^(٢) . وقال صاحب "الذهب" : وان تترسوا بأهل الذمة أو بمن يتنا وينهم أمان كان الحكم فيه كالحكم فيه اذا تترسوا بالمسلمين لأنه يحرم قتلهم كما يحرم قتل المسلمين^(٣) .

ز) أما أبو ثور فقال : اذا كان فى حصن من حصون للمشركين اسارى من المسلمين لم يحل لأهل الاسلام أن يرموهم ولا يرموهم بمنجنيق ولا يقطعوا عنهم الماء ولا يدخلوا عليهم ضرراً ينال المسلمين الذين معهم ويحاربونهم بما أمكن بما لا يدخل ضرره على المسلمين . وكذلك ان كان فى حصن اسارى من المسلمين لم يكن لأهل الاسلام أن يمنعهم الميرة^(٤) . واذا تفرس للمشركون بأطفال المسلمين لم يرموهم بتيل ولا منجنيق ولا تشاب إلا أن يمكنهم رميهم بما لا يصيب أحداً من أطفال المسلمين بشيء^(٥) .

ح) وقال الامام أحمد فى القوم يحاصرون فيتقون بأولاد المسلمين ينصبونهم أمامهم : أحب الى أن لا يعرض لهم ، إلا أن يخافوا أن يخرجوا عليهم ، ويكون تركهم ضرراً للمسلمين ،

(١) لشقى : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٤٤ ، ٢٨٧ ، ٧ / ٣٥٠ : الطوى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٥ - ٦ .

(٢) النوى : روضة الطالبين وعمدة المفتين ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٤٥ - ٢٤٦ . ونظر كذلك : للنووى : الاحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٣) المشورى : للذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٤ .

(٤) الميرة : الطعام يجمع للسفر ونحوه .

(٥) الطوى : كتاب الجهاد وكتاب الجوزة واحكام الغاروين ، مرجع سابق ، ص ٨ .

فريهم^(١) . ويقصد مقاتلة الكفار . وإن قتلوا عليهم بدون ذلك أو لم يكن ثمة خوف على المسلمين أن لم يرموهم لم يميز رميهم . فإن رماهم فأصاب مسلماً فغلبه ضمانه^(٢) .
ط) وقال الليث: ترك فتح حصن يقدور على فتحه أفضل من قتل مسلم بغير حق^(٣) .

ي) وقال علماء الشيعة - الامامية - : لو تأسروا بالأسارى من المسلمين ولم يمكن جهادهم إلا بالرمى رموهم وإن قتل الأسير ، ولا يلزم للقاتل دية وتلزمه الكفارة ، لأن ترك القتل يؤدي إلى تعطيل الجهاد^(٤) .

وعلاصه ما تقدم من أقوال الفقهاء في هذه المسألة أنهم اختلفوا على قولين :

(الأول) مذهب إليه مالك والأوزاعي والولوى وابو ثور وأحمد والليث من أنه لا يجوز رمى العدو بمنجنيق أو غيره أو إلحاق الضرر بهم مادام معهم مسلمون .

(الثاني) رأى الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف وعمر والشافعي في الصحيح عنه وعلماء الشيعة . وينهب إلى حوز ذلك مع التحرز من قتل المسلمين ما لم يكن وذلك في حالة تعلن تحقيق النصر بغير ذلك .

وقد احتج أصحاب القول الأول بقوله تعالى ﴿لَوْ تَرَوْهُا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾ الآية . وبحجة دم المسلم . أما أصحاب القول الثاني فقد انطلقوا في إباحة ذلك من دليل للمصلحة - رغم أن بعضهم كالشافعية والشيعة الامامية لا يأخذ بالمصالح للرسالة كطريق لاستنباط الأحكام

١ - فقالوا إن ترك قتل الكفار من أجل من معهم من المسلمين يفضي إلى ترك الجهاد وقد يفضي إلى هزيمة المسلمين ولذا يجوز رمي أهل الحرب بالنار والمنجنيق وغير ذلك وإن أدى ذلك إلى قتل من معهم من المسلمين نظراً لمصلحة عموم المسلمين . أى أنهم أباحوا هذا القتل انطلاقاً من دليل للمصلحة للرسالة على أسس: "أن هذا القتل وإن كان مناسباً في هذه الصورة والمصلحة ضرورة كلية قطعية غير أنه لم يظهر من الشارع اعتبارها ولا إلغاؤها" وهو قول الأمدى .

(١) أبو يعلى بن الفراء: الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٢) ابن قدامة: المغنى ، مع الشرح الكبير لابن قدامة المقدسى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥٥٥ : خمس الدين المقدسى : كتاب الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢١١ : ابن تيمية : الفتاوى الكبرى (القاهرة: مطبعة كردستان العلمية ، ١٣٢٩ هـ) ٤ / ٢٩٤ ، ٢٩٩ .

(٣) ابن قدامة: المغنى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥٥٥ . وقولون تين: رشدي: بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٨ .

(٤) محمد النجاشي : حواشي الكلام في شرح شرائع الإسلام . مرجع سابق ، ٢١ / ٦٨ - ٧٢ .

المبحث الثالث

الإجارة والأمان

المبحث الثالث

الإجارة والأمان

هذا تعبير آخر عن عالمية وحضارية وإنسانية الدعوة الإسلامية ، وتأكيد جليد على ارتباط الحرب الإسلامية بوظيفة نشر الدعوة وعدم اقتصرها على مهمة رد العدوان . والإجارة : المنعة . واستجاره : سأله أن يبيعه أى يمنحه ويمنحه . والأمان : الأمن ، وهو ضد الخوف . واستأمن : أى طلب الأمان ^(١) . وسوف نتناول عملية الإجارة والتأمين فى عدة نقاط توضح عناصر هذه العملية وخصائصها وعلاقتها بالاطار العام للتحليل وبصفة خاصة بموضوع غاية الحرب فى التصور الأصولى من جهة وبموضوع خصائص الدعوة الإسلامية من جهة أخرى .

أولاً : مشروعية الإجارة والأمان :

الأصل فى ذلك قوله تعالى : ﴿ فسيحوا فى الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله غزى الكافرين ﴾ (التوبة/٢) . فقد أذن للمشركين مدة أربعة أشهر يتجهزوا فيها أمرهم وموقعهم من الدعوة ويتعرفون فيها على حقيقة الاسلام ومايقاؤون عليه . ولو كان القتال لرد العدوان مأمناً لهم ماتوا يتقون فى ملته على المسلمين . ولو كان القتال بمجرد القتل مأمناً لهم فرصة التلذذ والدخول فى الاسلام والنتيجة من القتل . فبين من ذلك أن القتال هو لنشر الدعوة ، وأن الأمان قد شرع رحمة بالنفس إذ أنه بمثابة الباب الذى يدخل منه كل من هداه الله الى الاسلام من لعل الحرب ولو كان ذلك فى ميدان القتال ، الأمر الذى يؤكد الطابع العالى والإنسانى للدعوة الإسلامية ووظيفتها الحضارية . وبالفعل فقد دخل أغلب مشركى الجزيرة فى الاسلام قبل مرور فترة الأمان للمنوحة لهم كما تقدم ذلك فى للمبحث السابق ^(٢) . ولما كان الأصل فى الحرب فى الاسلام أنه يجب أن تسبقها دعوة وأن هذه الدعوة يجب أن تجدد كلما أمكن ذلك وكما روى أن يستجاب لها فقد أمر الشارع بمنح الإجارة والأمان لكل من يطلب الاستماع الى الدعوة من جليد بل ومنحه حرية الاعتناق لو عدم الاعتناق بها وإعادته الى مأمنه اذا أصر على البقاء على الكفر فقال تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لايطعون ﴾ (التوبة/٦) . قال الزجاج : المعنى إن طلب منك أحد من لعل الحرب أن تبخره من القتل الى أن يسمع كلام الله فأجره حتى يسمع كلام الله فأجره أى آمنه وعرفه بمايجب عليه أن يعرفه من أمر الله تعالى الذى يتبين به الاسلام ، ثم أبلغه مأمنه لئلا يصاب بسوء قبل انتهائه الى مأمنه ^(٣) . وفهم من هذه الآية أمور :

(١) ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ - ١٤١ ، ٩ / ٧٢٢ - ٧٢٣ .

(٢) راجع فيما تقدم . ونظر : ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٠ .

(٣) ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ٩ / ٧٢٢ .

(أولها) ان اجارة المستجير فرض على المسلمين فى حق أهل الحرب • يدل عليه قوله تعالى: "فأجرة" بصيغة الأمر • (والثاني) أن قوله "أحد" تفيد شمول الأمان لكل أحد من المحاربين • (والثالث) أن قوله "من للمشركين" يشي بأن القتال إنما هو على الدين • (والرابع) أن الغرض من اعطاء الاجارة هو منح للمشرك فرصة الاستماع الى الدعوة "إلى" هى سبب قتاله • (والخامس) أن تبيان حقيقة الاسلام والدعوة اليه يجب أن يكونا بالحكمة والوعظية الحسنة وفى غياب أى مظهر للضغط أو الاكراه • (والسادس) أنه يجب اسباغ الأمن والمنة على المستجير فى حالة عدم استجابته للدعوة وتجب حراسته وحمايته ورده الى أمانته ثم قتاله بعد ذلك على الدين •

الأمان بهذا المعنى لايعنى أن يكون اجارة مؤقتة من القتل لحين استماع المحارب الى الدعوة فى اطار يظل عليه الحول والاقناع وعدم الاكراه ويحذف يزول هذا الأمان بعد تعريف المستجير بما يجب أن يعرفه من أمر الاسلام وعقائده الى أمانته وعلى أن تقع على المسلمين مهمة ابلاغه بأمانته بما يفرضه ذلك من حماية وحراسة ومنعة •

هذا النوع من أنواع الأمان الذى يمنح للمحارب فى ميدان القتال رجاء اسلامه وانقاء لقلته جسده سوايق الرسول صلى الله عليه وسلم التى تمثل نموذج للممارسة المثالى للمعبر عن الادراك التابع من المثالية القرآنية • فقد منح الرسول صلى الله عليه وسلم أمانا لأبى سفيان ولكل من دخل بيته وذلك حين استأمن له الجلس قبيل دخول الرسول صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح (٥٨٨) وقد أسلم أبو سفيان فى اليوم التالى لليوم الذى أمانه فيه الرسول صلى الله عليه وسلم فكان الأمان سببا لاسلام أبى سفيان ^(١) • ولما كان يوم فتح مكة منح الرسول صلى الله عليه وسلم أمانا لكل من لم يقاتل من أهل مكة إلا امرأتين وبعض نفر من المشركين أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بقتلهم وان تعلقوا بأستار الكعبة • وقد كان هذا الأمان سببا لاسلام أهل مكة وانقاذهم من القتل الذى كان سيحل بهم • بل وقد كان الأمان سببا لاسلام بعض أولئك النفر الذين أهدر الرسول دمهم مثل عكرمة بن أبى جهل الذى استأمنت له امرأته أم حكيم بنت الحارث فأمنه الرسول فعاد الى مكة بعد أن كان قد فر الى اليمن وأسلم وحسن اسلامه • وعبد الله بن سعد بن أبى سرح الذى استأمن له أخوه من الرضاة عثمان بن عفان فأمنه الرسول صلى الله عليه وسلم فأسلم وحسن اسلامه • وصفوان بن أمية الذى استأمن له عمر بن وهب فأمنه الرسول صلى الله عليه وسلم أربعة أشهر فأسلم وحسن اسلامه • واستؤمن الرسول صلى الله عليه وسلم عليه وسلم لولادة لبنى عبد المطلب اسمها سارة ولاحدى قيسين لابين خطل فأمنهما فأسلمتا • واستجار رجلان من بنى عزم بأم هانئ فأمنتهما وأمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) رابع: سورة ابن هشام، مرجع سابق، ٣٦ - ٣٣؛ عبد الرزاق بن همام: المصنف، مرجع سابق، ٣٧٦ / ٥

ابن عبد البر: المرو، مرجع سابق، ص ٢٥٤ - ٢٥٦؛ ابن النديم الشيبلى: حقائق الآثار، مرجع سابق، ٢ / ٦٦٥

- ٦٦٦؛ ابن حجر: وضع الفهرى، مرجع سابق، ١٦ / ١١٣ - ١١٦؛ ابن النور: الكمل فى التاريخ، مرجع سابق، ٢

١٢٠ / ١٢١؛ ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣ / ٤٠١ - ٤٠٣ •

أمانها^(١). وهكذا فتح الأمان الطريق لاسلام من سبق لهم رفض الدعوة ومناصبتها العداء ، وليؤكد من جديد على أن الغاية من الحرب في الاسلام هي تحقيق للعداية ، وأن اندلاع المعارك لا ينفك الباب أمام كل من يريد من أهل الحرب أن يستمع من جديد الى دعوة الاسلام وأن يمنح فرصة أخرى للتدبر والاختيار .

وقد حدث الرسول صلى الله عليه وسلم على صيانة دم للمستأمن وعدم الاعتداء على حياة المستجير وانزاله منزلة للعاهد فقال : "من أمن رجلا على دمه فقتله فانه يحمل لواء غدر يوم القيامة" وفي رواية أخرى : "من أمن رجلا على دمه فقتله فأنا برىء من القاتل وإن كان المقتول كافرا"^(٢) . ولما قتل عمرو بن أمية وجلين ظن أنهما من بنى عامر -قوم عامر بن الطفيل النذى قتل حرام بن ملحان وقاد رجال القبائل الذين قتلوا الدعاة المسلمين في بدر معونة (٤هـ) - وادعاهما الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه كان قد أجروهما ولم يكن عمرو بن أمية يعلم بذلك لأنه كان مع دعاة بدر معونة^(٣) .

وبعد فتح مكة هرب حويطب بن عبد العزى فرآه أبو ذر في حائط فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بمكانه فقال : أوليس قد أئنا الناس إلا من قد أمرنا بقتله؟ فأخبر أبو ذر حويطب بذلك فجاء الى النبي فأسلم^(٤) .

ولما كان القتال وسيلة لنشر دعوة الاسلام وليس غاية في ذاته ، ولما كان تحقيق هذه الغاية بدون قتال أولى من تحقيقها عن طريق القتال ، فقد مد الرسول صلى الله عليه وسلم دائرة الأمان لتشمل أيضا سفراء ووفود ومبعوثي الطرف الآخر الذين يوفدون للتشاور والحوار ومحاولة انتهاء حالة الحرب عن طريق الاتصالات السلمية دل على ذلك ما رواه الامام أحمد عن ابن مسعود قال:

(١) لمزيد من التفاصيل حول اسباب اعداء دم هؤلاء الفخر بالفتن من أهل مكة واسلام بعضهم بفضل الاجارة والامان راجع : سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨ - ٤٠ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٦ / ١٢٠ ؛ ابن عبد البر : المنهاج ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ - ٢٦١ ، ٢٦٤ ؛ ابن القيم : حقائق الاصول ، مرجع سابق ، ٢ / ٦٧٠ - ٦٧١ ؛ ابن قيم : زاد للعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٢١ ، ١٢٢ ، ٤١٠ - ٤١٣ ؛ ابن الاثير : الكامل ، مرجع سابق ، ٢ / ١٢٣ - ١٢٤ ؛ محمد طاهر درويش : الخطبة في صلب الاسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٩١ .

(٢) الألباني : سلسلة الاحاديث الصحيحة ، مرجع سابق ، ١ / ٧٢٥ ؛ عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٣٠٠ ؛ ابن قيم : زاد للعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٢٥ ؛ المنذى : كبر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٦٢ .

(٣) راجع : سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٥ ؛ ابن عبد البر : المنهاج ، مرجع سابق ، ص ١٨١ ؛ ابن قيم : زاد للعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٤٨ ؛ ابن القيم : حقائق الاصول ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٤٣ ؛ تاريخ الطبري (مؤسسة الاعلمي - بيروت) ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٠ - ٢٢١ ؛ القوطي : فتح السيرة ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٠ .

(٤) ابن الاثير : الكامل في التاريخ ، مرجع سابق ، ٢ / ١٢٥ .

"جاء ابن نواحة وابن أمّال - رسولاً مسيلم - إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهما : أنشهدان أني رسول الله ؟ قال : نشهد أن مسيلم رسول الله . فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : آمنت بالله ورسوله . لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما" . وفى رواية : "والله لولا أن الرسل لا يقتل لضربت أعتاقكما" قال عبد الله : فمضت السنة أن الرسل لا يقتل^(١) . ويشهد لذلك ملوؤه ابن كثير فى التفسير من أنه حين تولى ابن مسعود الإمارة على الكوفة وظهر عن ابن نواحة أنه يشهد لمسيلمة بالرسالة أرسل إليه ابن مسعود وقال له : إنك الآن لست فى رسالة ثم أمر به فضربت عنقه^(٢) . وفى كل ذلك دليل على تحريم قتل الرسل الواصلين من الكفار وإن تكلموا بكلمة الكفر فى حضرة الإمام أو سائر المسلمين ، لأن الرسالة تقتضى جواباً يصل على يد الرسول فكان ذلك بمنزلة عقد العهد^(٣) ، ولأن ذلك يعطى الفرصة لتحقيق مقصود الحرب بدون قتال ويساعد على تعرف الطرف الآخر على حقيقة الاسلام كما أنه قد يودى إلى انتهاء حالة الحرب ودخول الطرف الآخر فى الاسلام - كما حدث فى عام الوفود بعد فتح مكة - أو على الأقل قد يودى إلى توقيع معاهدة صلح يتوقف خلالها القتال بين الطرفين إلى أجل مسمى - كما حدث عام الحديبية - وهكذا أدت ممارسة إعطاء الأمان للسفراء والوفود إلى نمو الاتصالات السلمية فى وقت الحرب وإلى دخول الكثير من القبائل فى الاسلام بدون قتال وإلى ارتباط انتشار الدعوة الاسلامية بالبحرية والاقتناع فى ظل مفهوم الأمان^(٤) .

ثانياً : المستامن :

يتضح مما تقدم أن الأمان يمنح لكل أحد من أهل الحرب أراد أن يستمع إلى الدعوة أو أن يعيد النظر فى موقفه منها وسواء كان فرداً من المخاريق أو جماعة منهم فى حصن أو سرية أو جيش أو حتى مدينة بأسرها كما آمن الرسول صلى الله عليه وسلم أهل مكة يوم الفتح . هنا فيما يتعلق بالأمان الذى يمنح للمحارب حال القتال . أما الأمان الذى يمنح للسفراء والتجار فى وقت الحرب فليس هذا موضع بسط أحكامه ونكتفى بما ذكرناه بهذا الخصوص .

(١) راجع : ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٦١١ : سورة بن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ١٨٣ : الفتوحى :

الروضة النبية (طه ، القاهرة) مرجع سابق ، ٢ / ٣٥٣ .

(٢) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣٧ .

(٣) الشوكفى : نيل الأوطار (القاهرة : مكتبة الدعوة الاسلامية ، ١٤٠٥) ٨ / ٣٠ .

(٤) نتحدث للصنفات الفقهاء عن نوع ثالث من الأمان يمنح للجار الذين يرغبون إلى دار الاسلام للبيع والشراء وذلك انطلاقاً من الطابع الإنساني والحضارى للدعوة الاسلامية وعلى أسس أن حرمان الشعوب من ضرورات الحياة يدخل فى باب الاعتداء الذى نهى الله عنه بقوله " ولا تحذروا " الأمر الذى يفرض استمرار التجارة وتأمين التجار رغم استمرار حالة الحرب . راجع بهذا الخصوص : باب الأمان فى كتب الفقه .

ثالثاً : كيفية طلب الأمان :

وكما حرص الاسلام على توسيع دائرة للمستأمنين حتى شملت كل أحد من المحاربين رجاء اسلامهم جميعا ، فقد كان حريصا أيضا على قبول أى مظهر من مظاهر طلب الأمان وسواء كان ذلك صراحة بالكلام أو ضمنا بالإشارة أو بكل ما يفهم منه طلب الأمان . بل وقد أجرى بحري الأمان كل كلمة أو إشارة تصدر عن المسلمين ويفهم منها المحارب أنه قد صار مستأمنا كفولهم له : لا تخف أو لا بأس أو ماشابه ذلك من كلام أو إشارة . يبدل على ذلك مارواه عبد الرزاق في المصنف عن الثوري عن موسى بن عبيدة عن طلحة بن عبيد الله بن كريب قال : كتب عمر بن الخطاب : لهما رجل دعا رجلا من المشركين وأشار الى السماء فقد آمنه الله ، فاعلمنا نزل بعهد الله وميثاقه ^(١) . ومارواه عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن الأعمشى عن أنس بن مالك قال : كتب النبي عمر - ونحن بمخاض - : اذا لقي رجل رجلا فقال له : مترس ^(٢) ، فقد آمنه . واذا قال : لا تنهل ^(٣) ، فقد آمنه . واذا قال : لا تخف ، فقد آمنه . فان الله يعلم الألسنة ^(٤) . ومارواه الطبري في تاريخه أن عمر بن الخطاب كتب الى سعد بن أبي وقاص في وقعة القادسية (١١٤هـ) : "فان لاعب أحد منكم أحدا من العجم بأمان أو قرفه بأشارة أو بلسان ، كان لا يدرى الأعجمي ما كلمه به ، وكان عندهم أماتا ، فأجروا ذلك بحري الأمان . . . " ^(٥) . ومارواه مالك في اللوطا عن رجل من أهل الكوفة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب الى عامل جيش كان بهته : "انه بلغني أن رجالا منكم يطلبون العليج - أى الكفر - حتى اذا أسند فى الجبل وامتنع قال رجل : مطرس - يقول : لا تخف - فاذا أدركه قتله ، وانى - والذى نفسى بيده - لا أعلم مكان أحد فعل ذلك الا ضربت عنقه" ^(٦) . ومارواه أنس بن مالك أنه لما فتح

(١) عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٢ ؛ المنذرى : كبر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٨٤ .

(٢) كلمة فارسية معناها : لا تخف .

(٣) كلمة نبطية معناها أيضا : لا تخف .

(٤) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٩ ؛ محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص

٣٠٣ ؛ أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ /

٢٦٤ .

(٥) محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ ؛ ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، مرجع سابق ،

٣٠٣ / ٢ .

(٦) مالك بن أنس : اللوطا (القفرة : دلو الشعب ، ص ٢٧٨ ؛ الباقى : للتقى شرح اللوطا ، مرجع سابق ، ٣ /

١٧٢ . وقال يحيى : قال مالك : ليس هذا الحديث بالمجتمع عليه وليس عليه لعمل . قال إمامى فى الشرح : يريد أن من

قتل من المسلمين مستأمنا فله لا يقتل به وهو رأى كى حيفة والشاقى كذلك لما نيو يوسف فقال يقتل المسلم بالمستأمن .

قال : يحتل أن يكون عمر بن الخطاب رضى الله عنه رأى قتل المسلم بالمستأمن لقوله " لا أعلم مكان أحد فعل ذلك الا

ضربت عنقه" ولذا عقب مالك بقوله : ليس هذا الحديث بالمجتمع عليه . راجع لإمامى : لتقى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٧٤ .

للمسلمون تستر (١٧هـ) نزل الهرمزان على حكم عمر . فلما قدم به عليه استعجم - أي لم يتكلم - فقال له عمر : تكلم . قال : أكلام حتى أم أكلام ميت ؟ فقال له عمر: تكلم لا بأس عليك . فتكلم الهرمزان بكلام لم يعجب عمر فأمر بقتله فقال له أنس : لاسيبل الى ذلك قد قلت له تكلم لا بأس . وشهد بذلك أيضا الزبير بن العوام . فزكه عمر ولم يقتله فأسلم الهرمزان^(١) . وهكذا بنى الأمان على التوسع حتى أنه كان يثبت بالتحمل من الكلام والإشارات وبغير المقصود منهما وليس ذلك إلا نظرا للمصلحة المحارب وحققا لدمه ورجاء اسلامه وإشرا لتحقيق غاية الحرب في الاسلام بدون قتال . وقد ظهر مما تقدم ان أغلب من طلبوا الاجرة ومنحوا الأمان قد اعتنقوا الاسلام في غياب أي ضغط أو اكراه . وعلى الرغم من أن القتال يسبقه اتصال ودعوة وحوار إلا أن باب الاتصال والحوار والدعوة لا يفتح بمجرد اندلاع القتال ولكنه يظل مفتوحا دائما لمن أراد أن يتعرف من جديد على حقيقة الاسلام وحقيقة مايقال عليه وذلك من منطلق مفهوم الأمان . وهكذا يمكن القول إن ظاهرة الحرب في الاسلام ترتكز الى منطق قوامه الجمع بين الدعوة السلمية والاتحاد العضوي وأنها تعتمد أساسا على الاتصال السلمى ولا تلجأ الى القتال والمواجهة الا حينما يفشل الاتصال فى تحقيق الغاية التي قامت الحرب من أجلها وأن المسلمين الأوائل كانوا يؤثرون الطرق السلمية ولا يلجأون للقتال الا كمرحلة أخيرة من مراحل التعامل مع الطرف الآخر . وحتى في هذه المرحلة فانهم كانوا على استعداد دائم لوقف القتال وإعادة الاتصال والحوار إذا أبدى الطرف الآخر رغبته في ذلك .

رابعا : المؤمن :

امتد التوسع الذي بني عليه الأمان الى عنصر المؤمن : أي من له حق ممارسة إعطاء الأمان . ويان هذا في حديث : "ذمة للمسلمين واحدة ، يسعى بها أدناهم" وحديث : "للمسلمون تنكافأ دماؤهم وهم يد على من سولهم ويسعى بهمهم أدناهم" وحديث : "يجير على المسلمين أدناهم"^(٢) . قال في اللسان : "أي اذا أجاز واحد من المسلمين - حر أو عبد أو امرأة - واحدا

(١) روى أن عمر قال سمعت أن قال أنس مقلده : قلته الله - يعني الهرمزان - أخذ لنا ولاشعر . وروى أنه قال له : عدلنى . . . ربيع : ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٦٦ / ٥ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٤ ؛ الكناهلوى : حجة الصحابة (بورت) : دار للفرقة ، د.ت ٩٣ / ٢ - ٩٤ ؛ السرخسى : شرح السوء الكبرى للشيباني ، مرجع سابق ، ٢١٣ / ١ - ٢٦٤ ؛ أحمد عبد العظيم الفودنى : للمظفر من كتب عيون الأخبار لابن حبة (تقارير : مكتبة نهضة مصر ، د.ت) ص ٦٠ .

(٢) محمد نواف عبد الباقى : فتاوى والرجال فيما تعلق عليه الشينان ، مرجع سابق ، ٨٣ / ٢ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ٨ / ٢١٤ ، ١٢ / ٢٦٢ ؛ الفطرى : مختصر صحيح مسلم ، مرجع سابق ، ١ / ٢٠٤ ؛ سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ١٠٧ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٢٤ ؛ عبد الرزاق بن همام : للمصنف ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٦ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٦ ؛ النجاشى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ١ / ٩٤ ؛ أبو نف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ .

أو جماعة من الكفار وخفرهم وأمنهم حاز ذلك على جميع المسلمين لا تنقض عليه حواراه وأمانه^(١). وقال الخلفاء ابن حجر في الفتح: "دخل في قوله "أدناهم" - أي أذلهم - كل وضع بالنص وكل شريف بالفحوى. فدخل في أدناهم المرأة والعبد والصبي والمجنون"^(٢). يدل على ذلك أحاديث وآثار ووقائع منها ما رواه الطبري وابن الأثير في تاريخيهما من أنه لما هزم المسلمون الفرس في موقعة النمارق (١١٣هـ) أسر مطر بن فضة التيمي ملكهم جابان إلا أنه خدعه حتى أمنه وعلى عنه فوقع في يد المسلمين فأتوا به قائدهم أبا عبيد بن مسعود وأخبروه أنه جابان وأشاروا عليه بقتله فقال: اتى أخاف الله أن أقتله وقد أمنه رجل مسلم، والمسلمون في التواد والتناصر كالجسد، ما نزم بعضهم فقد نزمهم كلهم. فقالوا له: انه لللك. قال: وإن كان، لا أغتر، فتركه^(٣). وفي القادسية (١٤هـ) سأل رستم (قائد جيش الفرس) رعي بن عامر: أسيدهم أنت؟ فرد رعي: "لا ولكن المسلمين كالجسد الواحد بعضهم من بعض يجير أدناهم على أعلاهم"^(٤). وفي غزوة بني قريظة (٥هـ) استجار رفاعة بن سموع القرظي بأم المنذر سلمى بنت قيس - إحدى خالات الرسول صلى الله عليه وسلم - فأجاز الرسول صلى الله عليه وسلم حوارها ووهبها^(٥). كما أمضى النبي صلى الله عليه وسلم حوار ابنته زينب لزوجها أبي العاص بن الربيع قبيل فتح مكة وقال: أنه يجير على المسلمين أدناهم^(٦). وأجاز النبي صلى الله عليه وسلم حوار أم هانئ لرجل - أو لرجلين - فتح مكة بعد أن هم على ابن أبي طالب بقتله - أو بقتلهما - وقال: "قد أجرين من أجرت يا أم هانئ"^(٧). كما أستماتت أم حكيم لزوجها عكرمة بن أبي جهل فأمنه^(٨). وقد أسلم هؤلاء جميعا بفضل اجارة

(١) ابن منظور: لسان العرب، مرجع سابق، ٩ / ٧٢٣.

(٢) ابن حجر: فتح الباري، مرجع سابق، ١٢ / ٢٦٢.

(٣) تاريخ الطبري، مرجع سابق، ٦٣٤/٢ - ٦٣٥؛ ابن الأثير: الكامل، مرجع سابق، ٢٨٤/٢.

(٤) نفس المرجع السابق، ٢ / ٣١٢.

(٥) ابن عبد البر: الدرر في الحصول للفقري والفسو، مرجع سابق، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٦) راجع: عبد الرزاق بن همام، للصف، مرجع سابق، ٥ / ٢٢٤ - ٢٢٦؛ سيرة ابن هشام، مرجع سابق، ٢ /

٢١٨؛ تاريخ الطبري، مرجع سابق، ٢ / ١٦٦؛ ابن الأثير: الكامل، مرجع سابق، ٢ / ٩٢، ٣٠؛ ابن قيم: زاد المعاد

، مرجع سابق، ٣ / ٢٨٣؛ أبي يوسف: الخراج، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٧) راجع: عبد الرزاق، للصف، مرجع سابق، ٥ / ٢٢٣ - ٢٢٤؛ ابن حجر: فتح الباري، مرجع سابق، ١٢ /

٢٦٢؛ ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣ / ١٢١، ٤١٠، ٤٦٤؛ أبي يوسف: الخراج، مرجع سابق، ص ص

٢٢٢ - ٢٢٣؛ ابن سيد الناس: عيون الآثار، مرجع سابق، ٢ / ١٧٧؛ البوطي: فقه السيرة، مرجع سابق، ص ص

١٦٢، ٢٨١.

(٨) سيرة ابن هشام، مرجع سابق، ٤ / ٣٩؛ ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣ / ٤١٣، ٤١٢؛ ابن حجر: فتح

الباري، مرجع سابق، ١٦ / ١٢٠.

النساء لهم وامضاء الرسول صلى الله عليه وسلم لأمانهم . ويدل أن هذا الأمر كان مألوفاً لقول عائشة رضي الله عنها فيما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عنها : "إن كانت المرأة تتأخذ على للمسلمين" تقول : تومن ^(١) .

وكما أجاز النبي صلى الله عليه وسلم أمان المرأة فقد أجاز أمان العبد . يشهد لذلك ما رواه ابن جرير وابن عساكر من أن عمار بن ياسر كان في سرية مع خالد بن الوليد فأحار رجلاً وأهل بيته فتنازع هو وخالد بن الوليد فقال له خالد : أتجير علي وأنا الأمير ؟ وقال عمار : نعم ، أجير عليك وأنت الأمير . فلما عادا إلى المدينة وعرضا الأمر على الرسول صلى الله عليه وسلم أجاز أمان عمار ^(٢) . وقد أمضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمان عبد آمن قرية من قرى فارس يقال لها "شاهرتا" وقال : "إن العبد للمسلم من المسلمين أمانه أمانهم" ^(٣) . كما أجاز أمان عبد رماه بسهم على إحدى قرى فارس تسمى "جنابسايور" (١٧هـ) وكان أصل العبد من هذه القرية ^(٤) .

أما أمان الصبي فالتثبت أن أبا سفيان بن حرب ذهب إلى المدينة بعد أن نقضت قريش صلح الحديبية وطلب من أبي بكر وعمر وعلي أن يجيروا قريشاً فأبوا فالتفت إلى فاطمة فقال : "هل لكى أن تأمرى ابنك هنا - يعنى الحسن وكان غلاماً يذب بين يديها - فيجبر بين الناس فيكون سيد العرب إلى آخر الدهر ؟ قالت : والله ما يبلغ ابني ذلك أن يجبر بين الناس وما يجبر أحد على رسول الله" ^(٥) . ويفهم من طلب أبي سفيان أن الأمان كان جائزاً من الصبيان ويفهم من كلام فاطمة رضي الله عنها عكس ذلك ، أو ربما لم يكن الحسن قد بلغ سن الصبيان للمسموح لهم بممارسة إعطاء الأمان وهو المفهوم من وصف ابن إسحاق وغيره للحسن بن علي بكونه "غلاماً يذب بين يديها" ^(٦) ومن قول فاطمة "ما يبلغ ابني ذلك أن يجبر بين الناس" . والله أعلم .

وأما الذمي ، فالواضح أنه لا يدخل في عموم قوله "يسعى بنعمة للمسلمين أذنانهم" أو قوله "يجير على المسلمين أذنانهم" لأنه ليس من المسلمين وإن قاتل معهم ولنا كتب عمر بن عبد العزيز

(١) عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٢٢٣/٥ ؛ أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ ؛ السرخسي : شرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ١/ ٢٥٥ .
(٢) الكنتحلوى : حيلة الصحابة (بيروت : دار للفرقة ، د.ت) ٧/ ٥٤ - ٥٥ ؛ سعيد حوى : لرسول (القاهرة : مكتبة وهبة ، د.ت) ٢/ ٤١٤ - ٤١٥ .

(٣) عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٤) تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ١٨٨/٣ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢/ ١١٣ .

(٥) سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤/ ٢٨ ؛ ابن عبد البر : المغني ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ ؛ ابن قيس : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣/ ٣٩٧ ؛ ابن الأثير : الكامل ، مرجع سابق ، ٦/ ١١٨ .

(٦) سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤/ ٢٧ .

الى المنذر بن عبيد في النعمى الذى يغزو مع المسلمين فيؤمن العدو قال : "لا يجوز أمانه ، إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "يجير على المسلمين أديانهم" وهذا ليس بمسلم" (١) .

خامساً : الأمان :

ويقصد به موضع الأمان . وهو للموضع الذى يجب على امام المسلمين أن يبلغ المستأمن اليه بعد انتهاء وقت أو سبب الأمان . وواضح من قوله تعالى "ثم أبلغه مأمنه" أن المستأمن هو الذى يجدد للموضع الذى يراه مأمناً له وأن على المسلمين حمايته وحراسته حتى يبلغ هذا للموضع ثم يعامل بعد ذلك معاملة غيره من أهل الحرب .

سادساً : انتهاء الأمان :

ينتهى الأمان فى حالتين :

(الأولى) انتهاء مدة أو سبب الأمان إن كان الأمان محدداً بمدة معينة أو بفرض - كسماع دعوة الاسلام أو توصيل رسالة أو لممارسة التجارة - وبلوغ المستأمن مأمنه أو بقاءه فى دار الاسلام إن اختار اعتناق الاسلام .

(الحالة الثانية) إلغاء الأمان ، اذا رأى الامام المصلحة فى ذلك - كأن يشك فى المستأمن أن يكون عينا للمشركين أو غير ذلك . وفى هذه الحالة لا يجوز الاعتناء على المستأمن إنما يجب على الامام أن ينذ اليه ثم يمنعه من المسلمين وللعاهدين حتى يبلغه مأمنه .

آراء الفقهاء :

اتفق الفقهاء حول أغلب عناصر التصور الأصولى المرتبط بمسألة الأمان ، واختلفوا فى بعض الجزئيات الخاصة بالمؤمن ، وقتل المسلم بالمستأمن ، وأثر ارتكاب المستأمن للجرائم على سرية الأمان وغيرها . . .

فاتفق المالكية على أن التأمين لازم بكل لسان عربياً كان أو غيره . وأنه لازم كذلك بالكتابة والاشارة وأنه اذا أراد المؤمن التأمين ولم يفهمه الحربى فقد لزم الأمان وكذلك ان ظن الحربى أن مسلماً قد منحه الأمان فاستسلم ولم يكن للمسلم يريد ذلك فقد لزم المسلم من الأمان أن لا يقتله بذلك الاستسلام . قالوا : والتأمين لازم ما لم يكن الحربى مأسوراً أو فى حكم المأسور ممن تيقنت هزيمته وظهر الظفر به وأنه يقتضى المنع من القتل والاسترقاق ويفرض ابلاغ للمستأمن موضع امتناعه من بلاد الحرب فان مات للمستأمن وترك مالا فى دار الاسلام يرد الى ورثته فى دار الحرب . وإن قتله رجل من المسلمين فإنه لا يقتل به وإنما يلغى دمه الى ورثته فى بلاد الحرب . وقد اختلف علماء المالكية فى مسألتين : صفة المؤمن وما يجب به الأمان : ف فيما يتعلق بصفة من له

(١) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٧٢ ، ٢٧٥ .

حق ممارسة إعطاء الأمان قال عبد الملك بن الماجشون (ت ٢١٢هـ) : لا يلزم غير تأمين الامام فان لمن غيره فالامام بالخيار بين أن يمضيه وبين أن يرده . وقال مالك يجوز تأمين كل مسلم اجتمعت له صفات خمسة هي الذكورة والحرية والبلوغ والعقل والاسلام . وقال مالك يجوز تأمين المرأة . وقال ابن الماجشون وسحنون : امان للمرأة موقوف على اذن الامام . وعن الامام مالك روايتان فيما يتعلق بالعبد فحكى عنه القاضي أبو محمد أنه قال يلزم امان العبد وبه قال ابن القاسم أيضا ^(١) . وفي رواية لعن بن عيسى (ت ١٩٨هـ) عن مالك أنه قال : لا يصح امان العبد وما سمعت فيه شيئا . وقال سحنون : ان اذن له سيده في القتال جاز امانه والا لم يجز امانه . ووجه ذلك انه محجور عليه فلم يجز تأمينه . وأما البلوغ فأختلف فيه علماء للملكية أيضا : فقال ابن القاسم : يجوز تأمين الصبي اذا عقل الأمان . وقال سحنون : ان اجلزه الامام في المقاتلة جاز تأمينه والا فلا امان له . وأما العقل والاسلام فلا اختلاف في اعتبارهما في لزوم الأمان وصحة عند علماء للملكية .

أما ما ثبت به الأمان : فقال ابن القاسم وأصبح وابن اللواز : ثبت بقول المؤمنين . وقال سحنون : لا يثبت الا بقول شاهدين . ووجه قول ابن القاسم وغيره : أن هذا شخص يصح امانه فوجب أن يقبل فيه قوله . أما وجه كلام سحنون : أن التأمين فعل للمؤمن والزمام سائر المؤمنين تأمينه لا يثبت بقوله وإنما يثبت بشهادة غيره ^(٢) .

وقال الأوزاعي : امان الحر والعبد والمرأة جائز ^(٣) . وسئل عن امان الغلام فقال : وما امان - الغلام ؟ ثم قال : ليس ابن عشر سنين تراه جائزا ^(٤) . أما النمي فقد حكى عن الأوزاعي فيه روايتان . فقال ابن حجر في الفتح : قال الأوزاعي : ان غزا النمي مع المسلمين فأمن أحدا فان شاء الامام أمضاه والا فليرده الى امانته ^(٥) . وقال ابن وهب في المدونة الكبرى : قال الليث والأوزاعي في النصراني يكون مع المسلمين فيعطى لرجل من المشركين امانا ، قال : لا يجوز علي المسلمين امان مشرك ويرد الى امانته ^(٦) . وقال الأوزاعي بثبوت الأمان بقول المؤمنين ولا يشترط

(١) هو عبد الرحمن بن القاسم الطائي الذي روى عنه سحنون بن سعيد التميمي المدونة الكبرى .

(٢) راجع : مالك بن انس : للمدونة الكبرى (قفقارة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٣هـ) ٣ / ٢ ، ٢٤ ، ٤١ - ٤٢ ؛ الهامى : للتقى شرح لوطا (قفقارة : دار الفكر العربي ، ١٣٣٢هـ) ، ٣ / ١٧٢ - ١٧٤ ؛ ابن رشد : بدلية الجهاد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٦ ؛ الطبري : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المخلين ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٢ ؛ تفسير القرطبي (قفقارة : دار الشعب ، ١٤٠٥) ٤ / ٢٩١٥ ؛ سبكي أبو حبيب : موسوعة الاجماع في الفقه الاسلامي (قطر : ادارة احياء التراث الاسلامي ، ١٩٨٥) ٢ / ٩٩٠ .

(٣) الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ ؛ الشافعي : الأم (بيروت : دار المعرفة ، ١٩٧٢) ، ٧ - ٣٥١ - ٣٥٠ .

(٤) الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٥) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٣ .

(٦) مالك : للمدونة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٢ .

فيه شهادة غيره^(١) . وقال الأوزاعي : إن اجلولة المستجير حتى يسمع كلام الله لازمة ولايجب للإمام أن يرده وعليه أن يؤمنه ثم يبلغه مأمنه . وسئل عن المأمن فقال : اذا بلغه حصنا من حصونهم أو معقلا من معقلهم فهو مأمنه . وسئل : كم يترك التاجر والرسول وصاحب الحاجة اذا دخل بأمان أن يقيم ؟ قال : قدر مايرى الامام وحتى يفرغ من حاجته ويبيع تجارته وان استبطاه الامام أمر بأخراجه . وسئل عن حكم المستأمن اذا أتى مايجب عليه فيه الحد قال : اذا كان ذلك منهم فينا أو في أهل ذمتنا أو اذا استعلنوا بذلك فيما بينهم أحننوا بالخلود لأنهم لم يؤمنوا على آتيانها فينا وإظهار الفواحش في دار الاسلام . قيل : ان شرب أحدكم الخمر ؟ قال : ليس عليه شيء . قيل : فان سرق متاعا لمسلم ؟ قال : يقطع . قيل : فان زنى وهو محصن ؟ قال : يقام عليه الحد ، بالجلد ولايرجم . قيل : فان قذف مسلما ؟ قال : يجلد ، قال : فان سرق متاع للمستأمن ؟ قال : يقطع من سرقه . وسئل عن حكم المستأمن يطلع عليه أنه عين للمشركين يكتب اليهم بأخبار المسلمين ؟ قال : ينبذ اليه على سواء "ان الله لا يحب الخائنين"^(٢) .

وقال الثوري : للمرأة اذا أمنت جاز أمانها^(٣) . وحكى عنه ابن المنذر أنه استثنى من الرجال الأحرار الأسير في أرض الحرب فقال : لا ينفذ أمانه وكذلك الأجير^(٤) .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : اذا نادى للمسلمون أهل الحرب بالامان فهم آمنون جميعا بأي لسان نادوهم به . واذا قال للمسلمون للحربي : أنت آمن ، أو لا تخف ، أو لا بأس عليك ، أو ماشابه ذلك ، فهو كله أمان . ولو أن مسلما أشار الى مشرك في حصن أن تعال ، أو أشار الى أهل الحصن أن اتحوا الباب ، أو أشار الى السماء فظن للمشركون أن ذلك أمان فهو أمان . ولو أشار للمسلم الى الحربي أن تعال فانك ان جئت قتلتك وكان الحربي لا يفهم قوله ان جئت قتلتك أو لا يسمعه فهو أيضا أمان لأن أمر الأمان مبنى على التوسع ، ولتحرز عما يشبه الغرر واجب . ولو أن رسول ملك أهل الحرب جاء الى عسكر المسلمين فهو آمن حتى يبلغ رسالته بمنزلة مستأمن جاء للتجارة لأن في جمیع كل واحد منهما منفعة للمسلمين . فان أراد الرجوع فغاف الأمير أن يكونا قد رأيا للمسلمين عورة فيدلان عليها العلو فلا بأس بأن يجسهما عنده حتى يأمن من ذلك الا أنه لا ينبغي له أن يعذبهما أو يقيدهما لأنهما في أمان ولأنه لم يتحقق منهما خيانة .

وقالوا : الأمان التزام الكف عن التعرض للمستأمنين بالقتل والسي حقا لله تعالى . فان بدا للأمير أن ينبذ اليهم فعليه أن يلحقهم بمأمنهم ولايئلى سيولهم الا في موضع لا يخاف عليهم فيه . ولو كان الأمير وللمسلمون آمنوا قوما ثم بثوا رجلا ينبذ اليهم وتخبرهم أنهم قد نقضوا العهد

(١) الباقى : للتقى ، مرجع سابق ، ١٧٣ / ٣ ، قطرى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٢) قطرى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٤) ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٢ .

فرجع الرسول وذكر أنه قد أعتبرهم بذلك ، فليس ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم حتى يعلموا ذلك . فان أغاروا عليهم قبل التثبت فقال المخاريون : لم يلغنا ماجاء به رسولكم فالتقول قرضهم . ولو جاء رسول أميرهم بكتاب عتوم الى أمير عسكر المسلمين اتى قد ناقضتك العهد فليس ينبغي للمسلمين أن يصلحوا حتى يعلموا حقيقة ذلك .

وقالوا : انما يتحقق طرح الأمان بإعلامهم وإعدادتهم الى ماكانوا عليه قبل الأمان : فان كانوا م يروحوا حصنهم فلا بأس بقتلهم بعد الإعلام لأنهم في منعهم فصاروا كما كانوا . وان كانوا قد نزلوا وصاروا في عسكر للمسلمين فهم آمنون حتى يعودوا الى ماأنهم كما كانوا ، لأنهم نزلوا بسبب الأمان فلو عمل النبد في رفع أمانهم قبل أن يصيروا ممتنعين كان ذلك خيانة من المسلمين والله لايجب الحثاين .

وقالوا : اذا دخل الحربي دارنا بأمان فقتل مسلما - عمدا أو خطأ - أو قطع الطريق أو تجسس أخبار المسلمين فبعث بها الى للمشركين أو زنى بمسلمة أو ذمية كرها أو سرق فليس يكون شيء منها نقضا منه للعهد - خلافا لقول مالك - لأن هذه الأفعال لا تنقض إيمان المسلم وهي لذلك لا تنقض أمان المستأمن ، ولكنه ان قتل انسانا عمدا يقتل به قصاصا وان قذف مسلما يضرب الجلد . . . وهكذا .

وقالوا : لو أن عينا من للمشركين دخل الى أرض الاسلام بأمان لغير تجارة ثم علم بعد ذلك أنه عين للمشركين فانه ينبغي للامام أن يخرجها من دار الاسلام الى مأمنه من دار الحرب . وان كان خرج الى دار الاسلام بأمان لتجارة ثم علم أنه عين للمشركين يكتب اليهم بصوروات للمسلمين فانه ينبغي للامام أن يوجعه عقوبة وأن يلحقه بمأمنه من دار الحرب .

وقالوا : أمان الرجل الحر للمسلم جائز على أهل الاسلام كلهم عدلا كان أو فاسقا . ويصح أمان المرأة المسلمة الحرة . أما العبد - والأمة - فقال أبو حنيفة وأبو يوسف في رواية عنه : ان قاتل العبد جاز أمانه والا فلا . وقال محمد بن الحسن الشيباني وأبو يوسف في الرواية الأخرى : أمانه صحيح قاتل لو لم يقتل . أما النمي فأمانه باطل وان كان يقاتل مع المسلمين لهمة ميله الى الطرف الآخر اعتقادا . ويجوز أمانه اذا أمره أمير العسكر أو رجل من المسلمين أن يؤمن محارب أو أكثر لأن الأمير أو المسلم يملك مباشرة الأمان بنفسه أما النمي فلا . وأما الغلام فقال أبو حنيفة وأبو يوسف : لا أمان للصبيان الذين لم يلغوا لأنهم ليسوا بمحتلل الحال فلا يتم معنى النظر للمسلمين في أمانهم ولأن احتلال الحال لا يكون قبل البلوغ . وقال محمد بن الحسن : يجوز أمان الصبي اذا عقل الاسلام ووصفه لأنه من ثم يعقل الأمان فان كان لا يعقل الاسلام ولا يصفه لا يجوز أمانه . ومختلط العقل كالصبي في ذلك . فان كان لا يعقل الاسلام ولا يصفه لا يجوز أمانه . وان كان بحيث يعقل الاسلام ويصفه صح أمانه عند محمد بن الحسن . أما الأسير من المسلمين في أيدي أهل الحرب وكذلك تجار المسلمين في دار الحرب فهؤلاء لا يجوز أمانهم لأن أمانهم لا يقع بصفة النظر منهم للمسلمين بل لأنفسهم حتى يخلصوا من أهل الحرب ولأنهم

خائفون على أنفسهم ولأن أهل الحرب آمنون منهم لكونهم مقهورين في أيديهم ، ولو جاز
أمانهم اتسد باب الجهاد لأن أهل الحرب لا يخلو ديارهم عن أسير أو تاجر من المسلمين ويستطيع
أهل الحرب كلما حز بهم خوف أمروا الأسير أو التاجر حتى يؤمنهم . والقول بهذا فاسد ^(١) .

وقال الشافعي : من جاء من المشركين يريد الاسلام فحق على الامام ان يؤمنه حتى يتلو عليه كتاب الله عز وجل ويخوّه الى الاسلام بالمعنى الذى يرجو ان يدخل الله به عليه الاسلام ، لقوله تعالى : ﴿ وان أحد من المشركين استجارك فآجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ﴾ قال : وبإبلاغه مأمنه : ان يمتنه من المسلمين والمسلمين ما كان فى بلاد الاسلام أو حيث ما يتصل ببلاد الاسلام وسواء قرب ذلك أو بعد . فقلوه "ثم أبلغه مأمنه" يعنى مأمنه منك أو ممن على دينك أو ممن يطيعك ، لامأمنه من غيرك ممن لا يطيعك أو من عدوك . قال : وإذا أبلغه الامام أدنى بلاد أى المشركين شاء فقد أبلغه مأمنه . قال : أحب الى ألا ينظر إلا أربعة أشهر من قبل أن الله جل ثناؤه جعل للمشركين أن يسبحوا فى الأرض أربعة أشهر . وأكثر ما يجعل له الأليغ به الحول لأن الجزية فى حول فلا يقيم فى ديار الاسلام مقام من يؤدى الجزية ثم لا يؤديها . فهذه الدار لاتصلح الا للمؤمن أو معطى الجزية . فان كان من أهل الأوثان فلا تؤخذ منه الجزية بحال ولا ينظر الا الى ما دون الحول ، وان كان من أهل الكتاب قيل له : ان أردت للمقام فأد الجزية وان لم ترده فارجم الى ما منك .

وقال : أمان كل مسلم بالغ حائر ، حرا كان أو عبدا ، رجلا كان أو امرأة . وإذا أمن من دون البالغين والمحتره - قاتلوا أو لم يقاتلوا - لم يميز أمانتهم . وكذلك إن أمن ذمي لم يميز أمانه . وإن أمن واحد من هؤلاء فخرحوا إلينا بأمان طعنا ردهم إلى ماأنهم ولانعرض لهم في مال ولا نفس، من قبل أنهم ليسوا يفرقون بين من في عسكرنا ممن يجوز أمانه ولايجوز ، وننبذ إليهم ففقاتلهم .

قال : وإذا أشار المسلم إليهم بشيء يرونه أماناً فقال : أمتهم بالإشارة فهو أمان . فإن قال : لم يؤمنهم بها فالقول قوله .

قال : اذا خرج أهل دار الحرب الى بلاد الاسلام بأمان فاصبروا حلوها : فالخود عليهم وجهان : فما كان لله منها لاحق فيه للآمينين يجوز العفو عنه ويقال لهم : لم نمنوا على هذا فان

(١) راجع: الفرغى: شرح السور الكبير، مرجع سابق، ٢٥٢/١، ٢٥٧-٢٥٨، ٢٦٤، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٠٠، ٣٠٦، ٤٧٦-٤٧٧، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٩، البازيوسف: الحسراج، مرجع سابق، ص ٢٢٧-٢٢٨؛ الطبري: كتاب الجبلات، مرجع سابق، ص ٢٩-٣٠، ٥٦، ٥٩، ابن حصبر: فتح الباري، مرجع سابق، ١٢/٢٦٢؛ الشافعي: الأم، مرجع سابق، ٧/٣٥٠؛ ابن رشد: بداية المجتهد، مرجع سابق، ١/٣٢٦؛ اللوردي: الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص ١٦٥، ٥٥، ابن قنلة: لئلي، مع الشرح الكبير، مرجع سابق (ط ١٩٨٣)، ١٠/٤٢٢.

كففتهم والا ودنا عليكم الأمان وألحقناكم بآمانكم . فان فعلوا الحقوهم بآمانهم ونقضوا الأمان بينهم وبينهم . وكان ينبغي للإمام اذا آمنهم ألا يؤمنهم حتى يعلمهم أنهم ان اصابوا حدا أقامه عليهم ، أما ماكان من حد للأدمين قيم عليهم كحد القتل والقتل والسرقة وغير ذلك ^(١) .

واشترط الشافعية لممارسة إعطاء الأمان ألا يفضى ذلك الى تعطيل الجهاد فقال فى المذهب : يجوز للمسلم أن يؤمن من الكفار أحادا لايعطل بآمانهم الجهاد فى ناحية ^(٢) . وقال فى الروضة : يجوز لأحد المسلمين أمان كفر أو كفار محصورين كعشرة ومائة . ولايجوز أمان ناحية وبلدة . وفى "البيان" أنه يجوز أن يؤمن واحد أهل قلعة . ولاشك أن القرية الصغيرة فى محتاها . وعن للسرخسى أنه لايجوز أمان واحد لأهل قرية وإن قل عدد من فيها . قال النووي : الأول أصح ، وضابطه أن لاينسد به باب الجهاد فى تلك الناحية . فان تأتى الجهاد بغير تعرض لمن آمن نفذ الأمان ، لأن الجهاد شعار الدين والدعوة القهرية ، وهو من أعظم مكاسب المسلمين ، ولايجوز أن يظهر بآمان الأحاد اتساعه أو نقصان يحس ^(٣) .

وقالوا : يشترط فى الأمان أيضا ألا يتضرر به للمسلمون . فلو آمن جاسوسا لم ينقذ الأمان . قال الشافعى فى هذه الحالة : وينبى أن لايستحق تبليغ الأمان لأن دخول مثله خيانة ، فحقه أن يقتل . اما اذا استشعر الإمام منه خيانة نذ الأمان لأن للهادنة تنبذ بذلك . وماعنا ذلك فالأمان لازم من جهة للمسلمين ولايشترط لاتعقاده ظهور للصلحة ، بل يكفى عدم المضرة ^(٤) .

أما الخبائلة فقد اجتازوا أمان الأسير فقالوا بصحة أمان كل مسلم عاقل مختار ذكرنا كان أو انثى ، حرا كان أو عبدا . وكذلك الأجير والتاجر فى دار الحرب على أسس أن كل هؤلاء يدخلون فى عموم قوله "ذمة للمسلمين واحدة يسعى بها أدنهم" فاذا عقد أحدهم أمانا غير مكروه عليه جاز . أما الصبى للميز ففى أماته روايان . وأما أمان الطفل والنمى والمجنون والمكروه فلا يصح .

وقالوا : الأمان جائز بما يدل عليه من قول أو إشارة . قال أحمد : اذا اشير اليه بشىء غير الأمان فظنه أمانا فهو أمان . وكل شىء يرى الطبع أنه أمان فهو أمان . فان أشار المسلم بما يرويه أمانا وقال : أردت به الأمان ، فهو أمان . وإن قال : لم أرد به الأمان ، فالقول قوله لأنه

(١) الشافعى : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٦٦ - ٢٦٧ ، ٢٨٤ ، ٧ / ٣٥١ - ٣٥٠ ؛ الطبرى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٧ ، ٣٦ - ٣٨ ، ٥٥ ، ٥٩ ؛ الشافعى : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٢ / ٦٤ - ٦٠ ؛ الطوردي : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٥٥ ، ١٦٥ ؛ الشيرازى : للمذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٥ ؛ القزوى : روضة الطالبين ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٩٦ - ٢٩٥ ، ٢٨١ - ٢٧٨ .

(٢) لشيرازى : للمذهب فى قه الإمام الشافعى ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٥ .

(٣) القزوى : روضة الطالبين وعمدة المفتين ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٧٨ .

(٤) نفس المرجع السابق ، ١٠ / ٢٨١ .

أعلم بيته ، فان خرج الكفار من حصنهم بناء على هذه الإشارة ، يميز قتلهم ولكن يردون الى مأماتهم .

وقالوا : يصح أمان الامام للكل ، ويصح أمان الأمير لمن يزلته من الكفار أما أحاد المسلمين فيصح أمانه للواحد والعشرة والقافلة الصغيرة والحسن ولا يصح أمانه لأهل بلدة أو لجمع كبير لأن ذلك يقضي الى تعطيل الجهاد والاقليات على الامام .

وقالوا : يشترط للأمان عدم الضرر . ولاجزية مدة الأمان . ويجوز عقده مطلقا ومقيدا بمدة سواء كانت طويلة أو قصيرة . وقال بعضهم : يشترط ألا تزيد مدته على عشر سنين . وقال البعض : ان أقام للمستأنس بدار الاسلام سنة دفع الجزية .

وقالوا : من طلب الأمان ليسمع كلام الله ويعرف شرائع الاسلام وجب أن يعطاه ثم يرد الى مأمته . ويجوز عقد الأمان للرسول والمستأنس ^(١) .

وخلاصة ما تقدم أنه فيما يتعلق بالأمان ، فقد أجمع الفقهاء على أمور ثم اختلفوا في أمور : فأجمعوا على أنه كل من قدم من دار الحرب الى دار الاسلام في أداء رسالة أو تجارة أو طلب صلح أو مهادنة أو حمل جزية أو نحو ذلك من الأسباب وطلب من الامام أمانا اعطى أمانا مادام مزمعا في دار الاسلام وحتى يرجع الى مأمته ووطنه . وأنه ان طلب مقاتل أو أهل حصن من الكفار الأمان ليسمعوا كلام الله تعالى ويعرفوا شرائع الاسلام فقد وجب اعطاؤهم الأمان ثم يردوا الى مأمتهم . وأجمعوا على أن الأمان كما يكون بالكلام يكون بالإشارة وبكل ما حوت العادة على اعتباره أمانا .

وأجمعوا على أن الأمان يفترض النعمة والحماية وأنه في حكم العهد . وأنه اذا دخل للمستأنس دار الاسلام فلا سبيل لأحد عليه . فلا يجوز نقض عهده ولا إكراهه على ما لم يلتزمه اذا أقام على ما عوده اليه . وعلى أن للمستأنس يصير بأمانه محقون الدم - فلا يجوز قتله - وللمال - فلا يجوز الاستيلاء على ماله ولا يجوز منعه من الخروج بما اشتراه بماله من دار الاسلام الى دار الحرب فيما عدا السلاح فانه لا يجوز له الخروج به الى دار الحرب . وإن مات للمستأنس في دار الاسلام وخلف مالا وكان له ورثة في دار الحرب قلل مال مردود الى ورثته .

وأجمعوا على أن الحربي بعد أن يدخل دار الاسلام بأمان لا يقتص منه ولا تحذ منه دية عن جناية ارتكبها وهو حربي في دار الحرب حتى لو كان قد قتل مسلما . وعلى أن جنائيات أهل الحرب بعضهم على بعض في دار الحرب وغضب بعضهم بعضا فيها موضوعة وأن ليس لحاكم المسلمين أن ينظر في ذلك اذا دخلوا في دار الاسلام بأمان .

(١) راجع : ابن قدامة : المغني ، مع الشرح الكبير (ط ١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٣٢ - ٤٤١ ، ٥٥٥ - ٥٦٨ .

شمس الدين المقدسي : كتاب الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢٤٨ - ٢٥٢ .

وأجمعوا على أنه حرام على مسلم أن يبيع مستأمناً يباع فاسداً، وأنه يطل ويفسخ من مباحة المستأمن للمسلم في دار الإسلام مايفسخ من مباحات المسلمين الفاسدة بينهم .

وأجمعوا على أنه إذا أراد المستأمن الرجوع الى وطنه فعلى الامام أن يبلغه مأمنه . وعلى أنه اذا أراد الامام الرجوع في الأمان أو الغاية لسبب من الأسباب - أن يشك في المستأمن أن يكون عينا أو لعدم أهلية من اعطى الأمان أو لعدم قصد المسلم منح الأمان أو غير ذلك - فيبغى رده الى مأمنه وعدم التعرض له بسوء حتى يبلغ مأمنه .

وأجمعوا على أنه اذا قتل المستأمن أو جرح أو اعتدى عليه أو على أمواله وهو في الأمان فانه يجب في هذه الحالة دفع الدية أو التعريض^(١) .

أما اختلافهم الأساسي فحول من له حق ممارسة اعطاء الأمان : فذهب عبد الملك بن الماجشون - صاحب مالك - الى أن الأمان موقوف على إذن الامام فان أحازه جاز والا فلا . أما الجمهور فعلى جواز امان الامام والأمير والرجل المسلم الحر البالغ العاقل . أما المرأة والعبد والصبي والمجنون والأنثى والأسير ففي أمانهم اختلاف بين الفقهاء .

فأما المرأة فأجاز الجمهور أمانها وقال ابن الماجشون وسحنون : أمانها موقوف على الامام فان أحازه جاز وان رده رد . وقد تأولا ماورد مما يخالف ذلك - أمان أم هانئ وزينب وغير ذلك - على قضايا خاصة .

وكذا أجاز الجمهور امان العبد . وقال أبو يوسف : ليس لعبد أمان . وقال أبو حنيفة : ان قاتل العبد جاز أمانه والا فلا . وقال سحنون : اذا أذن له سيده في القتال صح أمانه والا فلا .

وأصل الخلاف في أمان المرأة والعبد يرتبط بتأويل حديث "يسمى بمنعتهم أذانهم" وحديث "قد أحرنا من أحررت يأم هانئ" . فقال البعض أن أذانهم تعنى أقلهم مرتبة ويدخل في ذلك المرأة والعبد . فقال للوردى : أذانهم يعنى عبيدهم . وقال فريق : أذانهم يعنى أقلهم عددا كالواحد والاثنين وليس أقلهم مرتبة لأن العبد لا يملك نفسه ولا يملك أن يتزوج أو يبيع أو يشتري فكيف يكون له أمان يجوز على جميع المسلمين وفعله لا يجوز على نفسه . ورد الفريق الأول بأن الحديث عام وليس فيه مجال لاعمال القيلاس على قضايا أخرى وأن الآثار الواردة عن عمر بن الخطاب تبرهن على أنه أجاز امان العبد وأنه لما كان الايمان يلزم جميع المسلمين فان الأمان يجوز لهم جميعا أيضا لا فرق في ذلك بين رجل وامرأة أو حر وعبد .

(١) راجع : الطبري: كتاب الجهاد ، مرجع سابق ص ٢٥ ، ٣٤ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ١٥٠ سحلي أبو حبيب: موسوعة

الاجماع في الفقه الاسلامي، مرجع سابق، ١/ ١٤٢-١٤٥، ٣٥٧؛ تفسير ابن كثير، مرجع سابق، ٢/ ٢٣٧، وبخصوص

للذهب الشيعي راجع : محمد فضلي : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٩٢ ومابعدها .

أما حديث أم هانئ فقد فهمه البعض على أن قوله "أجرنا من أخرجت يأم هانئ" إنما هو اجازة لأمان أم هانئ لاصحة في نفسه ، وأنه لولا اجازته لأمانها لم يؤثر . ولذا قال هؤلاء إنه لا أمان للمرأة إلا أن يميزه الامام . وفهم آخرون الحديث على أسس أن امضاء الرسول صلى الله عليه وسلم لأمان أم هانئ كان من جهة أنه كان عقدا صحيحا لامن جهة ان اجازته هي التي صححت العقد . ولذا قالوا إن أمان المرأة جائز .

وأما الصبي فقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز . وتعقبه ابن حجر في الفتح بأن هناك خلافا بين المالكية والحنابلة حول التفرقة بين المراهق وغيره وكذلك المميز الذي يعقل . وقد تقدم عن ابن القاسم - من المالكية - أنه قال : يجوز تأمين الصبي اذا عقل الأمان وكذا قول سحنون : إن أذن له الامام في القتال جاز أمانه والا فلا . وأجاز الأوزاعي أمان من بلغ عشر سنين . وقال محمد بن الحسن من الحنفية مثل قول ابن القاسم . واشترط أبو حنيفة وأبو يوسف البلوغ لاجازة أمان الصبيان . وهو قول الشافعي أيضا . وعند الحنابلة روايتان .

ولا خلاف على عدم جواز أمان الجنون الا ما ذكرناه عن محمد بن الحسن الشيباني فقد قال : مختلط العقل كالصبي ، فيجوز أمانه اذا عقل الاسلام ووصفه والا فلا . ولا خلاف كذلك على عدم جواز أمان النسي الا ما روى عن الأوزاعي أنه قال : "ان غزا النسي مع المسلمين فأمن أحدا فان شاء الامام امضاء والا فليرده الى أمانته" وقد تقدم أما الأسير والتاجر في دار الحرب وكذلك الأجير فالجمهور على عدم جواز أمانهم وقد خالف الحنابلة في ذلك فأجازوا أمان هؤلاء جميعا .

رغم ذلك فالإتفاق على أنه لو أمن واحد من هؤلاء الذين لا يميز أمانهم فخرج العلو بهذا الأمان - لأنهم لا يميزون بين من يجوز ومن لا يجوز أمانه من المسلمين - فانه لا يميز في هذه الحالة قتلهم وإنما يميز بينهم ويردوا الى أمانهم^(١) .

وأخيرا فقد احتل الأمان في الاسلام مكانة مقدسة حتى صار في الوفاء به كالعهد أو القسم الذي يلتزم صاحبه أن يبر به ولو صدر عنه عفو أو بلون قصد . روى ابن قتيبة في "عيون الأخبار" أن شبيب بن يزيد الخزازي - وهو من كبار الثأرين على بني أمية - مر على غلام في

(١) راجع بخصوص كل ذلك : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ؛ ابن رشد : بلمية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٦ ؛ سعدى أبو حبيب : موسوعة الإجماع ، مرجع سابق ، ١ / ٢٧٦ ، ٢ / ٦١٠ . ٩٩٠ : للوردى : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٥٥ ؛ للرغزباني : المدلية ، شرح بلمية المتدلى ، وعليها : شرح فتح القدر لابن المقام ، مرجع سابق ، ٥ / ٤٦٣ ؛ الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، ٧ / ٢٥٠ - ٣٥١ ؛ على أبو الحسن المالكي : "فتاوى الطلاب الربيعي" ، مرجع سابق ، ٢ / ٨ ؛ فطري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٥ وما بعدها ؛

الفرات يستقع في الماء فقال له شبيب : اخرج الى اسائك • قال الغلام : فأنا آمن حتى ألبس ثوبي ؟ قال : نعم • قال : فوالله لا ألبسه^(١) •

وروى صاحب الطبقات الكبرى وغيره في قصة اسلام الهرمزان أنه لما أتى به الى عمر استسقى ماء فأتوه بماء فقال : أخاف ان أقتل وأنا أشرب • فقال له عمر : لا بأس عليك حتى تشرب • فألقى الاثاء من يده وقال : لا حاجة لي في الماء وقد أمتنى • قال عمر : كذبت • قال أنس : صدق يا أمير المؤمنين فقد قلت له : لا أقتلك حتى تشربه ، لا بأس عليك • فتركه فأسلم^(٢)

(١) أحمد عبد العظيم فيروني : للمعظم من كتاب عيون الأخبار ، مرجع سابق ، ص ٦٠ •

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٦ تاريخ ابن عثرون ، مرجع سابق ، ١١٣ / ٢ •

المبحث الرابع

الوفاء بالعهود

المبحث الرابع

الوفاء بالعهود

ليس الوفاء بالعهد مقصوراً على ممارسة إعطاء الأمان ، ولكنه سمة عامة تميز النزات الاسلامى بطوله ، ومبدأ أصيل تنفرد به الحضارة الاسلامية فى تعاملها مع الحضارات والمجتمعات الأخرى . وهذا المبدأ يقترب من مبدأ العدالة فى التراث الحضارى الاسلامى كقيمة عليا لاتعطاها أى قيمة أخرى ، وكأحدى للث التى لايمكن تجاوزها أو الترخص فيها أو النقاش حولها .

الوفاء بالعهود فى القرآن الكريم :

الوفاء بالعهد من أخص خصائص المؤمنين فى القرآن الكريم . فالؤمنون حقاً يصفهم القرآن بأنهم ﴿ المؤمنون بعهدهم إذا عاهدوا ﴾ (البقرة/ ١٧٧) وبأنهم ﴿ الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق ﴾ (الرعد/ ٢٠) . وقد تكرر الأمر بالوفاء بالعهد فى القرآن الكريم فى أكثر من موضع واحد . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ (البقرة/ ١) ، ﴿ وأوفوا بالعهد إن العهد كان مستولاً ﴾ (النحل/ ٩١) ، ﴿ وأوفوا بالعهد إن العهد كان مستولاً ﴾ (الاسراء/ ٣٤) وواضح من هذه الآيات ومثيلاتها أن الأمر عام على كل عهد ، وأنه مبدأ عام يشمل التعامل بين المسلمين وبعضهم وبين غيرهم ، كما يحكم العلاقات فى وقت السلم أو الحرب . وفى علاقات المسلمين بغيرهم فى وقت الحرب فإن الوفاء بالعهد أحد الكليات الأساسية التى لا موضع لمناقشتها ولاتجاوز فى الالتزام بها . وسورة براءة التى أعلنت الحرب على المشركين حتى يسلموا ، وعلى أهل الكتاب حتى يسلموا أو يعطوا الجزية ، لم تغل من التأكيد أكثر من مرة وفى أكثر من موضع على الوفاء بالعهود حتى مع أولئك الذين أصبحوا فى علاقة حرب مع المسلمين .

أولاً - فالآيات الثلاث الأولى من سورة التوبة تتضمن أمرين :

الأول - براءة الله سبحانه وتعالى من عهود للمشركين للأسباب التى ذكرت فى السورة بعد ذلك ^(١) . والأمر الثانى - إعلام للمشركين بذلك أى إخبارهم بالبراءة وعدم مباحثتهم بالمنوان وذلك بقوله تعالى "وأذان" ، قال البخارى : أذان : اعلام . وكذا قال أبو عينة . وقوله "يوم الحج الأكبر" تأكيد لهذا الاعلام يجعله وقت تجمع الناس وكثرتهم . ليس هذا فحسب ، بل أن الآيات تأمر للمشركين بعد هذا الاعلان أن يسيروا فى الأرض كيف شاعوا وأين شاعوا وتمهلهم أربعة أشهر يتدبرون أمرهم وكأنها تقول لهم : هذه براءة موجبة لقتالكم فاسعوا فى تحصيل العدد

(١) راجع الآيات من ١ - ١٣ من سورة توبة .

والأسباب والغوا في اعداد العناد من كل باب ^(١) . وهكذا فان الآيات لم تأمر بإخفائهم على غرة، وإنما أوجبت قتلهم بعد اعلانهم ولمهلمهم مايكفي من الوقت لتدبر الأمر . فكانت البراءة أولا ، ثم الأذان والاعلام ثانيا ، ثم أخيرا السياحة أو الامهال من أجل التدبر والاعداد للقتال .

ثالثاً - ثم أن الآيات استثنت من هذه البراءة من استقاموا على عهودهم من المشركين، فقال تعالى : ﴿ إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقضوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم أحدا . فأتىهم اليهم عهدهم إلى ميثقهم . إن الله يحب للمتقين ﴾ (التوبة/٤) . فالآيات السابقة على هذه الآية نزلت فيمن خانوا عهودهم من المشركين . وهذه الآية استثنت من المشركين أصحاب العهود الذين لم ينقضوا عهدهم ولم يظاهروا على المسلمين أحدا . فأمرت بالوفاء لهم إلى ميثقهم . ولما أرسل الرسول صلى الله عليه وسلم على بن أبي طالب حين نزلت هذه الآيات يؤذن في الناس بالبراءة إلى أصحاب العهود فقال لهم : "ومن كان له عهد عند رسول الله فهو إلى ميثقه" ^(٢) . وذلك على أسس أن الوفاء بالعهد يقتضى ألا ينقضى التعاهد إلا بانقضاء الأجل المتفق عليه مادام الطرف الآخر لم يخرج على شروطه ولما قال تعالى : ﴿ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم . إن الله يحب للمتقين ﴾ (التوبة/٧) أى مهما عسكروا بما عاهدوهم عليه وعاهدوهم فاستقيموا لهم . وقد وصف تعالى هذا الوفاء بالعهد في الآيتين من سورة التوبة (الآية/٤ والآية/٧) بأنه من صفات المتقين . كل ذلك على الرغم من أن الطرف الآخر سوف يصير بعد انقضاء أجل العهد من المخاريق وعلى الرغم من أن الآيات تأمر المسلمين بقتلهم بعد انقضاء الأجل على الدين ^(٣) . فكل ذلك لا يمنع من الوفاء لهم طالما كانوا على العهد لأن ذلك من المبادئ العامة التي لا سبيل لتجاوزها في جميع الاحوال . ويفهم من ذلك :

أ) أن الأصل بقاء التعاهد لحين انقضاء الأجل .

ب) أنه لا يجوز الغدر بالطرف الآخر وأخذه على غرة وإنما يجب الوفاء بالعهد إلى مدته .

ج) أن التعاهد لا يقتضى الا في حالة غدر الطرف الآخر وعدم وفائه بالعهد .

(١) راجع تفسير أبي السعود للسياسة في تاريخ القرآن الكريم (القاهرة : دار المصنف ، د٠٠٤) ٤١/٤ .

(٢) راجع : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٦ / ٢٠٥ ، ١٧ / ١٩٧ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٥٩٤ / ٣ .

(٣) فهم هذه الاحكام لا يكون الا في سياق العلم بسورة توبة . وعلى سبيل المثال فهذه الآيات التي تأمر بالوفاء لعهود المشركين في صدر سورة توبة ليس فيها دليل على جواز التعاهد مع المشركين مطلقا وإنما ذلك متقيد بشرط الضرورة وبشرط ان تقتضى كما ذكرنا ذلك بالتفصيل في المباحث الثلاثة الأولى من الفصل الأول فضلا عن البحث الرابع الخاص بالتصور الفقهي والنصود من الآيات - كما تقدم - فرض حال للمشركين على الدين على أن يبدأ ذلك مع المشركين شافعين لعهودهم وتأجيل للمشركين للمستقيمين على عهودهم إلى ما بعد انقضاء الأجل .

ثالثاً - بل ويصل الوفاء لأصحاب العهود للرجة عتسرو حورهم ، الحلف عمن لجأ اليهم وتميز لهم . وفى ذلك قوله تعالى : "فان تولوا فخذوهم واقتلوهم حسب ، جددوهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيراً ، الا الذين يصلون الى قوم يبيكم وبينهم ميثاق" (النساء/ ٨٩ - ٩٠) نزلت فى المنافقين تأمر بقتلهم ان تركوا الهجرة وأظهروا ، لكنكر الا أنها استتت من ذلك الذين لجأوا وتميزوا الى قوم بينهم وبين المسلمين مهادة أو عقد دمة فجعلت حكمهم كحكمهم . وهذا قول السدى وابن زيد وابن جرير . هنا فى الوقت الذى تنص فيه الآيات على عدم جواز نصرة مسلم لم يهاجر وليس بينه وبين المسلمين عهد على مشرك بينه وبين المسلمين عهد . فيقول تعالى : ﴿ وان استنصروكم فى الدين فعليكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ﴾ (الانفال/ ٧٢) . فلا تنصر تلك الفئة من المسلمين - أى الذين أمتوا ولم يهاجروا ومن ثم ليس بينهم وبين دار الاسلام عهد - على المعاهدين من الكفار . مما بين أن الله عز وجل جعل حق الميثاق فرق حق الأجرة الاسلامية ^(١) .

رابعا - تأتى أية النبذ لتسلط مزيدا من الضوء على هذا المبدأ العام . فيقول تعالى فى الآية/ ٥٨ من سورة الأنفال : ﴿ وما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء . ان الله لا يحب الخائنين ﴾ . فهى وان أباحت التحلل من التعاهد فى حالة خشية وقوع الغدر والخيانة من الطرف الآخر ، الا أنها اشترطت وجوب إعلامه بذلك قبل قتاله . وفى الآية أربعة أمور .

الأمر الأول - أنها تتحدث لا عن حالة وقوع الضرر وإنما عن حالة توقع وقوعه وذلك بطبيعة الحال بظهور امارات أو دلائل تفيد استعداد الطرف الآخر للاخلال بشروط العهد .

الأمر الثانى - أنها تأمر - فى هذه الحالة - بالنبذ ، ويحصى الطرح والالقاء والنقض والتزك ونظائرها من الكلمات التى تفيد طرح الشئ أو القاءه ^(٢) . وللقصود : اطرأ اليهم عهدهم .

والأمر الثالث - أن يكون هذا النبذ على سواء . قال ابن عباس : أى على مثل . وقال ابن منظور : على عدل . وقيل : أعلمهم أنك حاربتهم حتى يصيروا مثلك فى العلم بذلك . وقال الأزهري : المعنى : اذا عاهدت قوما فخشيت منهم النقض فلا توقع بهم بمجرد ذلك حتى تعلمهم ^(٣) . وبطبيعة الحال فان ذلك يكون بأن يرسل اليهم من يعلمهم صراحة بأن العهد انتقض .

(١) كليل سلامة النفس : العلاقات الدولية فى الاسلام على ضوء الاعجاز اللى فى سورة التوبة (جدة : دار الفشروق .

١٩٧٦) ص ٨٥ ، محمد رشيد رضا : المنار ، مرجع سابق ، ١٠ / ١٠٨ .

(٢) راجع ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ص ٤٢٢٤ .

(٣) راجع : ابن حجر : معجم الجارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ؛ ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سبق .

ص ٢١٦٢ ؛ الصابوني : صفوة التفاسير ، مرجع سابق ، ١ / ٥١١ .

والأمر الرابع - أن متاجزتهم الحرب قبل النبذ إليهم - في حالة توقع الخيانة - يعتبر خيانة ينهى عنها القرآن ، إذ أنهم في هذه الحالة يظلوا على توهمهم في بقاء العهد لعدم صلور مايفيد الخيانة يقينا من جانبهم وعدم علمهم بتخوف المسلمين من وقوع الخيانة منهم . ولنا فان الآية توجب أن يكون الطرفان متساويين من حيث معرفة انتقاض المعاهدة وبدأ حالة الحرب، وهو المفهوم من قوله "على سواء" وذلك من باب العدل والوفاء بالعهد معا .

بل وينهب بعض العلماء إلى أنه لا يمكن مجرد اعلامهم بالنبذ ، بل لابد من مضي مدة يتمكن فيها ملكهم بعد علمه بالنبذ من انفاذ الخبر إلى أطراف مملكته ، ولا يجوز للمسلمين أن يغيروا على شيء من أطرافهم قبل مضي تلك المدة حتى لا يؤخروا على غرة . ومع ذلك اذا علم المسلمون يقينا بعد مضي المدة أن القوم لم يأتهم خبر من قبل ملكهم ، فلم يستحب لهم أن لا يغيروا عليهم حتى يعلموهم بالنبذ ، لأن الاغارة قبل الاعلام في هذه الحالة تشبه الخديعة وكما أنه على المسلمين أن يتحرزوا من الخديعة فان عليهم أن يتحرزوا كذلك من شبه الخديعة ^(١) .

ولما كان كل ذلك يرتبط بمحالة توقع الخيانة كما يدل عليه تفسير الآية -قال الشافعي: نزلت في أهل هذلة بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عنهم شيء استدل به على خيانتهم ^(٢) - فانه يتعين في هذا الموضع التمييز بين حالة وقوع الخيانة فعلا وحالة توقع وقوعها : ففي الحالة الأولى يقع الغدر فعلا من الطرف الآخر . أما في الحالة الثانية فان الخيانة لا تقع منهم وإنما يخاف منهم ذلك بسبب أشياء يستدل بها على استئصالهم للخديعة ونقض العهد . في الحالة الأولى تجوز مباغتتهم ومفاجأتهم بالحرب كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم حين اتجه لفتح مكة لما نقضت قريش الصلح : اللهم خذ العيون والأخبار عن قريش حتى نبقتها في بلادها ^(٣) . ولا يشترط في هذه الحالة النبذ والاعلام لأنهم نقضوا العهد وعلموا بذلك . أما في الحالة الثانية فلا بد من اعلامهم بالنبذ لأنه وإن توفرت البراهين على عزمهم على الخيانة فانها لم تقع منهم . ولنا فان نقض العهد من جانب المسلمين قبل اعلام الطرف الآخر حتى هذه الحالة الثانية - يعد خيانة و "إن الله لا يحب الخائنين" .

(١) راجع: السرخسي: شرح كتاب السير الكبير للشيخاني، مرجع سابق، ٥ / ١٦٩٧؛ ابن الميم: شرح فتح القدير، على: المدلية للمرخاني، ومعه: شرح فضيلة للجبرتي وحاشية سعنلى حلي، مرجع سابق، ٥ / ٤٥٧ .

(٢) الشافعي: أحكام القرآن، مرجع سابق، ٢ / ٧٢ .

(٣) سيرة ابن هشام، مرجع سابق، ٤ / ٢٩؛ ابن الأزرقي: بدائع السالك في طبائع الملك (بغداد: دار الحرية، ١٩٧٧) ١ / ١٦٢؛ البوطي: فقه السيرة، مرجع سابق، ص ٢٨٣؛ ابن العربي: أحكام القرآن (ط. بيروت) مرجع سابق، ٢ / ٨٧١؛ محمد رشيد رضا: المنار، مرجع سابق، ١٠ / ٥١؛ الرزقي: تفسير الكبير (ط. بيروت) مرجع سابق، ٨ / ١٥٨ / ١٨٩ - ١٩٤؛ الشوكلي: فتح القدير، مرجع سابق، ٢ / ٣٢٠؛ ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، ٢ / ٣٢٠؛ الطبرسي: مجمع سابق، ٥ / ١٤٤ - ١٤٥ .

وبطبيعة الحال فانه لا يجوز - في هذه الحالة الأخيرة - تعريض المياعة وترك اليد بعامل المصلحة أو المعاملة بالمثل ، فان مبدأ الوفاء بالعهد يتسم بالإطلاق ولا يقبل الاستثناء . وفى هذا المعنى يقول صاحب الظلال : "إن الإسلام يكره الخيانة ويعتقر الخائنين الذين ينتقضون العهود . ومن ثم لا يجب للمسلمين أن يخونوا أمانة العهد فى سبيل غاية مهما تكن شريفة . إن النفس الإنسانية وحده لا تجزأ ، ومتى استحللت لنفسها وسيلة عجيصة فلا يمكن أن تظل محافظة على غاية شريفة . وليس مسلماً من يبرر الوسيلة بالغاية . فهذا للبدا غريب على الحس الإسلامى والحساسية الإسلامية ، لأنه لا انفصال فى تكوين النفس البشرية وعملها بين الوسائل والغايات"^(١) .

أمثلة من حياة الرسول صلى الله عليه وسلم :

ضرب الرسول صلى الله عليه وسلم للثل الأعلى فى باب الوفاء بالعهد ، وذلك بأقواله وأفعاله . وقد خصصت كتب الحديث ومذونات السنة أبواباً مستقلة فى فضل الوفاء بالعهد وتحريم الغدر^(٢) . وفيما يلى بعض الأمثلة :

١ - فى حديث بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوصى أمراء السرايا بقوله : "اغزوا ولا تغدروا" . . . الحديث . قال الألبانى : أى لا تقتضوا العهد ان وجد بينكم . وقال النووى : فيه تحريم الغدر وهو يجمع عليه^(٣) . وعن صفوان بن عسال قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سرية فقال : سيروا باسم الله وفى سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ولا تمثروا ولا تغدروا" . . .^(٤) . والأحاديث فى هذا الباب كثيرة نكتفى بما ذكرناه منها على سبيل التمثيل لا الحصر .

٢ - من الشروط التى كانت بين الرسول صلى الله عليه وسلم وبين المشركين فى صلح الحديبية أن من لحق بالرسول من المشركين وده اليهم ، ومن لحق من أصحاب الرسول بالمشركين لم يردوه اليه . وحدث أن هرب أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف فى قيده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما كان يكتب كتاب الصلح هو وسهيل بن عمرو . فقال سهيل : يا محمد قد لجت القضية بينى وبينك قبل أن يأتيتك هذا . قال : صلتك . فرده

(١) سيد قطب : فى ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ٣ / ١٥٤٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال : ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٦٥ ، النووى : شرح مسلم ، مرجع سابق ،

١٢ / ٤٣ ؛ الترمذى : مختصر صحيح مسلم ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٨ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٢٤

(٣) النووى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٣٨ ؛ الألبانى : صحيح سنن ابن ماجة ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ ؛

الحندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨٠ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٠ .

(٤) الألبانى : صحيح سنن ابن ماجة ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ . وانظر ايضا : الجابى : المتن شريح الوطأ ، مرجع

سابق ، ٣ / ١٧١ ؛ الفتاوى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٣٤ .

الرسول صلى الله عليه وسلم اليهم . فقال أبو جندل : يا معشر المسلمين ، أرد إلى المشركين يفتنونى فى دينى وقد جئت مسلماً؟ فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم : يا أبا جندل اصبر واحتسب فاننا لانغتر ، وإن الله جاعل لك فرجاً ومخرجاً " وفى رواية أخرى أنه قال " يا أبا جندل ، أنا قد عقدنا بيننا وبين القوم عقداً وصلحنا وأعطيناهم على ذلك وأعطينا عهداً . وأنا لانغتر بهم " (١) .

٣ - وبعدما تم أمر الصلح فى الحديبية ورجع النبي صلى الله عليه وسلم جاءه أبو بصير عتبة بن أسيد - رجل من قريش - وهو مسلم فأرسلت قريش فى طلبه رجلين فدفعه الرسول صلى الله عليه وسلم اليهما وقال له : " يا أبا بصير أنا قد أعطينا هؤلاء القوم ماقد علمت . ولا يصلح لنا فى ديننا الغتر . وإن الله جاعل لك ولن معك من المستضعفين فرجاً ومخرجاً . فانطلق إلى قومك " . قال : " يا رسول الله تردنى إلى المشركين يفتنونى فى دينى " قال : " يا أبا بصير انطلق ، فإن الله تعالى سيجعل لك ولن معك من المستضعفين فرجاً ومخرجاً " فانطلق معهما . وفى الطريق قتل أحدهما وفر الآخر منه . وعاد أبو بصير إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله ، وقت ذمتك وأدى الله عنك ، أسلمتني ورددتني اليهم ثم أبتحاني الله منهم . فقال له الرسول : " ويل أمه مسعر حرب " فلما سمع ذلك عرف أنه سيرده اليهم . فخرج أبو بصير حتى نزل مكاناً على ساحل البحر يقال له " العيص " فى طريق قريش إلى الشام وتجمع حوله قريب من سبعين رجلاً ممن فروا من مكة ، وراحوا يضيّقوا على قريش يعترضون العير ويقتلون من ظفروا به منهم حتى كتبت قريش إلى الرسول صلى الله عليه وسلم يناشئونه بالله وبالرحم أن يرسل اليهم فمن آتاه منهم فهو آمن . فأولهم الرسول صلى الله عليه وسلم فقدموا عليه المدينة إلا أبا بصير كان قد مات (٢) .

(١) راجع : سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٠٤ ؛ ابن سيد الناس : عيون الأثر ، مرجع سابق ، ٢ / ١٢٠ ؛ تاريخ الطبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨١ - ٢٨٢ ؛ ابن الأثير : الكامل ، مرجع سابق ، ٢ / ٩٠ ؛ تاريخ ابن عسكرون ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٥ ؛ أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ ؛ الشوكلى : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٨ / ٢٩ ؛ ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٧٥ .

(٢) سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ؛ ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٧٥ ؛ ابن سيد الناس : عيون الأثر ، مرجع سابق ، ٢ / ١٢٩ ؛ تاريخ الطبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥ ؛ ابن الأثير : الكامل ، مرجع سابق ، ٢ / ٩١ ؛ تاريخ ابن عسكرون ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٦ ؛ عيد الرزاق : للصف ، مرجع سابق ، ٥ / ٣٤٢ - ٣٤٣ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٩٦ - ٢٩٧ ؛ الشافعى : سبل الهدى والرشاد فى سورة نحر العباد (مخطوط بدار الكتب المصرية - الفن : تاريخ ، الرقم ١٣٠) ، ٣ / ١٦ ؛ الطبرى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٤٦ - ٤٧ ؛ أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ؛ الشوكلى : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٨ / ٣٥ ؛ محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٥ - ٣٦ .

٤ - عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال : ما من عني أن أشهد بدوا إلا أتني خروجت أنا وأبى حسيل . قال : فأخذنا كفار قريش . قالوا : إنكم تريدون عمدا . فقلنا : ما تريد . ما تريد إلا المدينة . فأخذوا علينا عهد الله وميثاقه لنتصرفن إلى المدينة ولا نقاتل معه - أى مع الرسول صلى الله عليه وسلم - فأتينا الرسول صلى الله عليه وسلم - لما كانت غزوة بدر - فأخبرناه الخبر ، فقال : " انصرفا ، نفى لهم بعهدهم ونستعين بالله عليهم " رواه مسلم . وقال النووي : أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يشيع عن أصحابه نقض العهد ^(١) . أى أن النبي صلى الله عليه وسلم سمح لهما بعدم الاشتراك في القتال لأنهما كانا قد وعدا كفار قريش بذلك مؤثرا بذلك الوفاء بعهدهما على نصرتهما له في المعركة .

نماذج من حياة الصحابة :

سارت الدولة الإسلامية في ممارسة أعمال الجهاد خلال الفترة محل الدراسة على هذا البعد الذى أرسى دعائمه الأصول الإسلامية ومقتضاه الأمر بالوفاء بالعهود وتبريم الغدر . هذه حقيقة يؤكدتها تحليل الخبرة التاريخية الإسلامية وليس هناك خلاف حولها . والأمنلة بهذا الخصوص لا يمكن حصرها وسوف اكتفى بثبات بعضها على سبيل التمثيل لا الحصر :

١) صالح خالد بن الوليد قوم جماعة بن مرارة - من بنى حنيفة - بعدما غلبوا بالمسلمين في اليمامة فقتلوا منهم سبعمئة من حفاظ القرآن . ولما بلغ ذلك للمسلمين في المدينة كتب بعضهم إلى خالد يحرضه على قتلهم . وحين علم خالد بذلك قال : " أنه لولا ما قد مضى من صلح القوم لفعلت ذلك . فأما الآن فليس إلى قتلهم من سبيل " . ثم كتب خالد إلى أبى بكر كتابا نصه : " بسم الله الرحمن الرحيم . لعبد الله بن عثمان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم من خالد بن الوليد . أما بعد : فإن الله تبارك وتعالى لم يرد بأهل اليمامة إلا ماصاروا إليه . وقد صالحت القوم على ما وجد من الصفراء والبيضاء وعلى ثلث الكراع وربيع السعى . ولعل الله تبارك وتعالى أن يجعل عاقبة صلحهم خيرا . والسلام " فرد عليه أبو بكر الصديق رضى الله عنه : " أما بعد فقد قرأت كتابك وما ذكرت فيه من صلح القوم بأنهم صالحوك . فأتمم للقوم ماصالحتهم عليه ولا تغتر بهم " ^(٢) .

٢) ولما أراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه إجلاء أهل بخران - وكانوا من أهل الذمة - لوصية الرسول صلى الله عليه وسلم وأبى بكر بذلك ، بعث يعلى بن أمية إلى اليمن وأمره بإجلائهم وقال له : " اتهم ولا تفتهم عن دينهم " . ثم أجلسهم من أقام منهم على دينه ، وأقرر المسلم . وامسح أرض كل من تجلى منهم ثم خيرهم البذلان وأعلمهم أنا نجعلهم بأمر الله

(١) نفوسى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٤٤ ، النفوسى : مختصر صحيح مسلم ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٨ ، لى

ثم : زاد للحداد (قاهرة : المطبعة المصرية ومكتبتها ، د.ت) ٢ / ٢٢٣ .

(٢) محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

ورسوله ألا يترك جزيرة العرب دينان . فليخرجوا - من أقام على دينه منهم - ثم تعطىهم أرضا كأرضهم إقرارا لهم بالحق على أنفسنا ووفاء ببنمتهم فيما أمر الله من ذلك ، بدلا بينهم وبين حيرانهم من أهل اليمن وغيرهم فيما صار لجيرانهم بالريف" (١) .

(٣) ومن أطول العهود التي كتبها على بن أبي طالب لعماله كتابه إلى الأشتر النخعي لما ولاه على مصر وأعمالها ، وفيه : " . . . وإن عقدت بينك وبين عديك عقدة أو أبست منك ذمة فحط عهدك بالوفاء وأرع ذمتك بالأمانة واجعل نفسك حرة دون ما أعطيت ، فإنه ليس من فرائض الله شيء الناس أشد عليه اجتماعا مع تفرق أهوائهم وتشتت آرائهم من تعظيم الوفاء بالعهود . وقد لزم ذلك للمشركون فيما بينهم دون المسلمين لما استولوا (٢) من عواقب القدر . فلا تغفلون ببنمتك ، ولا تخفيس بعهدك . ولا تخطن عديك . فإنه لا يجزىء على الله إلا جاهل شقي (٣) . وقد جعل الله عهده وذمته أمنا أنفذه بين العباد برحمته وحرما يسكنون إلى منحه ويستفيضون إلى جواره . فلا ادغال ولا مدالسة ولا خنا في (٤) . ولا تغفل عقدا تجوز فيه العطل . ولا تغفلن على لحن قول بعد التأكيد والتوثيق (٥) . ولا يدعونك ضيق أمر لزمك فيه عهد الله إلى طلب انفساخه بغير الحق (٦) . فإن صبرك على ضيق أمر ترجو انقراضه وفضل عاقبته خير من غلر تخاف تبته (٧) " .

(٤) ولما بلغ معاوية خبر صاحب الروم أنه يريد أن يغزو بلاد الشام أبام صفين ، كتب إليه يهده ، فصالحته الروم على أن يؤدي إليهم مالا - قيل كان مائة ألف دينار - وأخذ من الروم رهنا فجعلهم يبيعونك وأخذ الروم رهنا من المسلمين . ثم إن الروم غلرت وقتلت وهن

(١) أحمد زكي صفوت : جمهرة مطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٨ .

(٢) أي لأحدهم وجدوا عواقب القدر ويلة أي مهلكة فقد فترموا الوفاء بالعهود ، والمسلمون أولى بالوفاء من المشركين

(٣) الحريم : أي الحرام أو المحرم الذي لا يجوز الاعتداء عليه .

(٤) يستفيضون : أي يغزونها ويحتمون بجوارحه . والادغال : الانسداد . والمدالسة : الخيانة .

(٥) العطل : جمع علة وهي في العقد والكلام ما يصرفه عن وجهه ويحوله إلى غير المراد . وذلك بطلأ على الكلام عند إبهامه وعدم صراحته . ولحن القول : ما يقبل الترجيح كالتورية والتعريض . والمعنى أنه ينهاه إذا عقد للعقد بينه وبين عدوه أن يتفضه معولا على تأويل خفي أو نحوي قول أو يقول مثلا : إنما عيت كنا ولم أعين ظلم هذه اللفظة . . . الخ . فإن كل هذا - عنده - يدخل في باب القدر وعدم الوفاء بالعهود .

(٦) ينهاه كذلك عن فسخ العهد بينه وبين عدوه بخرد أن ثمرته به يخل عليه . وإنما عليه الوفاء بعهدته وثمرته الحق ثم العصر عليه

(٧) محمد بن الحسين المعروف بشرى : نهج البلاغة من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، شرح الشيخ

محمد عبده ، تحقيق : محمد أحمد عاشور ومحمد إبراهيم إيتا (القاهرة : طر الشعب ، ١٤٠٥) ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

للمسلمين . فأبى معاوية والمسلمون أن يستحلوا بذلك قتل من في أيديهم من رهن الروم وخلوا سيولهم وقالوا : وفاء بغير خير من غلر بغير^(١) .

٥) وكان بين معاوية وبين الروم أمد ، فأراد معاوية أن يذنو منهم فإذا أنقضى الأمد غزاهم ، فإذا شيخ على حابة يقول : الله أكبر الله أكبر ، وفاء لا غلرا ! بمعاوية ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحلن عقدة ولا يشننها حتى ينقضى أمدنا أو ينبد إليهم عهدهم على سواء" فبلغ ذلك معاوية فرجع ، فإذا الشيخ عمرو بن عبسة ، رواه أحمد وأبو داود والترمذي - صححه^(٢) . وفي ذلك دليل على أنه لا يجوز السير إلى أرض العدو في آخر مدة الصلح أو المدة للتقاضي على العدو بقتة . بل ينبغي الانتظار حتى تنقضى مدة المدة عملا بقوله تعالى "فانكروا إليهم عهدهم إلى مدينتهم" ، ثم اتنازهم بذلك . بل ويستحب تجديد الدعوة كما تقدم .

رأى العلماء :

إذا كانت آراء الفقهاء قد اختلفت في بعض المسائل ، فانهم قد اتفقوا جميعا بلا خلاف على وجوب الوفاء بالعهد وتحريم الغدر والخيانة بأى شكل من الأشكال وتحت أى ظرف من الظروف ، وقالوا إن الوفاء بالعهد وفرض وإن الغدر في حق المسلم وغير المسلم حرام^(٣) .

وقد سئل عطاء عن رجل مسلم أسره العدو فقالوا له : نرسلك وتعطينا عهدا وميثاقا على أن تبعث إلينا كنزا وكنا - أى من الأموال - فإن لم يفعل عاد إليهم . فلم يجيب الأسير المسلم مالا يفدى به نفسه ، فهل يعود إلى الكفار؟ قال عطاء (ت ١٤هـ) : ينهب إليهم . قيل له : انهم أهل شرك . قال : يفي بالعهد لهم "أن العهد كان مستولا"^(٤) .

وكنا قال مالك : لا يجوز للأسير أن يهرب من أسره ولا أن يذنعهم وإن اتهموه بف لهم بالعهد^(٥) . وقال : يلغى أن عبد الله بن عباس قال : ما حتر قوم بالعهد الا سلط الله عليهم العدو^(٦) . وسئل الأوزاعي عن الرجل من المسلمين يؤسر فيعطيه عهدا على أن يعشوه إلى دار الاسلام .

(١) محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٩٥ .

(٢) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٠ : أبو عبيد : كتاب الأموال (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٦٨) ص ٢٢٧ : الشوكاني : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٨ / ٥٤ : بن القيم : زاد المعاد (ط. القاهرة) ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٢٣ .

(٣) راجع : سعدى أبو حبيب : موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ٢ / ٨٠٣ ، ٨٢٥ .

(٤) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٥) ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ : المعنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٠٧ .

(٦) السيوطي : تزيين الحروف شرح على موطأ مالك (بيروت : المكتبة الثقافية ، ١٩٨٤) ، ٢ / ٧ .

فإن وجد فناءه والا رجع اليهم ، فيقدم ، فلا يقبل على فئاته : فترى له أن يرجع اليهم ؟ قال : نعم يرجع اليهم ^(١) .

وسئل الشافعي عن قوم بينهم وبين المسلمين عهد ففخروا به الجماعة منهم ظلت على الوفاء هل يجوز للامام غزوهم ؟ قال : " كان له غزوهم ولم يكن له الاغارة على جماعتهم . وإذا قاربهم دعا أهل الوفاء الى الخروج فاذا خرجوا وفي لهم وقتال من بقى منهم " ^(٢) .

وقال صاحب كتاب الفروع من الحنابلة : متى مات امام أو عزل لزم من بعده الوفاء بعقده ، لأنه عقده باجتهاده . فلا يتقضى باجتهاد غيره ^(٣) .

هذا قليل من كثير من النصوص والوقائع التي يكشفها البحث الوثائقي والتاريخي في المصادر الأصولية الاسلامية عن مبدأ الوفاء بالعهود كأساس في التعامل مع المجتمعات غير الاسلامية في وقت الحرب . هذه حقيقة يعترف بها الباحثون غير المسلمين أيضا ولذا فلسنا في حاجة لمعالجة هذه المسألة بشكل مستفيض ونكتفي بهذا العرض الموجز وللتوثق لمبدأ الوفاء بالعهود في المصادر الأصولية .

(١) لطوى : كتاب الجهاد وكتب الجزية وأحكام المحاربين ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

(٢) الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ١٨٦ .

(٣) شمس الدين لقنسي : كتاب الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢٥٨ .

المبحث الخامس

الأسرى

المبحث الخامس الأسرى

تختلف الحروب الأسرى من كلا الجانبين . وللإسلام أحكام خاصة يتم على أساسها التعامل مع الأسرى . هذه الأحكام مستمدة من الأصول ومرتبطة بالآطار العام لظاهرة الحرب فى الإسلام ومن ثم لا يمكن فهمها إلا فى ضوء مختلف العناصر التى عالجناها فى المباحث المتقدمة وبصفة خاصة تلك المتعلقة بمبررات القتال من جهة ثم تلك المتعلقة بالقيم والأخلاقيات التى تحكم عملية المواجهة أو الصدام العضوى من جهة أخرى فضلا عن غيرهما من عناصر الآطار الفكرى والحركى للظاهرة موضع التحليل .

وسوف نقتصر فى معالجة مسألة الأسارى فى التصور الأصولى على موضوعين يرتبطان بآطار التحليل وبهما يكتمل هذا البناء الفكرى والآطار الحركى لظاهرة الحرب فى الإسلام وما يتمخض عنها من علاقات بين للمسلمين وغيرهم من منطلق التصور الأصولى : الأول هو طريقة للمسلمين فى معاملة الأسرى . والموضوع الثانى هو الحكم فى الأسرى .

أولا : معاملة الأسرى :

لاخلاف على ضرورة قتل مقاتلة الكفار فى الحرب . أما اذا وقعوا فى الأسر فإن الآيات والأحاديث تأمر المسلمين بمحسن معاملة الأسرى وإطعامهم وكسوتهم وقبول إسلام من أسلم منهم وعدم إكراههم على ذلك . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَن فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى إِنَّ يَدَ اللَّهِ عَلَى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُوْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ . وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (الأنفال/ ٧٠) ، فقيه استمالة للأسارى وتبديد الدعوة لهم وفتح باب التوبة أمامهم من جديد . وقد نزلت الآية فى اسارى بدر الذين دفعوا الفداء ليتخلصوا من الأسر - ومنهم العباس عم الرسول صلى الله عليه وسلم - تستميلهم وتغريهم عما يعرضهم عما دفعوه من الفداء وتعلمهم ان هم دخلوا فى الإسلام - طالعين مختارين - بالرزق الوفير فى الدنيا وللفسرة لما سلف منهم قبل الإيمان ^(١) ، وفيها دليل واضح على عدم الإكراه وعلى قبول إسلام الأسير وعلى أن مقصود الحرب النهائى هو تحقيق الهداية ، وعلى أنه لذلك يجب تكرار الدعوة الى الإسلام ليس فقط قبل

(١) راجع : تفسير ابن كثير : مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ؛ تفسير القرطبى (ط) دار الفكر (المصرية) مرجع سابق ، ٨ / ٥٢ - ٥٥ ؛ تفسير الخازن (بيروت) دار للغة ، د٠ت / ٢ / ١٩٩ ؛ الشوكاتى : فتح القدير (بيروت) : دار الفكر ، ١٩٨٣ ، ٢ / ٣٢٧ - ٣٢٨ ؛ تفسير القرزى (بيروت) : دار الفكر ، ١٩٨٥ ، ٨ / ١٥ - ٢١١ - ٢١٣ ؛ تفسير ابن العربى : أحكام القرآن (بيروت) : دار الفكر ، د٠ت / ٢ / ٨٨٥ ؛ تفسير القاسمى : غمان ثارويل (بيروت) : دار الفكر ، ١٩٧٨ ، ٥ / ٨ / ١٠١ ؛ تفسير نسفى (بيروت) : دار الكتاب العربى ، ١٩٨٢ ، ٢ / ١١٢ ؛ تفسير الطوسى : قيود (بيروت) : مؤسسة الأعظمى ، ١٩٦٥ ، ٥ / ١٥٩ - ١٦٠ ؛ تفسير محمد رشيد رضا : التلار (بيروت) : دار المعرفة ، د٠ت / ١٠ / ١٠٠ - ١٠١ .

وأثناء القتال ولكن أيضا بعد أن تضع الحرب أوزارها ويقع من يقع من المشركين في أسر المسلمين ، فهؤلاء تجدد الدعوة لهم ويعاملون معاملة حسنة رجاء أن يسلموا . وبالفعل فقد أسلم العباس - عم النبي صلى الله عليه وسلم - وهو في الأسر بسبب ما أُطلع عليه من دلائل وبراهين أكدت له صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وبسبب ما واجهه من احسان في المعاملة حتى أن النبي صلى الله عليه وسلم كساه قميص عبد الله بن أبي حنن أتى مع الأسارى وليس عليه ثوب^(١) .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ (الإنسان/٨) أي أنهم يطعمون الأسير - مع ما يطعمون من محابيح للمسلمين - رغم حاجتهم هم الى الطعام وذلك من باب البر والعطف وإتفاء وجه الله وامتنالا لأمره^(٢) . وقد ساءت الآية الأسير من الكفار بالمسكين واليتيم للمسلم من ناحية احتياجه الى الطعام ومن ناحية أن اطعامه من صفات أهل البر والعطف من المسلمين^(٣) .

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يأمر أصحابه أن يكرموا الأسارى فكانوا يقدمونهم على أنفسهم عند القتلاء^(٤) . ويشهد لذلك مقاله الحسن البصري من أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالأسير فيدفعه الى بعض المسلمين ويقول له : أحسن اليه ، فيكون عنده اليومين والثلاثة فيؤثره على نفسه^(٥) . ومارواه ابن اسحاق وابن جرير عن نبيه بن وهب أن الرسول صلى الله عليه وسلم حين أُقبل بالأسارى - بعد غزوة بدر (٥هـ) - فرقه بين أصحابه وقال : " استوصوا بالأسارى خيرا "^(٦) . قال نبيه بن وهب : وكان أبو عزيز بن عمر - أخو مصعب بن عمير - في الأسارى . قال : قال أبو عزيز : كنت في رهط من الأنصار حين أُقبلوا بي من بدر (أي كان أسيرا عندهم) فكانوا اذا قدموا غداهم وعشاءهم خصوني بالخير وأكلوا التمر لوصية

(١) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٠ ، ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢١٧

الجنبي : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٥٧ .

(٢) راجع تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٥٤ ؛ تفسير سيد قطب : في ظلال القرآن (بيروت و القاهرة : دار

الشروق ، ١٩٧٩) ١ / ٣٧٨١ ؛ الصابوني : صفوة نقاسم (الفرقة : ادلة الشئون الدينية ، ١٩٨١) ٣ / ٤٩٣ .

(٣) راجع : ابن العربي : أحكام القرآن (القاهرة : عيسى إبيي الحلبي ، ١٩٥٧) ، ٤ / ١٨٨٦ .

(٤) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٥٥ .

(٥) الصابوني : صفوة نقاسم ، مرجع سابق ، ٣ / ٤٩٣ .

(٦) سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٠٩ ؛ القطري : تاريخ الأمم والملوك (بيروت : مؤسسة الأعلمي ، ١٩٨٣) ،

٢ / ١٥٩ ؛ ابن الأثير : الكامل في التاريخ (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧) ، ٢ / ٢٨ ؛ الحذلي : كثر العمال ،

مرجع سابق ، ٤ / ٣٨٤ ؛ الألباني : ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، مرجع سابق ، ١ / ٢٧١ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم إياهم بنا . ما تقع في يد رجل منهم كسرة خبز إلا تفحصى بها فاستحى فأردها على أحدهم فإيدها على ملابسها^(١) .

وأخرج البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد فجايعت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال - سيد أهل اليمامة - فربطوه بسارية من سواري المسجد فخرج إليه الرسول صلى الله عليه وسلم فقال : ماذا عندك يا ثمامة ؟ قال : عندى يا محمد خير : ان تقتل تقتل ذا دم ، وإن تنعم تنعم على شاكرك ، وإن كنت تريد المال فسل تعط منه ما شئت . وبعد ثلاثة أيام تكرر خلالها هذا الحوار قال الرسول صلى الله عليه وسلم : "اطلقوا ثمامة" . فأطلقوه ، فانتطلق الى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل للمسجد فقال : أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . يا محمد والله ما كان على الأرض أبغض الى من وجهك فقد أصبح وجهك أحب الوجوه كلها الى ، والله ما كان من دين أبغض الى من دينك ، فأصبح دينك أحب الدين كله الى . والله ما كان من بلد أبغض الى من بلدك ، فأصبح بلدك أحب البلاد كلها الى . "الحديث^(٢) . وفيه دليل على ضرورة الاحسان للأسير وتأليف قلبه وملاحظته بلين الكلام وعدم الغلظة عليه وعدم إكراهه على الاسلام ومنحه فرصة للتدبر والتفكير في أمر الدعوة وامكان للن عليه والعفو عنه مع القدرة على قتله أو مفادته بالمال . وقد كان لكل ذلك أثر عظيم في اسلام ثمامة .

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم ينهى عن تعذيب الأسير أو التمثيل به . وإن كان لابد من قتله فقد كان يأمر بقتله قتلا كريما سريعا دون تعذيب بالعطش أو الجوع أو غيره . وعلى هذا اجماع الفقهاء^(٣) . وقد ذكر محمد بن الحسن في السير الكبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في بني قريظة - بعدما احترق النهار في يوم صائف : "لا تجمعوا عليهم حر هذا اليوم وحر السيف . فإلوهم حتى يردوا" فإلوهم حتى اردوا . ثم راحوا يبيقهم فقتلوهم^(٤) . وقد روى ابن جرير في تاريخه وابن اسحاق في السيرة أن سهيل بن عمرو كان في اسرى بدر فلما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم قال عمر : دعني أترع ثنيتي سهيل بن عمرو يطلع لسانه فلا

(١) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٠٩ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ١٥٩ ؛ تفسير سيد قطب : في ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ٣ / ١٤٦٣ .

(٢) فيروى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٨٧ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٦ / ٢١٠ ؛ الشوكاني : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٠١ ؛ محمد حميد الله : مجموعة فوائيق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٣) رابع على سبيل المثال : لشرح غنصى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٢٩ ؛ الجوهري : شرح منتهى الاثرات (قاهرة : المكتبة السلفية ، د٥) ، ٢ / ٩٧ ؛ موسى الجوهري : لشرح غنصى : الاتباع (قاهرة : دار المعرفة ، د٥) ، ١١ / ٢١١ ؛ فيروى : روضة الفطين (ط : المكتب الاسلامي) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٥١ .

(٤) لشرح غنصى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٢٩ .

يقوم عليك خطيباً في موطن أبنا . فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "لأتمثل به فيمثل الله بي وان كنت نبياً" ^(١) .

والأكثر من ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يؤثر أن وقع أهل بيت من المشركين في الأسر أن يكوّنوا جميعاً في سهم رجل واحد من المسلمين منعاً لتشتت الأسرة . وكان ينهى بالذات عن التفريق بين الرائلة وولدها ويقول : من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة . ولذا كان إذا أتى بالسبي أعطى أهل البيت جميعاً كراهية أن يفرق بينهم ^(٢) . كما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يفعل مثل ذلك إذا أراد أن يبيع السبي . يشهد لذلك ما أخرجه صاحب الطبقات الكبرى عن فاطمة بنت حسين قالت : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة إلى مدينة "مقنا" فأصابوا منهم سبائاً منهم ضمرة مولى علي ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم وسلم بيعهم وهم أخوة ، فخرج إليهم وهم يبيكون ، فقال : ما لهم يبيكون ؟ فقالوا : فرقنا بينهم . قال : لا تفرقوا بينهم بيعهم جميعاً ^(٣) . وكنا كان عمر بن الخطاب ينهى عن التفريق بين الأم وولدها أو بين الأخوين ^(٤) . وفعل مثل ذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه ^(٥) . ولذا فقد أجمع الفقهاء بلا خلاف على أن التفريق بين الولد الصغير وبين أمه غير جائز ، وإن اختلفوا في الحد بين الصغير الذي لا يجوز معه التفريق والكبير الذي يجوز معه ^(٦) .

فقال مالك : لا يفرق بين الوالدة وولدها حتى يبلغ ^(٧) . وسئل الأوزاعي عن القوم يصيبون المرأة معها صبي رضيع أو فطيم لا يستطيعون جمعه مع أمه يحملون أمه ويلقون الصبي ؟ قال : يحملان جميعاً ، فإن لم يطبقا تركا جميعاً ^(٨) . وقال : إذا استغنى الطفل عن أمه فقد خرج من الصغير وجاز التفريق بينهما ^(٩) . أما الشافعي فجعل الحد بين الصغير والكبير سبعاً أو ثمانين

(١) تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ١٦٢ / ٢ ؛ سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢١٢ .

(٢) ابن قيم : زاد المعاد (القاهرة : المطبعة المصرية ومكتبتها ، ١٠٥٠) ٢ / ٦٨ ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥) ٣ / ١١٤ ؛ الطبراني : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٨٢ ؛ المغني : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٧ / ٩٥ ؛ الألباني :

ضعف الجامع الصغير وزياته ، مرجع سابق ، ٤ / ١٧١ ؛ ابن قفلة : المغني ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٦٧ .

(٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٥ / ٤٧٢ . ونظر نفس المغني في : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ١٦٩ ، ١٧٦ .

(٤) انظر : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ١٦٦ ، ١٦٨ .

(٥) نفس المرجع السابق ، ٤ / ١٧٥ .

(٦) راجع : الخطاطي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩٢ ؛ سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجتماع ، مرجع سابق ،

١ / ١٠٢ ؛ ابن قدامة : المغني ، مع الشرح الكبير ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٦٧ - ٤٧٢ .

(٧) راجع : الطبري : كتاب الجهاد وكتب الجارية وأحكام المحاربيين ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

(٨) نفس المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٩) الخطاطي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩٢ .

سنين^(١) . وقال : لا يجوز التفريق في الأسرى بين الأم وولدها ، وكنت الوالد وولده وأيضا ولد الولد حتى يبلغ الولد سبعا أو ثمانين سنين ، وذلك على أسس أن الوالد كالأولاد لاغنى للطفل عنه^(٢) . وأما أبو حنيفة وأصحابه فجعلوا الحد في ذلك الاختلاف فمن لم يتعلم فهو صغير لا يجوز معه التفريق فإن احتلم جاز^(٣) . وذهبوا الى عدم جواز التفريق بين الرجل وامرأته وأولادهما الصغار وإنما يجعلوا جميعا في سهم رجل واحد من المسلمين ، وكذا يعلم جواز التفريق بين أخوين صغيرين أو أحدهما صغير والآخر كبير ، ولابن الرجل وابن أخيه إن كان صغيرا ، ولابن الصبي أو الصبية إن كان مع واحد منهما عمه أو خاله أو جده أو جلدته أو ابن أخيه أو ذو رحم محرم^(٤) . وقال أحمد : لا يفرق بينهما بوجه وإن كبر الولد واحتلم^(٥) .

بل وقد ذهب الفقهاء الى عدم جواز قتل الأسير الذي لا يستطاع حمله إذا كان ممن نهى عن قتله في الحرب كالمرأة والطفل والشيخ الكبير : فقال الثوري : "إن أصبت امرأة أو صبيا أو شيخا كبيرا لا تستطيع حملهم فليتركوها ولا يقتلوا" . وسئل الأوزاعي عن القوم يكونون في السرية فيصيبون المرأة فلا تقدر على المشي معهم ولا يكون معهم حمل لها ويخافون أن تركوها أن تذل عليهم ، أو الغلام لم يتعلم أو الشيخ الكبير كذلك ؟ فقال : لا يقتل من نهى عن قتله بالظن^(٦) .

وفي حالة ترك هؤلاء الأسرى من لا يستطاع حملهم فإن للمالكية ترى أن يترك المسلمون لهم ما يحتاجون اليه من طعام ولباس وغيره قبل تركهم حتى لا يموتوا بسبب الجوع أو البرد ، وفي حالة عدم توفر مثل هذه الضرورات من ممتلكات للمسلمين أو من الغنيمة ، فإنه يتعين توفير هذه المطالب من بيت مال للمسلمين^(٧) . قيم ومثاليات حركية ليست في حاجة الى تعليق .

ثانياً : الحكم في الأموري : إذا كان ثمة اتفاق حول طريقة معاملة الأسرى وضرورة اطلاعهم وكسوتهم والاحسان اليهم وغير ذلك فإن الحكم فيهم موضع اختلاف كبير بين الفقهاء . هنا الاختلاف يرجع في الحقيقة الى أمرين : الأول - الاختلاف الظاهري في ملول الآتين الوحيدتين في القرآن اللتين تعالجان مسألة حكم الأسرى ، والأمر الثاني هو تباین سواقي الرسول

(١) نفس المرجع السابق ، ٢ / ٢٩٢ .

(٢) راجع : الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٧٤ ؛ الثوري : روضة الطالبين (ط. بيروت) ، مرجع سابق ، ١٠ /

٢٥٧ - ٢٥٨ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ ، ١٦٨ .

(٣) الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩٢ .

(٤) نفس المرجع السابق ، نفس المكان ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ - ١٦٨ .

(٥) الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩٢ ؛ وقطر ابن قنلة : الخبي ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٦٨

وسابقتها

(٦) الطبري : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وحكم المحاربين ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(7) Peters : Islam and Colonialism (1979) , p 23 .

صلى الله عليه وسلم وتعددها فيما يتعلق بهذه المسألة . وبناء عليه فقد اختلف الفقهاء والأئمة في هذا الشأن . وسوف نحاول اللقاء الضوء على هذه الموضوعات الثلاثة بشيء من الإيجاز :

- * حكم الأسرى في القرآن الكريم . * سوابق الرسول صلى الله عليه وسلم في الأسرى .
- * آراء الأئمة والفقهاء .

(أ) حكم الأسرى في القرآن الكريم : حكم الأسرى في القرآن تتنازعه آيات :

الأولى - قوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُبَيِّنَ فِي الْأَرْضِ تَرْيَلُونَ عِزَابَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يَرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ . لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (الأنفال / ٦٧ - ٦٨) . نزلت هاتين الآيتين في أسرى بدر (٥٢هـ) تعاتب الرسول صلى الله عليه وسلم لاستكراهه من الأسرى وأخذ الفداء منهم وتبين أنه ما كان ينبغي لهم أن يفعلوا ذلك قبل إذلال للمشركين وذلك بالاثخان في الأرض بمعنى المبالغة في قتل الكفار للتمكن للمسلمين في الأرض ، وأن غاية الحرب مع المشركين هي تثبيت الإسلام والقضاء على الشرك وليس مقصودها الحصول على الفداء وغيره من عرض الدنيا ^(١) .

وأما الآية الثانية فقولها تعالى ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ، حَتَّى إِذَا أَتَّخَمْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ . فَمَا مَتَا بَعْدَ وَامَا فِدَاءٍ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ (محمد / ٤) . وظاهرها يقتضي أحد شيئين فيما يتعلق بالأسرى : للّن والفداء وذلك بعد الاثخان والمبالغة في ضرب الرقاب أثناء المعركة . قال ابن كثير في التفسير : "يقول تعالى مرشدا للمؤمنين إلى ما يمتثلونه في حروبهم مع المشركين : إذا واجهتموهم فاحصلوهم حصلا بالسيف حتى إذا أهلكتموهم قتلًا ووقع في أيديكم أسارى منهم بعد انقضاء الحرب وانفصال للمركة فأتتم مخبرون في أمرهم : ان شتمتم منتم عليهم فأطلقتم أسارهم مجانا . وإن شتمتم فاديتهم بمال تأخذونه منهم" ^(٢) .

(١) راجع تفسير الآيتين وسبب نزولهما وموقف الصحابة من أسرى بدر في : تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٩ ، ٢٢٥ ؛ تفسير القرطبي (ط. دار الكتب) ، مرجع سابق ، ٨ / ٤٥ - ٥١ ، (ط. دار الشعب) مرجع سابق ، ٤ / ٢٨٨٤ ؛ تفسير الرازي (ط. بيروت) ، مرجع سابق ، ٨ / ١٥ - ٢٠٣ - ٢٠٧ ؛ تفسير الشراكتي : فتح القدير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٧ - ٣٢٥ ؛ تفسير ابن العربي : أحكام القرآن (ط. بيروت) مرجع سابق ، ٢ / ٨٧٩ - ٨٨٥ ؛ تفسير المنفي ، مرجع سابق ، ٢ / ١١١ ؛ تفسير الخازن ، مرجع سابق ، ٢ / ١٩٧ ؛ تفسير الطوسي : البيان ، مرجع سابق ، ٥ / ١٥٥ - ١٥٨ ؛ تفسير القاسمي : بحران فتاويل ، مرجع سابق ، ٥ / ٩٦ - ١٠٠ ؛ تفسير محمد رشيد رضا : المنار ، مرجع سابق ، ١٠ / ٨٣ - ١٠٠ ؛ الصابوني : صفوة التفسير ، مرجع سابق ، ١ / ٥١٢ .

(٢) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٧٣ . ونظر كذلك تفسير سيد قطب : في ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٧٨ ، ٣٢٨٢ ؛ الصابوني : صفوة التفسير ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٠٦ ، ٢٠٤ ؛ لعيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٥ .

وبالمقارنة بين النصين ترى أن ظاهراً الآيتين من سورة الأنفال يفيد أمرين: أحدهما أن القتال إنما هو على الدين ويهدف امتزاز الإسلام وإظهاره على غيره من الأديان . والثاني أن أسر الكفار ومفاداتهم قبل تحقيق هذا الهدف يقضى إلى ضعف الإسلام وقوة اعتدائه وانحراف الدعوة عن مقصودها الحقيقي . أما ظاهر الآية من سورة محمد فيفيد أن أسر الكفار والمن عليهم أو مفاداتهم جائز بعد الإثخان وتحطيم قوة المشركين وإذلالهم . وعلى هذا فليس بين النصين خلاف . فالفهم منهما أن الإثخان أولى من الأسر ومقدم عليه إذ به تتحقق قوة الدين وعزته ولا موضع للحديث عن الأسر في حالة ضعف الإسلام . أما إذا قوى الإسلام وتهاوت قوة الشرك فلا بأس أن يأسر للمسلمون للمشركين .

وعلى الرغم من هذا الاتفاق بين ملول النصين ، فقد توهم البعض اختلاف ملول الآية من سورة محمد عن ملول الآيتين من سورة الأنفال وذهب لتوفيق بين النصين انطلاقاً من دعوى النسخ :

(١) فقد أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحاس في ناسخه وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس أن قوله "ما كان لبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض" كان يوم بدر والمسلمون قلة . فلما كثروا واشتد سلطانهم أنزل الله تعالى : "فاما منا بعد واما فداء" فجعل النبي صلى الله عليه وسلم بالخيار فيهم : أن شاعوا قتلهم وإن شاعوا استعبلوهم وإن شاعوا فادوهم^(١) . وقال الطوسي في التبيان : وهو قول ابن عباس وقادة^(٢) . ويلاحظ أن الخيار في الآية بين لمن والفداء وليس فيها ذكر للقتل والاستعباد كما جاء في قول ابن عباس . ولعله أراد أن ذلك كان فعل النبي صلى الله عليه وسلم وليس للفهم من ظاهر الآية .

(٢) وقد أخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر مثل ذلك عن مجاهد ، قال في هذه الآية من سورة الأنفال : ثم نزلت الرخصة بعد : أن شئت فمن وإن شئت ففاد^(٣) . وقد مال بعض المفسرين إلى هذا التأويل : فقال الشوكاني في فتح القدير في هذه الآية : أحبر الله سبحانه أن قتل المشركين يوم بدر كان أولى من أسرهم وفدائهم ثم لما كثرت للمسلمون رخص الله في ذلك فقال : "فاما منا بعد واما فداء"^(٤) . وقال ابن كثير في التفسير في آية سورة محمد : **الظاهر أن**

(١) تفسير الرازي ، مرجع سابق ، ٨ / ١٥ - ٢٠٨ - ٢٠٩ : الشوكاني : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ١٣٠٦

محمد رشيد رضا : المنار ، مرجع سابق ، ١٠ / ٩٠ : سيد قطب : فطائل ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٨٣ : قاضي : عاصم : التأويل ، مرجع سابق ، ٥ / ٨٩٩ : ابن العربي : أحكام القرآن (ط ، بيروت) ، مرجع سابق ، ٢ / ٨٧٩ : القرطبي : الجامع لأحكام القرآن (ط ، دار الكتب للبرية) مرجع سابق ، ٨ / ٤٨ : الحارثي : لباب التأويل ، مرجع سابق ، ٢ / ١٩٨

(٢) الطوسي : التبيان ، مرجع سابق ، ٥ / ١٥٦ .

(٣) الشوكاني : فتح القدير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٧ .

(٤) نفس المرجع السابق ، ٢ / ٣٢٥ .

هذه الآية نزلت بعد وقعة بدر ، فإن الله سبحانه وتعالى عاتب المؤمنين على الاستكثار من الأسارى يومئذ ليأخذوا منهم الفداء والتقليل من القتل^(١) .

(٣) ومن ناحية أخرى فقد ذهب البعض إلى أن آية سورة محمد التي تحث بين مفاداة الأسير والمن عليه منسوخة بقوله تعالى في سورة التوبة : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ الآية (التوبة/ ٥) . رواه العوفي عن ابن عباس^(٢) ، وجعفر بن محمد عن أبي عبيد عن أبي مهدي وحجاج كلاهما عن سفيان عن السدي ، وجعفر عن أبي عبيد عن حجاج عن ابن جريج^(٣) ، ورجحه الجصاص في تفسيره فقال بوجود قتال الكفار حتى يسلموا أو يودوا الجزية وأن الفداء بلال أو بغيره ينافي ذلك ، وأستدل على ذلك بآية السيف وآية الجزية في سورة التوبة وقال: " ولم يختلف أهل التفسير ونقله الأكار على أن سورة براءة بعد سورة محمد صلى الله عليه وسلم فوجب أن يكون الحكم المذكور فيها ناسخا للفداء المذكور في غيرها"^(٤) .

والحقيقة - كما ذكرت آنفا - أن ظاهر الآيتين لايشي بوجود خلاف بينهما يستدعي محاولة التوفيق بينهما . بل على العكس من ذلك فإن المعنى في كليهما واحد . فالنص الأول - أى قوله : " ما كان لنى أن يكون له أسرى حتى يتخن فى الأرض" - ينهى عن الأسر قبل الامتحان . والنص الثانى - أى قوله "حتى اذا انبمتموهم فشنوا الوئاق" - يسمح بالأسر بعد الامتحان ، والمعنى واحد فى الحالتين . أى أن الأمر يتعلق بوقت الأسر وليس بمبدأ الأسر ذاته . فالأجانب لاتبهيان عن الأسر وإنما تأمران بأن يكون الامتحان هو الأول والأصل للقضاء على الشرك أو الكفر وإعلاء الدين ، فإذا تحقق ذلك جاز الأسر ، وإلا فلا . هنا هو الحكم المستفاد من هاتين الآيتين وليس بينهما خلاف أو تعارض يستدعى القول بالنسخ ، والله أعلم .

والى هذا المعنى الأخير ذهب أغلب المفسرين . فقال الرازى : ان هذا الكلام - يعنى قول ابن عباس - يوهم أن قوله " فاما منا بعد واما فداء " يزيد على حكم الآية " ما كان لنى أن يكون له

(١) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٧٣ .

(٢) نفس المرجع السابق ، نفس المكان .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن (قاهرة : دار للصف ، د.م) ، ٥ / ٢٦٩ . وانظر أيضا : سيد قطب : الفطال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٣ .

(٤) الجصاص : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٧١ ؛ سيد قطب : فطال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ . قلت : هو قول تاجد وثقة وضاحك أيضا ، راجع فى ذلك : عبد الرزاق : للصف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠٥ ، ٢١١ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٧ ؛ تفسير القرطبي (ط. دار الكتب) ، مرجع سابق ، ٨ / ٧٣ ؛ الشوكلي : فتح القدر ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣٧ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسر ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ ؛ المعنى : عملة القفري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٥ - ٢٦٦ .

أسرى حتى ينخن في الأرض" وليس الأمر كذلك لأن كلنا الآيتين متوافقتان فكلتاهما تدلان على أنه لا بد من تقديم الاختان ثم بعده أخذ الفداء، وقال في الظلال : ليس هناك اختلاف في ملول الآيتين، فالاختان أولاً لتحطيم قوة العدو وكسر شوكة وبعد ذلك يكون الأسرى، والحكمة ظاهرة: لأن إزالة القوة المعتدية المعادية للإسلام هي الهدف الأول من القتال، وقال في المنار: جملة القول في تفسير الآيات أنه ليس من سنة الانبياء ولا مما ينبغي لأحد منهم أن يكون له أسرى يفاديهم أو يمن عليهم إلا بعد أن يكون له القلب والسلطان على أعدائه وأعداء الله الكافرين لئلا يفضي أخذه الأسرى إلى ضعف المؤمنين وقوة أعدائهم وجرائهم وعدوانهم عليهم^(١).

ب (موابق الرسول - صلى الله عليه وسلم - في الأسرى :

أقرت الآيات مبدأ الأسر بالشرط الذي ذكرناه وهو تحقيق غايات القتال . أما حكم الأسير بعد أسره فقد ذكرت الآية من سورة محمد حائتين هما : لمن والفداء . ثم جاءت السنة فأقرت حائتين آخرين هما : القتل والاسترقاق . فالثابت عن الرسول أنه قتل بعض الأسرى، ومن على بعضهم، وفادى بعضهم، واسترق البعض الآخر :

(١) فقتل النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط من أسارى بدر (٢ هـ)^(٢) . وقتل يوم أحد (٣ هـ) أبا عزة الشاعر : عمرو بن عبد الله الجمحي - من جمع^(٣) . كما قتل من بنى

(١) تفسير القرطبي، مرجع سابق، ٨ / ١٥ / ٢٠٩؛ تفسير سيد قطب : الظلال، مرجع سابق، ٦ / ٣٢٨٢؛ محمد رشيد رضا : المنار، مرجع سابق، ١٠ / ٩٣ . ونظر أيضاً : فقايمي : حاشيت التاويل، مرجع سابق، ٥ / ٨٩٠ .
(٢) راجع التفاصيل وخاصة ما قبل في سبب قتلها في : سورة ابن هشام، مرجع سابق، ٢ / ١٢٠٨ عبد الرزاق : للصفحة مرجع سابق، ٥ / ٢٠٦، ٣٥٢، ٣٥٥؛ ابن عبد البر : المعجم، مرجع سابق، ص ١١٠، ١١٣، ١١٦؛ ابن سعد : الطبقات، مرجع سابق، ٦ / ١٦٠؛ ابن قيم : زاد المعاد (ط: بيروت) مرجع سابق، ٣ / ١١٢، ١١٨؛ تاريخ الطبري، مرجع سابق، ٢ / ١٥٨؛ ابن الأثير : الفكمال، مرجع سابق، ٢ / ٢٧؛ تاريخ ابن خلدون، مرجع سابق، ٢ / ٢١؛ تفسير ابن كثير، مرجع سابق، ٤ / ١٧٣؛ سيد قطب : في ظلال القرآن، مرجع سابق، ٦ / ٣٢٨٣ .
(٣) راجع : ابن كثير : البداية والنهاية (بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٨٥)، ٤ / ٥٢ - ٥٣؛ ابن عبد البر : المعجم، مرجع سابق، ص ١١٦؛ تاريخ ابن خلدون، مرجع سابق، ٢ / ٢٦؛ سيد قطب : في ظلال القرآن، مرجع سابق، ٦ / ٣٢٨٣، ٣٢٨٤، ٣٢٨٥ . وتجدير ملاحظة أن صاحب الظلال يذكر - في الصفحتين الأخيرتين - أن القتل من الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن بسبب الأسر وإنما بسبب أعمال أخرى قام بها هؤلاء الذين لم يقتلهم قبل أن يعقروا إلى الأسر . فقتل - عنه - ليس من أحكام الأسر وإنما تقتصر على لأن والفداء كما نصت على ذلك الآية من سورة محمد، وهو خلاف الجمهور كما سيأتي .

قريظة كل من أنبت من الرجال بعد نزولهم على حكم سعد بن معاذ (هـ ٥٠) وأمر يقتل ابن خطيل وغيره بعد فتح مكة (هـ ٨) وقال: "أقتلوهم وإن وجدتموهم متعلقين باستار الكعبة" (٣).

٢) ومن جانب آخر فقد فدّى الرسول صلى الله عليه وسلم بعض الأسرى بالمال، وبعضهم بأسرى من المسلمين، وبعضهم نظير تعليم للمسلمين الكتابة: فدّى أكثر أسارى بدر بالمال ومنهم عمه العباس وتوفل بن الحارث وعقيل ابن أبي طالب (٣)، وأخذ فداء الأسيرين الذين أتت بهما سرية عبد الله بن جحش (رجب ٥٢هـ) وهما عثمان بن عبد الله والحكم بن كيسان (٤)، فادى بأسارى من المسلمين: عمرو بن أبي سفيان وكان من أسارى بدر ففداه الرسول صلى الله عليه وسلم بسعد بن النعمان الأنصاري (٥)، وجارية وابنتها كانتا في سبي سلمة بن الأكوع من غزوة بني قريظة (هـ ٦) فادى بهما مسلمين كانوا

(١) الفتوحى: عون البدرى، مرجع سابق، ٥ / ٢٣٣، ٢٥٦؛ ابن حجر: كتاب الجهاد والسير، مرجع سابق، ص ٢٢٩؛ تاريخ الطبرى، مرجع سابق، ٢ / ٢٥٠ - ٢٥٢؛ ابن الأثير: الكمل، مرجع سابق، ٢ / ٧٦؛ سيد قطب: الفطال، مرجع سابق، ٦ / ٣٢٨٣؛ قاسمى: محاسن فتاوى، مرجع سابق، ٥ / ٩٩؛ سورة ابن هشام، مرجع سابق، ١٤٥ / ١٤٦.

(٢) التفاصيل والأسباب فى: سورة ابن هشام، مرجع سابق، ٤ / ٢٨ - ٤٠؛ ابن سيد الناس: عيون الأثر، مرجع سابق، ٢ / ١٧٥؛ ابن حجر: فتح البدرى، مرجع سابق، ١٢ / ١٣٥؛ ابن حجر: كتاب الجهاد، مرجع سابق، ص ٢٢٩، ٢٤٨؛ المعين: عمدة القارى، مرجع سابق، ١٤ / ٢٨٩؛ الخطيب: معالم السنن، مرجع سابق، ٢ / ٢٨٨؛ الفتاوى: للحكم الكبير، مرجع سابق، ٦ / ٦٦؛ سيد قطب: الفطال، مرجع سابق، ٦ / ٣٢٨٣.

(٣) راجع سورة ابن هشام، مرجع سابق، ٢ / ٢١١، ٢٢٠؛ عبد الرزاق: المصنف، مرجع سابق، ٥ / ٢٠٦، ٣٥٢؛ ابن حجر: كتاب الجهاد، مرجع سابق، ص ٢٢٩؛ ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣ / ١٠٩؛ ابن كثير: البداية والنهاية (ط)، دار الفكر العربى، ١٩٣٢، ٣ / ٣١٠؛ تاريخ الطبرى، مرجع سابق، ٢ / ١٦٢؛ ابن الأثير: الكمل، مرجع سابق، ٢ / ٣١؛ تاريخ ابن خلدون، مرجع سابق، ٢ / ٢٢؛ تفسير ابن كثير، مرجع سابق، ٢ / ٣٢٧؛ الشوكاتى: فتح القدير، مرجع سابق، ٢ / ٣٢٨؛ تفسير قزطبى (ط)، دار الكتب المصرية، مرجع سابق، ٨ / ٤٦ - ٤٧، ٥٢؛ أطوسى: التبيان، مرجع سابق، ٥ / ١٥٨.

(٤) عبد البر: الرد، مرجع سابق، ص ٩٩؛ تاريخ الطبرى: مرجع سابق، ٢ / ١٢٦ - ١٢٧؛ تاريخ ابن خلدون، مرجع سابق، ٢ / ١٨.

(٥) سورة ابن هشام، مرجع سابق، ٢ / ٢١٣؛ تاريخ الطبرى، مرجع سابق، ٢ / ١٦٣؛ ابن الأثير: الكمل فى التاريخ، مرجع سابق، ٢ / ٢٩؛ شرح السيرة الكبير، مرجع سابق، ٤ / ١٥٩١.

في أسر المشركين^(١) . ورجلا من بنى عقيل فداء برجلين من المسلمين كانت تقيف قد أسرتهما^(٢) .

وأخرج الامام أحمد عن ابن عباس قال : كان نلس من الأسرى لم يكن لهم مال فجعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - فداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار الكتابة . قال ابن قيس : وهذا يدل على جواز الفداء بالعمل كما يجوز بالمال^(٣) .

٣) كما ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد من على بعض الأسرى فأطلقهم بدون فداء من مال أو من أسرى للمسلمين: فمن من أسارى بدر على أبي العاص ابن الربيع زوج ابنته زينب^(٤) . وعلى أبي عزة الشاعر^(٥) - ثم عاد وقته في أحد كما تقدم ، وعلى ابن بقطلة : المطلب بن حنطب من بنى مخزوم^(٦) ، وعلى غيرهم ممن لم يملك الفداء^(٧) . ومن بنى قريظة على الزبير بن باطا لأنه كان قد من على ثابت بن قيس بن خثلماس يوم بعث في الجاهلية^(٨) ، وعلى رفاعة بن شميل الذي استوهبته سلمى بنت قيس فوهبه لها الرسول صلى الله عليه وسلم^(٩) . ومن على بنى المصطلق بعد أن تزوج منهم جوهرية بنت

(١) الألباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ١٣٨ / ٢ ، الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢٩٣ / ٢ ، ابن

قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ١١٢ / ٣ ، الطبراني : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٧ / ١٤ - ١٥ ، ابن الأثير :

الكمال ، مرجع سابق ، ٩٤ / ٢ ، القاسمي : علسن التأويل ، مرجع سابق ، ٨ / ٥ .

(٢) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٢٠٦ - ٢٠٧ ، الشوكلي : نيل الاوطار ، مرجع سابق ، ٣٠٧ / ٧ ،

الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، الصنعلي : سبل لسلام ، مرجع سابق ، ٤ / ٧٢ ، سيد قطب : في

غلال القرآن ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ .

(٣) ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١١٢ .

(٤) سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢١٥ / ٢ ، تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ١٦٤ ، ابن الأثير : الكمال ، مرجع

سابق ، ٢٩٢ / ٢ ، ابن كثير : البداية والنهاية (ط . دار الفكر) ، مرجع سابق ، ٣ / ٣١١ - ٣١٢ ، السرخسي : شرح لسير

الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٩١ - ١٥٩٢ .

(٥) سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٢٠ ، تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ١٨٧ ، تاريخ ابن خلدون ، مرجع

سابق ، ٢ / ٢٦ ، ابن كثير : البداية والنهاية (ط . دار الكتب) ، مرجع سابق ، ٤ / ٥٢ ، (ط . دار الفكر) ، مرجع سابق ،

٣ / ٣١٢ ، الهضي : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ .

(٦) سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢١٩ ، ابن كثير : البداية والنهاية (ط . دار الفكر) ، مرجع سابق ، ٣ / ٣١٢ .

(٧) سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢٢٠ .

(٨) نفس المرجع السابق ، ٣ / ١٤٧ ، تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٥١ ، سيد قطب : افلال ، مرجع سابق ،

٦ / ٣٢٨٣ .

(٩) تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٥٢ .

الحارث^(١) . ومن في الحندية على ثمانين - وقيل سبعين وقيل مائتين الثلاثين والأربعين - رجلا هبطوا على المسلمين من حيال التميم عند صلاة الفجر ليقتلوهم غرة فأسرهم للمسلمون^(٢) . ومن على زوج حليلة المزية - من مزينة - الذي أسرته سرية زيد بن حارثة (٦هـ) وذلك لأن امرأته دلتهم على غله من محال بنى سليم^(٣) . ومن على أهل مكة يوم الفتح^(٤) كما من على أسارى هوزن بعد أن كلمه فيهم زهير بن صرد وذكره بحمرة رضاعه فيهم من حليلة^(٥) . ومن على ثلثة بن أثال سيد بنى حنيفة وقد تقدمت قصته^(٦) . ومن أيضا على أسارى بنى تميم الذين أتت بهم سرية عينة بن حصن الفزاري (عمر ٩٩هـ)^(٧)

٤) وأخيرا فقد استرق الرسول صلى الله عليه وسلم بعض الأسرى وقسمهم على المسلمين باعتبارهم غنمة حصل عليها المسلمون عنوة وقهرا . ويشهد لذلك ما رواه الطبراني أن عائشة رضي الله عنها قد نذرت أن تحقق محررا من بنى اسماعيل - أى من العرب - فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : "أصبرى حتى يجيء فيء بنى النضير غدا . فجاء فيء بنى النضير فقال : خذنى منهم أربعة"^(٨) ، وهكذا تواترت الأخبار وثبتت الوقائع عن النبي صلى الله عليه وسلم بما يدل على أن حكمه في الأسرى كان على التحجير بين أربعة أحوال هي : القتل والفداء والمن والاسترقاق ، يفعل من ذلك ما كان أصح للإسلام^(٩) .

(١) ابن عبد البر : الدور ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١١٢ .

(٢) سورة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٠١ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٩٢ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٩ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٥ ؛ الطبراني : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٧ / ١٩ ؛ الشوكلي : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٠٨ ؛ سيد قطب : لطلال ، مرجع سابق ، ٢ / ٨٥٤ .

(٣) ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٨١ .

(٤) نفس المرجع السابق ، ٣ / ٤٠٨ ؛ ابن القيم : حقائق الاصول ، مرجع سابق ، ٢ / ٦٧٤ .

(٥) تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٥٦ ؛ محمد طاهر درويش : جبهة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ١٨٧ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ .

(٦) راجع : ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٩ ، ٢٧٧ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ .

(٧) ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٥١٠ .

(٨) إصح : الشوكلي : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٨ / ٢ - ٦ . وفي ذلك رد على ما سلكه أبو عبيد الله صلى الله عليه وسلم لم يستعبد آخره ذكور العرب . راجع : ابن رشد : بدلية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٦ .

(٩) راجع : العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ ؛ ابن رشد : بدلية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٦ ؛ ابن قيم : زاد المعاد (ط - القاهرة) . مرجع سابق ، ٢ / ٦٦ ، ٣ / ٢١٥ - ٢١٦ ؛ الشوكلي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / -

الإدراك القيادي وآراء الصحابة والتابعين :

أدى توهم التعارض الظاهري بين الآيات ، ودعوى النسخ ، وتعدد سوابق الرسول صلى الله عليه وسلم واختلاف أفعاله بشأن الأسرى إلى اضطراب الإدراك القيادي الأصولي لهذه المسألة واختلاف آراء الصحابة والتابعين فيها :

فقد روى عبد الرزاق في المصنف عن عباد بن كثير عن ليث قال : بلغني أن ابن عباس قال : لا يجزئ قتل الأسارى لأن الله تبارك وتعالى قال : " فاما منا بعد واما فداء حتى تضع الحرب أوزارها " ^(١) . وحكى الحسن بن محمد التميمي أنه اجماع الصحابة ^(٢) ، وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يفادي الأسرى بالمال أو بأسرى من المسلمين وكان يكره قتل الأسرى ويقول : يسترقون أو يقتلون ^(٣) . وروى عن أحد حراسه قال : ماريت عمر بن عبد العزيز قتل أسيراً قط الا واحداً من الترك ، قال : جىء بأسرى من الترك فأمر بهم أن يسترقوا . فقال رجل من المسلمين - ممن جاء بهم - يا أمير المؤمنين لو كنت رأيت هذا - لأحد الترك - وهو يقتل في المسلمين لكر بكلوك عليهم . قال : فنونك فاقطله . قال : فقام إليه فقتله ^(٤) .

وبعارض متقدم ماروى عن بعض الصحابة أنهم قتلوا الأسارى ولم يروا في ذلك تحريماً أو كراهة بل وكان ذلك أحب إليهم من المن والفداء . ومن ذلك ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري أنه بلغه عن أبي بكر الصديق أنه كتب إليه في الأمر - أى حين يأسر - يعطى به كذا وكذا ، فقال : اقتلوه ، قتل رجل من للشركين أحب الى من كذا وكذا . ولما أسر خالد بن الوليد الأشعث بن قيس في حروب الردة وارسله مقيداً الى أبي بكر الصديق بالمدينة قال له أبو بكر : ماتراني صانعا بك ؟ قال الأشعث : انى لا أعلم براكب . قال أبو بكر : فاني أرى قتلك . ثم أنه من عليه بعدما أظهر توبة وأسلم ^(٥) . وفي ذلك دليل على جواز قتل الأسير والمن عليه . وأخرج ابن جرير عن ابن زيد قال : لم يكن من المؤمنين أحد ممن نصر - أى يوم بدر - الا أحب الغنائم الا عمر بن الخطاب جعل لا يلقى أسيراً الا ضرب عنقه وقال : يا رسول الله ،

١٤٤٠ ، ٢٥١ : الصنعاني : سبل السلام ، مرجع سابق ، ٤ / ٧٣ ، ابن فتحون : منتهى الأثرات ، مرجع سابق ، ١ /

١٣٠٦ : الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٩ ، ابن قدامة : المغني (١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠١ .

(١) عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٠ .

(٢) ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٥ ، سعدى ابو حبيب : موسوعة الاجماع فى الفقه

الاسلامى ، مرجع سابق ، ١ / ١٠١ حاشية رقم ١ .

(٣) انظر : ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٧٠ ، ٢٧٣ .

(٤) عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٥) نفس المرجع السابق ، ٥ / ٢٠٥ : السرخسى : شرح لسير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٩٠ .

(٦) تاريخ الطبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٤٨ - ٥٤٩ ، انظر : ابن سعد : الطبقات الكبرى . مرجع سابق ، ٧٥

مالنا وللغناكم ، نحن قوم نجاهد في دين الله حتى بعد الله . فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : لو عذبنا في هذا الأمر يا عمر ما نبأ غيرك ^(١) . ومثله ما رواه ابن اسحاق قال : لما وضع القوم أيديهم بأسرون - يوم بدر - رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجه سعد بن معاذ الكراهية لما يصنع الناس ، فقال له : "كأنني بك يا سعد نكره ما يصنع الناس" قال : أجل والله يا رسول الله ، كان أول وقعة أوقعها الله بأهل الشرك فكان الانحياز في القتل أحب إلى من استبقاء الرجال ^(٢) . وروى ابن سعد عن علي بن محمد عن خالد بن يزيد عن بشر عن أبيه قال : أصاب للمسلمون في غزوهم الصائفة غلاما صغيرا من أبناء الروم فبعث أهله في فدائه ، فشاور فيه عمر فاختلقوا عليه ، فقال : ما عليكم أن تفديه صغيرا ولعل الله أن يمكن منه كبيرا . ففعلوه بحال عظيم ، ثم اتخذ أسيرا في آخر خلافة هشام فقتل ^(٣) .

وفي كثير من المعارك التي خاضها خالد بن الوليد في العراق والشام كان يقتل الأسرى . ومن ذلك وقعة عين التمر (١٢هـ) التي واجه خالد فيها جمع عظيم من العجم بقيادة مهبران بن بهرام والعرب من تغلب وإياد وغيرهم بقيادة عقبة بن أبي عقبة فهزمهم خالد وأسر أكثرهم ثم قتلهم جميعين وقتل عقبة معهم ^(٤) . وكذا فعل للثني بأسرى وقعة الجسر في ملاكن بالعراق (١٣هـ) فقتل جميع الأسرى ^(٥) .

ويدل كل ذلك على جواز قتل الأسير في الإدراك التقياصي الاصولي خلافا لما ذكره الحسن بن محمد التميمي من إجماع الصحابة على عدم جواز قتل الأسير . وقد امتد الخلاف بعد ذلك إلى علماء السلف من التابعين :

* فقال الحسن البصري : لا يقتل الأسير إلا في الحرب ^(٦) . وقال الضحاك والسدي والشعبي وعطاء ومحمد بن سيرين : لا يجوز قتل الأسير وإنما يمن عليه أو يفادي . ويروي مثله عن ابن عمر ^(٧) . وقد استند هذا الفريق في رأيه إلى ظاهر قوله تعالى ﴿ فاما منا بعد واما فداء ﴾

(١) محمد رشيد رضا : المنار ، مرجع سابق ، ١٠ / ٩٠ .

(٢) ابن كثير : إنبية ونهية (ط) دار الفكر العربي ، مرجع سابق ، ٢٨٤/٣ .

(٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٥ / ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٤) راجع تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٨١ / ٢ - ٨٢ ؛ ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، مرجع سابق ، ٢٤٦/٢ .

(٥) تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٩١ / ٢ .

(٦) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٢٠٦ / ٥ ؛ شرح لبس الكبير ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٢٤ .

(٧) راجع : الهيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٥ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص

٢٢٨ - ٢٢٩ ؛ تفسير القرطبي (ط) دار الكتب المصرية ، مرجع سابق ، ٨ / ٧٣ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ،

٢٣٧/٢ ؛ الشوكلي : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٠٦ ؛ إيا يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ ؛ تفسير =

والذى يقتضى شيئين لاثالث هما : المن والفداء ، وقالوا : إن هذه الآية من سورة محمد ناسخة لقوله تعالى فى سورة التوبة ﴿فإذا انسلكوا أشهر الحرم فاقتلوا المشركين﴾ (التوبة : ٥) ^(١) .

* وقال مجاهد وقادة والزهرى وغيرهم : لا يجوز أخذ الفداء من اسارى الكفار ولا يجوز فيهم الا القتل . واستدلوا على ذلك بالآية من سورة الانفال " ما كان لنى أن يكون له اسرى " وقالوا : لقد أنكز الله تعالى اطلاق أسرى كفار بدر على مال قتل على عدم جواز ذلك بعد . أما قوله تعالى "فاما منا بعد واما فداء " فقالوا أنه منسوخ بالآية من سورة التوبة "فاقتلوا المشركين حيث وجئوهم" ^(٢) ، قال مجاهد فى قول ابن عباس للتقدم أنه لا يحمل قتل الاسارى استنادا الى قوله تعالى "فاما منا بعد واما فداء " قال : "لا يباح بهنا شيئا ، أحركت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كلهم ينكر هذا ويقول : هذه منسوخة ، اما كانت فى اللذة التى كانت بين نبي الله صلى الله عليه وسلم والمشركين . فاما اليوم فلقول الله تعالى "فاقتلوا المشركين حيث وجئوهم" . فان كانوا من مشركى العرب لم يقبل منهم الا الاسلام . وإن أبوا قتلوا . فاما من سولهم فاذا أسروا فالسملون فيهم بالخيار : ان شاعوا قتلوا وان شاعوا استحيوا وان شاعوا فادوا " . ^(٣)

* وقال ابن زيد وأبو عبيد بن سلام : الآيات محكمتان لأن احدهما لا تنفى الأخرى ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم عمل بما دلت عليه كلها فى أحكامه فى الأسرى : فقتل ومن وفدى بحسب المصلحة مما دل على أنه لا نسخ فى الآيات وجميعها محكمات ^(٤) . ويمكن ترجيح هذا القول الأخير من وجوه : الأول ماسبق وذكرناه من عدم تعارض مللول الآيتين من سورة الانفال ومحمد ومفهومهما جواز الأسر والمن والفداء بعد الامتحان . والثانى أن القتل لا يستفاد من أى من هاتين الآيتين ولكنه مأخوذ من فعل النبى صلى الله عليه وسلم . فالثابت كما تقدم

المخصص : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٢٦٩ / ٥ الطوى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ موسى الحجازى القنسلى : الاقاع ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢ ، الجبلى فعلى : فروضة ليهية شرح للغة الدمشقية ، مرجع سابق ، ٢٢٢ / ١ ابن قدامة : للقى مع الشرح الكبير (ط ١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ - ٤٠١

(١) قرن ذلك بما رواه عبد الرزاق فى المصنف عن فضحك والسدى أنهما قالا أن قوله "فاما منا بعد واما فداء " منسوخ بقوله "قتلوا المشركين " وهذا يعنى أنهما مع الفريق الآخر الذى يقول بوجود قتل الاسير . راجع : عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١١ . وقد نقل لمرعى ذلك أيضا عن السدى : انظر : لمرعى : شرح لسير الكبير ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٢٦ .

(٢) ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ؛ يعنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٢٥ - ٢٢٦ ؛ تفسير فخر طبرى (ط . دار الكتب المصرية) مرجع سابق ، ٨ / ٧٣ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣٧ .

(٣) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٠ . وقرآن ٥ / ٢٠٨ .

(٤) تفسير فخر طبرى (ط . دار الكتب المصرية) ، مرجع سابق ، ٨ / ٧٣ ؛ الشوكلى : فتح القدير ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٢٧ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ؛ يعنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ .

أنه قتل بعض الأسرى واسترق بعضهم • وهاتان الحالتان ليستا واردتين في الآيات وإنما اقرتها السنة وهي مصدر للتشريع بلا شك • والوجه الثالث - أن قول الضحك والسدى وغيرهما أن قوله "فاما منا بعد واما فداء" ناسخ لقوله "فاسقتلوا المشركين" مرفود لأن المتقدم لا ينسخ المتأخر ولا خلاف على أن سورة التوبة نزلت بعد سورة محمد، الوجه الرابع : أن اطلاق الأسير الكافر لا يكون الا لمصلحة يرادها الامام كرجاء اسلامه أو مبادلتة بأسير مسلم عند الكفار ولا يعنى ذلك تقريره على شركه أو ترك جهاد الكفار فان لم تكن ثمة مصلحة في اطلاقه قتل ، وذلك راجع الى تقدير الامام بفعل ما هو الأحظ للاسلام والمسلمين • ولعل هنا يفسر لماذا كان للمسلمون الاوائل يكرهون بيع الأسرى من الرجال أو مفادتهم بالمال ويفضلون أن يفادى بهم اسارى للمسلمين^(١)

ج - آراء الفقهاء :

اتفق علماء المسلمين وفقهاء المذاهب على جواز قتل الاسير واسترققه^(٢) ، ثم اختلفوا بعد ذلك في المن والفداء •

فاتفقوا أولا على جواز قتل الأسير • فقال مالك : أرى أن يقتل كل من يخيف منه من الأسارى^(٣) ، وحكى القاضي أبو الحسن أنه لا خلاف في جواز قتل الأسير^(٤) ، واستدل علماء المالكية على ذلك بقوله تعالى : " ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض " ، وبترائر الأخبار عن النبى صلى الله عليه وسلم بقتل عقبة بن أبى معيط والنضر بن الحارث من اسارى بدر ، وقالوا : ليس في الأسر حقن للدم وإنما يحقن الدم بعقد الامان^(٥) . وكذا قال علماء الحنفية بجواز قتل الأسير وقال الجصاص : اتفق فقهاء الامصار على ذلك^(٦) . واستدلوا على ذلك بقصة بنى قريظة ويقتل الرسول صلى الله عليه وسلم بعض اسارى بدر وقالوا أن قوله : "فاما منا بعد واما فداء" منسوخ . وقالوا أيضا : لأن الأمن عن القتل إنما يثبت بالامان أو الايمان . وبالأسر لا يثبت شيء من ذلك فيبقى الأسير مباح الدم على ما كان قبل الأسر • وهو بالأسر لم يخرج من أن يكون محاربا ولكنه عجز عن المحاربة لكونه مقهورا في أيدينا مع قيام السبب الذى يحمله على ذلك وهو المخالفة في الدين^(٧) . وقال الشافعية بجواز قتل الأسير لقوله تعالى :

(١) (سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع ، مرجع سابق ، ١ / ١٠٢ •

(٢) نفس المرجع السابق ، ١ / ١٠١ •

(٣) ملك : للنبوة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ / ٩ •

(٤) (ليلى : المتقى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ •

(٥) نفس المرجع السابق ، نفس المكان •

(٦) الجصاص : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٦٩ . وتظفر : سيد قطب : فى ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ •

(٧) (فرغى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٢٤ - ١٠٢٥ •

" فقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " وقاتل النبي صلى الله عليه وسلم مطعم بن عدي والنضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط يوم بدر ، وأبى عزة الجمحي يوم أحد ، وابن خطيل يوم الفتح ^(١) . أما علماء الشيعة فميزوا بين من وقع في الأسر خلال الحرب ومن أسر بعد انقضاء الحرب وقالوا : يتعين القتل إن أسروا خلال الحرب وقبل الامتحان وإن أسروا بعد انقضاء الحرب لم يجر قتلهم واستسلموا على ذلك بقوله تعالى : " ما كان لني أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض " ويقول تعالى : " فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب . . . الآية " ^(٢) .

واتفقوا ثانياً على جواز الاسترقاق مع خلاف في بعض التفاصيل : فقال الباقي : لا خلاف نعلمه في جوازه ^(٣) . وقال أبو حنيفة : يجوز في العجم دون العرب وهو موافق لرايه في عدم أخذ الجزية من العرب لئلا يجرى عليهم صغار ^(٤) . وميز الشافعية كذلك بين الأسارى من العرب ومن غير العرب ثم ميزوا بين أهل الكتاب وغيرهم من الأسارى من غير العرب وخالصة قولهم في ذلك يمكن تلخيصه في الآتي :

أ) إن كان الأسير من غير العرب فثمة حالتان : أن يكون من أهل الكتاب أو من عبدة الأوثان فإن كان ممن له كتاب - أو شبهة كتاب - جاز استرقاقه . وإن كان من عبدة الأوثان ففيه وجهان : أحدهما - وهو قول أبي سعيد الأصبهاني أنه لا يجوز استرقاقه لأنه لا يجوز إقراره على الكفر بالجزية - كالمرتد - فلم يجر الاسترقاق . والثاني - قال النووي وهو الصحيح - أنه يجوز لأن من جاز المن عليه في الأسر جاز استرقاقه ولقول ابن عباس في تفسير قوله تعالى : " ما كان لني أن يكون له أسرى . . . الآية " فجعل الله تعالى النبي في أمر الأسارى بالخيار : إن شاعوا قتلوا ، وإن شاعوا استعبدهم ، وإن شاعوا فادوهم - وقد تقدم .

ب) وإن كان الأسير من العرب ففيه قولان للشافعي : فقال في القديم : لا يجوز استرقاقه لما روى معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين " لو كان الاسترقاق ثابتاً على العرب لكان اليوم وإنما هو أسر وفداء " . وقال في الجديد : يجوز استرقاقه . قال الشيرازي : وهو الصحيح لأن من جاز المن عليه وللقادة به من الأسارى جاز استرقاقه كغير العرب ^(٥) .

أما الأمام أحمد بن حنبل فقال يجوز استرقاق الأسير إن كان من أهل الكتاب أو الجوس . أما إن كان من عبدة الأوثان وأشباهم ففيه روايتان : الأولى أنه لا يجوز لأنه كافر لا يقرب بالجزية فلم

(١) لشيرازي : للذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٢) محمد القاضي : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ١٢٢ - ١٢٦ .

(٣) إلهي : للفتي شرح الموطأ ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ .

(٤) ابن قدامة : المغني ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٢ .

(٥) النووي : روضة الطالبين وعمدة المفتين (ط : المكتب الإسلامي) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٥١ . في يروي : المهذب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٦ .

يقر بالاسترقاق كالمرتد . وهو اختيار ابن قدامة في اللغى . والثاني أنه يجوز لأن قوله " فاقبلوا
للمشركين " عام لا يسخ به الخاص بل ينزل على معناها الخصوص ولهذا لم يحرم الاسترقاق ^(١) .

ثالثا - أما الفداء فهو جائز عند الجمهور . وبه قال مالك والشافعي وأحمد وسفيان الثوري
والأوزاعي . أما علماء الحنفية فقالوا بعدم جواز مع خلاف في التفاصيل .

فمن مالك والشافعي وأحمد أن للامام أن يفادي الأسارى من للمشركين بالمال أو بأسارى
للمسلمين واحتجوا على ذلك بما يلي :

(١) قوله تعالى : " فاما منا بعد واما فداء " . فظاهره يقتضى جواز لمن سواء بالمال أو
بالمسلمين .

(٢) متناصرت الأخبار به من مفادة النبي صلى الله عليه وسلم اسارى بدر بالمال ومن مفادته
أسيرا من عقيل - أو من بنى عمر - برجلين من المسلمين كانت تقيف قد أسرتهما - وقد تقدم
كل ذلك .

(٣) أنه اذا جاز ترك قتل الأسير الى غير بدل جاز من باب أولى تركه الى بدل كالتقصص ^(٢)
رغم ذلك فقد حكى عن سحنون - من المالكية - وعن أصحاب الشافعي أنهم قالوا :
لا يفادي الأسير بالمال ^(٣) . وكذا قال الأوزاعي : لا بأس أن يفادي أسرى المسلمين بأسرى
للمشركين ولا يباع الرجال الا أن يفادي بهم المسلمون . وهو قول الثوري أيضا ^(٤) .

أما أبو حنيفة وأصحابه فقد اتفقوا جميعا على عدم جواز مفادة الأسير للمشرك بالمال ثم
احتفلوا بعد ذلك : فقال أبو حنيفة : لا يفادي بأسرى المسلمين أيضا . وقال أبو يوسف ومحمد :
لا بأس أن يفادي بأسرى المسلمين ^(٥) .

وقد احتجوا جميعا على عدم جواز مفادة أسرى للمشركين بالمال بما يلي :

(١) قوله تعالى : " فاقبلوا للمشركين حيث وجدتموهم " وقوله تعالى : " قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر " . الآية . ومفاده أن قتل للمشركين الى أن يسلموا فرض . وفى أخذ

(١) ابن قدامة : اللغى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ .

(٢) راجع : لباجي : اللغى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ ، الشريزي : للذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٦ ، سيد قطب :
الفتلال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ .

(٣) لباجي : اللغى شرح موطأ مالك ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ .

(٤) الجصاص : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٦٩ ، سيد قطب : الفتلال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ .

(٥) انظر : السرخسي : شرح السيرة الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٨٧ ، الجصاص : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٥ /

٢٦٩ ، سيد قطب : الفتلال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ ، العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ .

الفداء ترك للفرض للطمع في عرض الدنيا وذلك لا يحل لأن فيه ترك القتل للمستحق حقا لله بللأل
وذلك لا يجوز قتل المرتد .

٢) لأن الأمر بالجهاد إنما هو لأعزاز الدين وفي مفاداة الأسير بللأل اظهار منا للمشركين اننا
نقاتلهم لتحصيل المال وذلك لا يجوز بحال .

٣) أن قوله " فاما منا بعد واما فداء " منسوخ بقوله تعالى " فاقتلوا للمشركين " وعليه فان
ماورد في أسرى بدر كله منسوخ .

٤) أن قوله " فاما منا بعد واما فداء " ان لم يكن منسوخا فهو مخصوص بواقعة بدر أو بالنبي
صلى الله عليه وسلم دون غيره .

٥) أن قوله تعالى : "لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم" فيه تهديد
بالعذاب على من اخذ الفداء وانتكار على من اطلق أسرى بدر على مال فدل على عدم جواز
ذلك بعد .

٦) أن ترك الأسير الكافر فيه تقوية للكفار وزيادة في عددهم لأنه يصير بعد اطلاقه حربا
للمسلمين ^(١) .

وقد استند أبو حنيفة الى الحجة ذاتها في عدم تجويزه مفاداة الأسير من المشركين بالأسرى
من المسلمين وقال أنه لا يجوز إعادة الأسير المشرك ليصير حربا للمسلمين ، ولا يجوز ترك قتل
للمشركين لأن الجهاد قد فرض على المسلمين ليتوصلوا به الى ذلك ولا يجوز ترك الفرض مع
التمكن من اقامته ^(٢) .

أما أبو يوسف وعبد قحلا بجواز مفاداة أسرى المشركين بأسرى للمسلمين في حالة الضرورة
كان يكون عندهم أسارى من المسلمين ويرفضون مفاداتهم بللأل أو بالسلاح . قال محمد : فان
أمكن تخليص أسارى للمسلمين بللأل أو بالسلاح كان ذلك أولى من مفاداتهم بأسرى المشركين
لأن منفعتهم في دفع للال أو حمل السلاح اليهم دون منفعتهم في رد للقاتلة الا اذا كان ماطلوه
من مال أو من سلاح فيه اجحاف بالمسلمين . ففى هذه الحالة يجوز مفاداة اسرارهم بأسارى
للمسلمين ^(٣) .

(١) راجع : الفرغى : شرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٨٨ ، ١٥٨٩ ، ١٥٩٠ ، ١٥٩١ ، ١٦٦٨

ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ٢٢٨ - ٢٢٩ : يعنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦
المطلى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩٠ : محمد لطفى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ١٢٤ : قطرى :

كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ١٤٤ - ١٤٦ .

(٢) الفرغى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٨٧ - ١٥٨٨ .

(٣) غنى للرجع السابق ، ٤ / ١٦٥٠ - ١٦٥١ . وانظر أيضا ٤ / ١٥٨٧ ، ١٦٦٨ .

وقال أبو يوسف : الإمام في أسرى أهل الشرك بالخيار : أن شاء قتلهم وإن شاء فادى بهم . ولا يفادى بهم بنهب ولا فقة ولا امتاع . ولا يفادى بهم إلا أسارى المسلمين . يعمل في ذلك بما كان أصح للمسلمين وأحوط للإسلام . وقال : لا ينبغي للإمام أن يدع أحدا ممن أسر من أهل الحرب في أيدي المسلمين يخرج إلى دار الحرب راجعا إلا أن يفادى به ^(١) . وقد استدلا على ذلك بما يلي :

(١) مفادة النبي صلى الله عليه وسلم لرجلين من المسلمين برجل من المشركين من بنى عقيل
(٢) ما روى عن عمر أنه قال : لأن استقذ رجلا من المسلمين من أيدي الكفار أحب إلى من جزيرة العرب .

(٣) أن تخليص أسراء المسلمين من أيدي المشركين واجب . ولا يتوصل إلى ذلك إلا بطريق المفادة ^(٤) . بل وقد جوز محمد بن الحسن مفادة أسراء المشركين بالمال عند حاجة المسلمين إلى المال باعتبار هذه الحالة حالة ضرورة . وعلى هذا أول مفادة الرسول صلى الله عليه وسلم أسارى بنو الملال فقال : إن للمسلمين كانوا يومئذ محتاجين إلى المال حاجة عظيمة لأجل الاستعداد للقتال . قال : وعند الضرورة لا بأس بالمفادة بالمال ^(٥) .

رابعا - والمن - كالفداء - جائز عند جمهور الفقهاء وبه قال مالك والشافعي وأحمد : لقوله تعالى : " فأما ما بعد وأما فداء " . ولما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم من على أبي عزة الجهمي وعلى ثمانية الخنفي، وعلى أبي العاص بن الربيع ^(٦) . وعن مالك : لا يجوز لمن يغير فداء لأنه لا مصلحة فيه وإنما يجوز للإمام فعل ما فيه للصحة ^(٧) . وإذا كان علماء الخنفة يمنعون الفداء، فهم من باب أولى يمنعون لمن . فقال أبو يوسف : لا ينبغي للإمام أن يدع أسير أهل الحرب يخرج إلى دار الحرب راجعا إلا أن يفادى به . فأما على غير الفداء فلا ^(٨) . وقال محمد بن الحسن : ليس ينبغي للإمام أن يمن على الأسير فيتركه ولا يقسمه ^(٩) . وقد احتج علماء الخنفة على ذلك بما يلي :

-
- (١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٢١٢ ، لفرع عيسى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٨٧ .
(٣) لفرع عيسى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٩٢ ، ١٦١٧ .
(٤) انظر ليامي : للتقى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ ، الشيرازي : للذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٦ ؛ ابن قدامة : للمضى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ ، ٤٠٢ .
(٥) ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ ؛ ابن قدامة : للمضى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ .
(٦) أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .
(٧) لفرع عيسى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٣٠ .

(١) أن حكم اللن الثابت في قوله تعالى: "فأما من بعد وإما فداء" منسوخ بقوله "فاقتلوا المشركين".

(٢) أن ما روى من من الرسول صلى الله عليه وسلم على بعض الأسرى يوم بدر لا يعارض ذلك لأنه كان قبل انتساح حكم اللن.

(٣) أن في اللن على الأسير تمكينه من أن يعود حرباً للمسلمين بعد الظهور عليه، وهذا لا يحل (٤) أن اللن فيه إبطال حق ثابت للمسلمين في رقابهم^(١).

رغم ذلك فقد استدل محمد بن الحسن بحديث ثمامة - المتقدم - على جواز من الإمام على بعض الأسرى إذا كان في ذلك منفعة للمسلمين^(٢).

وعلاصة ما تقدم من آراء الفقهاء في هذه المسألة أن الجمهور على أن الإمام مخير في أسرى الكفار بين أربعة خيارات هي: القتل والاسترقاق والفداء واللعن. وهو مذهب الشافعي ومالك وأحمد والأوزاعي والثوري وأبي ثور. فقد قالوا إن الإمام يختار من ذلك بحسب ما عليه مصلحة المسلمين: فمن علم منه قوة بأسه وشدة نكايته وعظيم ضروره على المسلمين فالأولى قتله، ومن لم يكن كذلك وكان يؤمن شره ويمكن الانتفاع بمنعمته استرقه فكان عوناً للمسلمين. ومن رجا إسلامه ورآه مطاعاً في قومه من عليه وأطلقه يرجاء إسلامه أو تألف قومه. ومن وجده ضعيفاً وكان له مال كثير وكان بالمسلمين حاجة فمفادته بالمال أصلح للمسلمين وقوة للإسلام أو أن كان لدى الكفار أسرى من المسلمين فاداه بهم، وهكذا لا يكون خيار الإمام إلا على الوجه الأحظ والأصلح^(٣).

أما عند الحنفية فالإمام مخير فقط بين القتل والاسترقاق، وهو عند الشيعة مخير بين اللن والفداء والاسترقاق^(٤).

(١) نفس المرجع السابق، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع السابق، ٣ / ١٠٣٩.

(٣) راجع: إلياسي: للفتى، مرجع سابق، ٣ / ١٦٩؛ الشورى: روضة الطالين (ط. المكتب الإسلامي)، مرجع سابق، ١٠ / ٢٥١؛ الشورى: للذهب، مرجع سابق، ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦؛ تفسير ابن كثير، مرجع سابق، ٤ / ١٧٣؛ ابن قدامة: للفتى، مرجع سابق، ١٠ / ٤٠٠ - ٤٠٢؛ إيا يعلى القراء: الأحكام السلطانية (ط. بيروت)، مرجع سابق، ص ١٤١ - ١٤٢، ١٤٧؛ شمس الدين للقدس: كتاب الفروع، مرجع سابق، ٦ / ٢١٣؛ ابن حجر: كتاب الجهاد والسير، مرجع سابق، ص ٢٢٨ - ٢٢٩، ٢٤٨؛ ابن وشة: بلبلة الجهاد، مرجع سابق، ١ / ٣٢٥؛ العيني: عمدة القاري، مرجع سابق، ١٤ / ٢٦٦؛ الخطابي: معالم السنن، مرجع سابق، ٢ / ٢٨٩؛ الطبري: كتاب الجهاد، مرجع سابق، ص ١٤٢؛ الشوكلي: نيل الاوطار، مرجع سابق، ٧ / ٣٠٦.

(٤) انظر: محمد النجدي: جواهر الكلام، مرجع سابق، ٢١ / ١٢٣، ١٢٤.

والحقيقة أن ما تقدم من نصوص ووقائع وسوابق وآثار يرجح رأى الجمهور . والأصل فى المسألة تحقيق وظائف الجهاد والنظر الى مصلحة المسلمين واعتبار الأعراف السائدة فى آن واحد : فالغاية النهائية من الجهاد - كما يبدو من كل الأبحاث المتقدمة - هى ظهور الاسلام وازالة الشرك ومنع الفتنة . ويجب أن يتم التعامل مع الأسرى فى ضوء هذه الغاية . ومصلحة المسلمين وأوضاعهم بعد انتهاء القتال لا يمكن تجاهلها عند النظر فى أمر الأسرى . ولا جدال فى ضرورة اعتبار الأعراف السائدة فى شأن التعامل مع أسرى الحرب إذ يفرض تجاهلها الى إيذاء أسرى المسلمين عند الطرف الآخر . فإن كان الاسلام ظاهراً ورأى الامام أن يمن على الأسرى عسى الله أن يهديهم للاسلام فعل . وإن كان عند المشركين اسارى للمسلمين وأراد الامام استبدالهم بهم فعل . وإن كان للمسلمين حاجة الى المال ورأى الامام أن يفادى المشركين بالمال ووافق الطرف الآخر على ذلك فعل . وأما ان كان بالمسلمين ضعف ورأى الامام أن ترك الاسارى فيه عون للمشركين عليهم قتلهم . فإن وجد أنه اذا قتلهم قتل للمشركون أسارى للمسلمين الذين عندهم أعاد النظر فى المسألة بحسب ما يراه من المصلحة . وكذا لو كان فى احتياج الى خدماتهم وأعمالهم وكانت الاعراف الدولية تسمح بالاسترقاق استرقهم . ولا ينبغي للامام أن يختار من بين هذه الأمور الأربعة الا على النظر للمسلمين لا يقصد احدها لأنها . ومن ذلك فانه لا يجوز له لمن أو الفداء الا فى حالة التاكيد من أن عودة الاسرى الى المشركين لا يشكل تهديداً على المسلمين فيما بعد . كما أن قصد الفداء لمجرد الحصول على المال يتعارض كلية مع طبيعة الحرب فى الاسلام ووظيفتها . وكذا فان الحديث عن استرقاق فى ظروف تاريخية لاموضع فيها لمثل هذا المفهوم وفى ظل الأوضاع مصرية يعيش فيها العالم الاسلامى هو حديث يفقد الواقعية ويسئ الى التصور الأصولى لهذه المسألة . وفى هذا المعنى يقول سيد قطب " لقد وقع الاسترقاق عملاً بقاعدة المعاملة بالمثل ولو اوجهة الأوضاع العلنية القائمة حيثئذ والتقاليد الحرة المتعارف عليها " (١)

وأخيراً فليس له أن يقتل أسرى المشركين اذا كان عند الطرف الآخر من أسرى المسلمين من اذا قتلهم - عملاً بقاعدة المعاملة بالمثل - وقع الضرر على المسلمين وهكذا يتعين عليه أن يوفق دائماً بين حكم الشرع من جهة وأوضاع المسلمين من حيث القوة والضعف من جهة ثانية ثم من جهة ثالثة الأوضاع القائمة والمتغيرات الدولية والأعراف الحرة السائدة .

ونختتم هذا البحث الأخير فى هذا الباب بالإشارة الى أمرين :

الأول : أن الاحكام السابقة فى شأن الأسرى تتعلق فقط بمن وقع فى الأسر من مقاتلة المشركين أى من الرجال البالغين دون غيرهم من النساء والصبيان ومن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم حال القتال . لأنه اذا كان قد نهى عن قتلهم حال القتال فانه يهوى عن قتلهم من ناب أولى اذا وقعوا فى الأسر . ويطلق على هؤلاء وصف " السبي " فى مقابل وصف

(١) سيد قطب : فى غلال القرآن ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٥ .

"الأسرى" الذي يطلق على الرجال البالغين من المقاتلة . والحكم في السبي أنه لا يجوز قتلهم ويصرون رقيقا للمسلمين بنفس السبي . والثابت أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يسترقهم اذا سباهم . والمسألة مبسطة في كتب الفقه بما يعنى عن معالجتها هنا وإنما يعيننا أن نشير الى اتفاق العلماء على أن الصبي اذا وقع في الأسر قبل بلوغه فهو مسلم . وقال البعض أن ذلك مقصور على حالة ما اذا وقع في الأسر منفردا فان كان معه أبواه أو أحدهما كان حكمه كحكمهما فان أسلما أو أسلم أحدهما تبعه الولد ^(١) .

والثاني : أن الأحكام السابقة في شأن الأسرى مقيدة بمن لم يسلم منهم . فاذا أسلم الأسير أو ثبت بينه أنه كان قد أسلم قبل وقوعه في الأسر فالاتفاق على أنه يزول عنه حكم القتل ولكن يفرق بين من أسلم قبل الأسر ومن أسلم وهو في الأسر . فمن كان قد أسلم قبل الأسر وشهد له شاهد - وقيل شاهدان - من المسلمين بذلك فقد اتفقوا على أنه لا يحل قتله ولا استرقاقه . فهو حر لاسيلا عليه . أما اذا أسلم وهو في الأسر أو كان أسلم قبل الأسر ولم يشهد له شاهد بذلك فانه يقبل منه الاسلام ولا سبيل الى دمه اتفاقا . ولكن هل يصير رقيقا أم يكون الامام فيه مخيرا بين الاسترقاق واللعن والفداء ؟ قولان للعلماء ^(٢) .

(١) راجع : سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع ، مرجع سابق ، ١ / ٩٧ ؛ النووي : روضة الطالين (ط) للكتب الاسلامي ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٥٠ ؛ الشيرازي : للذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٥ ، ٢٣٩ ؛ ابن قدامة : للنفى (ط) ١٩٨٣ ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ ، ٤٠٥ ؛ نيا بلي : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ؛ ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٢٢ - ٣٢٤ ؛ محمد تقي : حواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ١٢٠ ، ١٣٤ .

(٢) راجع سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع ، مرجع سابق ، ١ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ؛ النووي : روضة الطالين (ط) للكتب الاسلامي ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٥٢ ؛ الشيرازي : للذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٦ ؛ ابن قدامة : للنفى (ط) ١٩٨٣ ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٢ ، ٤٠٨ ؛ نيا بلي : الفراء : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ ، ١٤١ ؛ شمس الدين المنقسي : كتاب الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢١٤ ، ٢٢٩ - ٢٣٠ ؛ محمد تقي : حواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ١٢٤ ، ١٢٨ ؛ عبد العزيز صقر : فتاوة الجهاد في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

الخاتمة

المهدف الاساسى الذى حاولنا تحقيقه من خلال هذا البحث والخاص بموضوع التطوير لظاهرة العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية فى وقت الحرب هو اكتشاف المقومات الاساسية وبناء الاطار الفكرى والحركى للتكامل لموضوع البحث من منطلق الأصول وللصادر والخبرة التاريخية ، أى من خلال المصادر الذاتية الأولية ، وفى استقلال تام سواء عن المراجع الأجنبية التى تنطلق فى تصورها للموضوع من المفاهيم والمذركات الغربية ، أو عن المراجع الحديثة فى العالم الاسلامى والتى تنطلق هى الأخرى من التصور الذى ترسب فى أذهاننا وفكرنا المعاصر تحت تأثير التصور الغربى من ناحية ، والوضع للأساوى الذى يعيش فيه العالم الاسلامى من ناحية أخرى ، ثم الرغبة الملحة فى التوافق مع المجتمع الدولى ومع المفاهيم المستمدة من القانون الدولى العام الحديث من ناحية ثالثة .

سبق وذكرنا أن كلا النوعين من المراجع يفتقد للحيد الذى تتطلبه الدراسة العلمية ، كما أن أيا منهما لا يملك نظرية متكاملة فى الموضوع ، فضلا عن انطلاقه من مصادر ثانوية لاتعبر عن حقيقة التصور الأصولى المستهدف بالدراسة . إن التحليلات الغربية أو التى قام بها باحثون مسلمون فى الفترة الأخيرة ، وسواء كانت أكاديمية أو غير أكاديمية ، تجمع بينها صفة الاستسلام لاغراء الكتابة الدفاعية بمعنى تخليط الموضوع فى ضوء الالتزام بموقف الدفاع سواء عن الحضارة الغربية أو عن الحضارة الإسلامية فى مواجهة الاتهامات التى تشنها الدراسات الغربية ضد طبيعة العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية فى وقت الحرب . وبغض النظر عن الاختلاف فى الدوافع فإن النتيجة فى الحالتين واحدة وهى غياب الموضوعية والحيد ، ومعالجة الظاهرة لا من منطلق التأصيل العلمى أو التحليل المجرد وإنما من منطلق الدفاع العاطفى ، وعدم تقديم دراسة متكاملة عن الموضوع والتركيز فقط على تلك الجزئيات التى يتطلبها التزام موقف الدفاع .

فى ضوء هذه الحقيقة جاء العرض المتقدم للنصوص والوثائق والمسح الواسع والوصف العام لحقيقة وطبيعة العلاقات الخارجية بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول فى وقت الحرب وقفا للتصور الأصولى - لا القومى - الذى تعبر عنه الكتابات الغربية ولا الذاتى الذى تعبر عنه الكتابات الإسلامية الحديثة .

ومن هذا الجانب تكون الدراسة قد حققت هدفها الأساسى بتأكيد القدرة على اكتشاف وبناء التصور المرتبط بموضوع البحث من منطلق المصادر الأولية . التقاليد التاريخية وبما يجمعها أحدى الكتابات القليلة الأصلية التى تتبع من التقاليد العلمية وتعبر عن الأصالة الذاتية مما يسمح بالانتفاع بها فى التعرف على حقيقة الظاهرة موضع التحليل .

وبغض النظر عن نتائج هذه الدراسة في ضوء معضيات المصادر الأصولية ، وماذا كانت تنفق أو تختلف مع الصورة القومية التي ترسمها الكتابات الأجنبية أو الصورة الذاتية التي ترسبت في الكتابات الإسلامية المعاصرة ، فإن إحدى الملاحظات لغامة التي يتعين أن نشير إليها في هذا الموضوع أن التنظير السياسي العلمي - بلللول الدقيق هذه الكلمة - للعلاقات الخارجية للدولة الإسلامية في وقت الحرب من وجهة نظر الأصول هو الطريق الوحيد للتعرف على حقيقة وطبيعة هذه العلاقات . أما الاعتماد على فكر شكلي يقف أمام الظواهر الخارجية ويرتب النتائج على مقدمات لاصلة لها بالواقع فلا يقود الى معرفة علمية فضلا عن أثره للمعر في الإدراك الإسلامي . وعلى سبيل المثال فقد دأب الباحثون في مجال العلاقات الدولية في التقاليد العلمية المحلية على الانطلاق من المعطيات الفكرية الغربية باعتبارها تجريدات مثالية وعلمية وصالحة للتطبيق على كافة التقاليد والتجارب والظروف وصياغة أمانة لواقع الحضارة الغربية تم استنباطها بناء على الملاحظة والتجربة وباستخدام أساليب العلم في أقصى تطورات المعاصرة . وبناء عليه قالوا أن الأصل الذي تقوم عليه العلاقات الدولية في العالم للمعاصر هو السلم وأن الاتجاه المعاصر يرفض استعمال العنف في العلاقات الدولية ، فلما جاءت الأصول الإسلامية تقر عكس ذلك قاموا بإعادة تفسيرها وتأويلها حتى تتفق مع الاتجاه المعاصر أو اعتنروا عنها يربطها بفترة معينة أو بظروف خاصة . والغريب أن هذه المحاولة لوصف وتحليل وتفسير الظواهر المرتبطة بتقاليدنا الذاتية انطلقت من فكر غربي سطحي لاصلة له بالواقع الغربي للمعاصر . ولو تساءل الباحثون - في التقاليد العلمية المحلية - عن مدى مصلحية هذه التجريدات في التعبير عن الواقع الغربي الذي أقرزها أو مدى مطابقتها لحقيقة هذا الواقع لاكتشفوا أنها مجرد تجريدات مثالية لاصلة لها بالواقع الغربي ولا تعبر عن حقيقة الإدراك السياسي الغربي في هذه اللحظة .

إن تحليل الواقع المعاصر يثبت غلبة العداء في عالم العلاقات الدولية وأن البيئة الدولية صارت تنسم كتيبة حرب ، وأن السلام في الواقع الدولي بنا وكأنه على سبيل التناقض ونظرا لمصلحة طالبه^(١) . كما أن استقراء الخبرة التاريخية يؤكد أن المجتمع السياسي وفي جميع نماذجه التاريخية لم يتجرد في علاقاته الخارجية من وجوده المعنوي بما يعنيه ذلك من تأكيد الأبعاد الروحية والاخلاقية في حركته السياسية الخارجية . هذه الأبعاد - وبغض النظر عن مسمياتها - ليست سوى تعبير عن الوظيفة العقدية ، بمعنى أن تسعى الدولة لتحقيق مثالياتها السياسية والتي قد تأخذ شكل عقيدة منزلة أو مبدأ أو عقيدة سياسية أو غير ذلك ، وقد عرفت التقاليد اليهودية والمسيحية هذه الوظيفة منذ بدء عصر الرسالة وحتى هذه اللحظة .

(١) يشير الباحث إلى المقولة التي شاعت على لسان برنارد لويس ، وصمويل هتشنون حول صدام الحضارات . وهذه القضية سبق الإشارة إليها والمناقشات التي دارت حولها ضمن البحث الخاص بالأطوار المرجعي .

دلالة هذه الملاحظة على فكرنا المعاصر خطيرة اذ تعنى أنه فكر رعو وسطحي ويقوم على أفكار غير محصنة تجريبيا وليست اساسا للحركة ولاصلة لها بالواقع المعاصر أو الخيرة التاريخية . ومن ثم فهى أفكار لاتصلح للتفسير أو التطبيق .

ان هذا التفسير لتلك الجزئية المتعلقة بسبب او وظيفة الحرب فى التصور الاسلامى الاصولى هو الذى يفسر بدوره كل ماله صلة بقواعد سير القتال : فالدعوة الى الاسلام قبل مباشرة القتال ، وقبول اسلام من أسلم من المحاربة ، ومنح المحارب المشترك فرصة من جديد للاستماع الى الدعوة اذا طلب ذلك أثناء القتال ، وقبول اسلام الأسير . . هذه العناصر وغيرها من خصائص الحرب التى تنشعب بسبب الدين ولاموضع للحديث عنها فى الحرب الدفاعية . ولو اختزلنا وظائف الحرب فى التصور الاسلامى الاصولى فى مهمة الدفاع وحلها لأصبحت أغلب عناصر نظرية الحرب فى التصور الاصولى بلا معنى : فمن غير المعقول أن يرسل الحاكم الى أولئك الذين اعتنوا على أرضه من يدعوهم الى الاسلام وأن يكرر ذلك ثلاثة ايام ! ومن غير المعقول أن يطلب أحد الجند للعتدين الاجارة للاستماع الى الدعوة ! ولو كان القتال مجرد الاعتداء فما معنى الحديث عن عدم جواز قتل من أسلم من المحاربة حال القتال ! أو الحديث عن اسلام الأسير وحرمة دمه بسبب اسلامه ؟

وأخيراً ، فان هذا التفسير لسبب الحرب فى التصور الاسلامى الاصولى هو الذى يفسر فى النهاية مجموعة القيم والاحلاقيات التى تغلف استراتيجية التعامل مع غير المسلمين فى وقت الحرب : فالدعوة قبل القتال ، وعدم مباغته الطرف الآخر بالعنوان ، وتمكينه من التدبر واختيار الاسلام أو الاستعداد للقتال ، والنهى عن المثلة والتعذيب والتخريب ، واجارة من يطلب الاستماع الى الدعوة من جديد أثناء القتال ثم حمايته وحراسته وإعادةه الى مأمنه اذا فشل منطق الاتصال فى خلق القناعة من جديد ، وعدم الغرر بالطرف الآخر حتى لو غدر هو بهورد للمسلمين ، وعدم التخلل من العهود قبل انقضاء أجلها ، وعدم مباغته الطرف الآخر بعد انقضاء مدة العهد الا بعد النذ اليه واعلامه بانقضاء الأجل والتأكد من وصول خبر النذ الى أطراف بلاد العدو بحيث يصيروا على علم ببدء حالة الحرب ، وحسن معاملة الأسرى واطعامهم وكسوتهم وعدم التفريق بين أعضاء الأسرة الواحدة منهم ودعوتهم الى الاسلام وعدم اكرههم عليه والمن على من يرجى اسلامه منهم . ومنح الأمان للسفراء لاستمرار الجهود السلمية فى تحقيق غايات الدعوة ، ومنح الأمان للتجار لاستمرار تدفق مآتجاجة الشعوب من طعام وشراب وملبس ودواء وغيره خلال الحرب . . كل هذه العناصر لا توجد مجتمعة إلا فى المصادر والمفاهيم الاصولية الاسلامية وهى فى النهاية تمثل محور وفلسفة التعامل الاسلامى فى وقت الحرب وبها يتقيد التحرك الخارجى : فلو دخل للمسلمون دولة واستولوا على أرضها وقتلوا بعضاً من أهلها بلون تقديم الدعوة الى الاسلام لم يميز ذلك شرعاً وحكم فيه بالانسحاب من الأرض وإعادة الأموال الى أهلها ودفع التعويض عن القتل ثم الخروج الى حدود للدولة والبدء من جديد بدعوة شعبها

الى الاسلام وتغييره بين الاسلام أو الجزية - ان كان من أهل الكتاب - أو الاستعداد للقتال .
ولو اختاروا القتال ثم رأى أحدهم أو بعضهم أو كلهم أن يمنحوا فرصة أخرى للاستماع الى
الدعوة وجب اجابتهم الى ذلك . ولو استأنفوا القتال بعد ذلك فلما أوشك المسلمون أن يقضوا
عليهم أعلنوا اسلامهم وجب قبول ذلك منهم والامتناع عن قتلهم . ولو قتل الطرف الآخر
رسل المسلمين لم يجوز قتل رسلهم . ولو مثلوا يقتل المسلمين لم يجوز التمثيل بقتلاهم . ولو
غلبوا بيهود المسلمين لم يجوز القتل بيهودهم . ولو أساءوا معاملة أسرى المسلمين لم يجوز اساعة
معاملة أسرارهم وهكذا .

هذه القيم الاخلاقية والمثاليات الانسانية تعبر فى النهاية عن الحرب العادلة والفاضلة التى
تتحدث عنها المصادر الأصولية ، وعن علمية وانسانية وحضارية الدعوة الاسلامية، وعن ارتباط
الحرب الاسلامية والتصور الأصولى الاسلامى للعلاقات الخارجية للدولة الاسلامية فى وقت
الحرب بالغايات والمصادر الدينية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- ١- إبراهيم الدسوقي خميس ، تصوير القرآن لحوائب الجهاد ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الأزهر : كلية أصول الدين ، ١٩٧٤ .
- ٢- ابن أبي حمزة ، بهجة النفوس ، شرح مختصر البخارى ، (القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٣٤٩ هـ) .
- ٣- ابن أبى عاصم ، أبو بكر أحمد بن عمرو (٢٠٦ - ٢٨٧ هـ) ، كتاب الجهاد ، تحقيق : مساعد بن سليمان الراشد الحميد ، (المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم ، ١٩٨٩)
- ٤- ابن الأثير ، عز الدين أبو الحسن على بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى (ت ٦٣٠ هـ) ، الكامل فى التاريخ ، تحقيق أبو الفداء عبد الله القاضى ، (بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧) .
- ٥- ابن الأثير ، محمد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ) : جامع الأصول فى أحاديث الرسول ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، (بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٣) .
- ٦- ابن الأزرقي (ت ٨٩٦ هـ) ، بدائع السلك فى طبائع الملك ، تحقيق على سامى النشار ، (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٧) .
- ٧- ابن تيمية ، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم (٦١١ - ٧٢٨ هـ) ، السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، محمد أحمد عاشور (القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧١) .
- ٨- _____ ، الفتاوى الكبرى ، (القاهرة : مطبعة كردستان العلمية ، ١٣٢٩ هـ) .
- ٩- ابن حجر العسقلاني ، شهاب الدين أحمد بن على بن محمد (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) ، كتاب الجهاد والسير من كتاب فتح البارى ، (بيروت : دار البلاغة ، ١٩٨٥) .
- ١٠- _____ ، فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، مراجعة وضبط وتعليق : طه عبد الرؤف سعد ، ومصطفى محمد الهولوى ، والسيد محمد عبد المعطى ، (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٨) .
- ١١- ابن حزم الأندلسى ، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦ هـ) ، الإحكام فى أصول الأحكام ، تقديم إحسان عيسى ، (بيروت : دار الأفاق الجديدة ، ١٩٨٣) .

- ١٢- _____ ، في معرفة الناسخ والمنسوخ ، على هامش تفسير القرآن العظيم للإمامين الحليين : المحلى والسيوطى ، (القاهرة : مصطفى البانى الحلى ، د . ت) .
- ١٣- _____ ، المحلى ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، (القاهرة : مكتبة دار التراث ، د . ت)
- ١٤- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ) ، تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العرب وديوان المبتلى والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر ، (بيروت : مؤسسة جمال للطباعة والنشر ، د . ت) .
- ١٥- ابن الديبع الشيبانى ، عبد الرحمن بن على (ت ٩٤٤ هـ) ، تيسير الوصول إلى جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، (القاهرة : مصطفى البانى الحلى ، ١٩٦٨) .
- ١٦- _____ ، حقائق الأنوار ومطالع الأسرار فى سيرة النبى المختار صلى الله عليه وسلم وعلى آله المصطفين الأخيار ، تحقيق عبد الله ابراهيم الأنصارى ، (دمشق : مطبعة محمد هاشم الكيسى ، د . ت) .
- ١٧- ابن رجب الحلبى ، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد (٧٣٦ - ٧٩٥ هـ) : جامع العلوم والحكم ، تحقيق : محمد الأحمدي أبو النور ، (القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩٨٦) .
- ١٨- _____ ، الحكم الحديرة بالإذاعة من قول النبى صلى الله عليه وسلم : " بعثت بالسيف بين يدى الساعة " ، تقديم : محمد ناصر الدين الألبانى ، (القاهرة : دار مرجان للطباعة ، د . ت) .
- ١٩- ابن رشد ، محمد بن أحمد (ت ٥٢٠ هـ) ، كتاب المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات الشرعية لأمهات مسائلها المشكلات ، (القاهرة : مطبعة السعادة ، د . ت) .
- ٢٠- ابن رشد (الحفيد) ، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد (ت ٥٩٥ هـ) ، بداية المجهت ونهاية المقتصد ، (القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، د . ت) .
- ٢١- ابن سعد ، محمد (١٦٨ - ٢٣٠ هـ) ، الطبقات الكبرى ، (بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٠) .
- ٢٢- ابن سلامة ، هبة الله (ت ٤٠١ هـ) ، الناسخ والمنسوخ ، (القاهرة : مصطفى البانى الحلى ، ١٩٦٧) .

٢٣- ابن سيد الناس ، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد (٦٧١ - ٧٣٤ هـ) ، عيون الأثر
في فنون المغازي والشمال والسير ، ومعها : يجتلس الاجتلس لحل مشكلة سيرة ابن سيد
الناس لابن عبد الهادي ، (بيروت : دار الحلبي ، ١٩٧٤) .

٢٤- ابن عابدين ، محمد أمين ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، وعليه : حاشية رد المختار
للمؤلف نفسه ، (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٦) .

٢٥- ابن عابدين ، حاشية رد المختار ، علي : الدر المختار شرح تنوير الأبصار لابن عابدين ،
(القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٦) .

٢٦- ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ) ، النور في
اختصار المغازي والسير ، تخريج وتعليق : د . مصطفى ديب البغا ، (بيروت ،
دمشق : مؤسسة علوم القرآن ، د . ت) .

٢٧- ابن العربي ، أبو بكر محمد بن عبد الله (٤٦٨ - ٥٤٣ هـ) ، أحكام القرآن ، تحقيق :
علي محمد البجاولي ، (بيروت : دار الفكر ، د . ت) . طبعة أخرى (القاهرة :
عيسى البابي الحلبي ، ١٩٥٧) .

٢٨- ابن قدامة ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمود (ت ٦٣٠ هـ) ، المغني ، وإليه :
الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢ هـ) ، (بيروت : دار الكتاب العربي ،
١٩٨٣) . طبعة أخرى (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٧٢) .

٢٩- ابن قيم الجوزية ، شمس الدين محمد بن بكر بن أيوب بن سعد الزرعي المشقي (٦٩١
- ٧٥١ هـ) : أحكام أهل النعمة ، حققه وعلق حواشيه : صبحي الصالح ،
(بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨١) .

٣٠- _____ ، زاد المعاد في هدى خير العباد محمد صلى الله عليه وسلم ، (بيروت :
مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥) . طبعة أخرى (القاهرة : المطبعة المصرية ومكتبتها ، د . ت)

٣١- _____ ، طريق الهجرتين وباب السعادت ، حققه وراجعه : عبد الله بن إبراهيم
الأصناري (قطر : إدارة الشؤون الدينية ، ١٩٧٧) .

٣٢- ابن كثير ، عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر (٧٠١ - ٧٧٤ هـ) ، البداية والنهاية ،
(بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٥) . طبعة أخرى (القاهرة : دار الفكر العربي ،
١٩٣٢) .

٣٣- _____ ، تفسير القرآن العظيم ، (القاهرة : عيسى البابي الحلبي ، د . ت) .

٣٤- _____ ، قصص الأنبياء ، تحقيق : د . مصطفى عبد الواحد ، (القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ط ٢ ، د . ت) .

٣٥- _____ ، كتاب الاجتهاد في طلب الجهاد ، (القاهرة : جمعية النشر والتأليف الأزهرية ، ١٣٤٧ هـ) .

٣٦- ابن المبارك ، عبد الله (ت ١٨١ هـ) ، كتاب الجهاد ، تحقيق : نزيه حماد ، (القاهرة : مجمع البحوث الإسلامية ، ١٩٧٨) .

٣٧- ابن المرتضى ، أحمد بن يحيى (ت ٨٤٠ هـ) ، كتاب البحر الزخار الجامع لمناهب علماء الأمصار ، وبهامشه : كتاب جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار للعلامة المحقق محمد بن يحيى بهران الصعدي (ت ٩٥٧ هـ) ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٥) .

٣٨- ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبة (٦٣٠ - ٧١١ هـ) ، لسان العرب ، تحقيق : عبد الله على الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشافلي ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩) .

٣٩- ابن النجار ، محمد أحمد الفتوحى الحلبى المصرى (ت ٩٧٢ هـ) ، منتهى الارادات فى مجمع المقنع ، تحقيق : عبد الغنى عبد الحائق ، (القاهرة : مكتبة دار العروة ، د . ت) .

٤٠- ابن هشام ، أبو محمد عبد الملك (ت ٢١٣ هـ) ، السيرة النبوية ، تقديم وتعليق وضبط : طه عبد الرؤوف سعد ، (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٨) .

٤١- أبو حيان الأنلسى ، محمد بن يوسف (٦٥٤ - ٧٥٤ هـ) ، تفسير البحر المحيط ، وبهامشه : تفسير النهر الماد من البحر لأبى حيان نفسه ، وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفى النحوى تلميذ أبى حيان (٦٨٢ - ٧٤٩ هـ) ، (بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٣) . طبعة أخرى (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨) .

٤٢- أبو السعود ، محمد بن محمد العمادى (ت ٩٥١ هـ) ، تفسير أبى السعود المسمى بإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، (القاهرة : دار المصنف ، د . ت)

٤٣- أبو السعود ، تفسير أبى السعود ، فى : جامع التفسير ، إعداد نخبة من العلماء (القاهرة : جريدة النور) .

٤٤- أبو عبيد ، القاسم بن سلام (١٥٧ - ٢٢٤ هـ) ، كتاب الأموال ، تحقيق : محمد خليل هراس ، (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٦٨) .

- ٤٥- أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن الفراء ، الأحكام السلطانية ، صححه وعلق عليه : محمد حامد الفتى ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، د . ت) . طبعة أخرى (القاهرة : مصطفى الباني الحلبي ، ١٩٣٨) .
- ٤٦- أبو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم (١١٣ - ١٨٢ هـ) ، كتاب الخراج ، (القاهرة : المطبعة السلفية ومكبتها ، ١٣٩٦ هـ) ،
- ٤٧- أحمد زكي صفوت ، جمهرة خطب العرب في العصور الزاهرة ، الجزء الأول : العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام ، (القاهرة : مصطفى الباني الحلبي ، ١٩٦٢) .
- ٤٨- أحمد عبد العليم البردوني ، المختار من كتاب عيون الأخبار لابن كية الدينوري ، (القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، د . ت) .
- ٤٩- أحمد عطية الله ، حوليات الإسلام ، (القاهرة : دار التراث ، ١٩٨٠) .
- ٥٠- الألباني ، محمد ناصر الدين ، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشئ من فقهها وفوائدها ، (بيروت ، دمشق : المكتب الإسلامي ، ١٩٨٥) .
- ٥١- _____ ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ، (الرياض : مكتبة المعارف ، ١٩٨٨) .
- ٥٢- _____ ، صحيح الترغيب والترهيب للحافظ المنذرى ، (بيروت ، دمشق : المكتب الإسلامي ، ١٩٨٦) .
- ٥٣- _____ ، صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) للسيوطي ، (بيروت ، دمشق : المكتب الإسلامي ، ١٩٨٦) .
- ٥٤- _____ ، صحيح سنن ابن ماجه ، (بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٩٨٦) .
- ٥٥- _____ ، ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) للسيوطي ، (بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٩٧٩) .
- ٥٦- الألويسي ، السيد موسى (١٢١٧ - ١٢٧٠ هـ) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني المشتهر بتفسير الألويسي ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ط ٢ ، د . ت)
- ٥٧- _____ ، تفسير الألويسي ، في : جامع التفسير (القاهرة : جريدة النور) .
- ٥٨- البايرتي ، محمد بن محمود (ت ٧٨٦ هـ) ، شرح العناية ، على : الهداية للمرغيناني . مع : فتح القدير لابن الهمام وحاشية سعدى حلي ، (القاهرة : مصطفى الباني الحلبي ، ١٩٧٠)

- ٥٩- الباجي ، المتقى شرح موطأ مالك ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٣٣٢هـ).
- ٦٠- بطرس البستاني ، كتاب قطر المحيط ، (بيروت : مكتب لبنان ، ١٨٦٩) .
- ٦١- البطلوسى ، أبو محمد عبد الله بن السيد (ت ٥٢١ هـ) ، كتاب التبيين على الأسباب التى أوجب الاختلاف بين المسلمين فى آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم ، تحقيق وتعليق : أحمد حسن كحل ، حمزة عبد الله انشترى ، (القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٨)
- ٦٢- البلاخرى ، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩ هـ) ، كتاب فروع البلدان ، نشرة ووضع ملحقه ونهارسه : صلاح الدين المنجد ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٧)
- ٦٣- البهوتى ، منصور بن يونس بن اندريس (١٠٠٠ - ١٠٥١ هـ) ، شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق لولى النهى لشرح منتهى ، (القاهرة : المكتبة السلفية ، د.ت)
- ٦٤- البوطى ، محمد سعيد رمضان ، فقه السيرة - دراسات منهجية علمية لسيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم وما تنطوى عليه من عظائم ومبادئ وأحكام ، (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨) .
- ٦٥- الجبى العاملى ، الروضة البهية شرح اللمعة المنشقة ، (القاهرة : دار الكتاب العربى ، ١٣٧٨ هـ) .
- ٦٦- الحصص ، أحمد بن على الرازى (ت ٣٧٠ هـ) ، أحكام القرآن ، تحقيق : محمد الصادق القمحلى ، (القاهرة : دار المصحف ، ط ٢ ، د . ت) .
- ٦٧- الجوينى ، أبو المعالى الشهير بإمام الحرمين (ت ٤٧٨ هـ) ، غياث الأمم فى التياث الظلم ، تحقيق ودراسة : مصطفى حلمى ، فؤاد عبد المنعم أحمد ، (الاسكندرية : دار الدعوة ، ١٤٠٠ هـ) .
- ٦٨- الجيوشى ، محمد ابراهيم ، دراسات قرآنية ، (القاهرة : معهد الدراسات الإسلامية ، ١٩٧٩) .
- ٦٩- حامد ربيع (الدكتور) ، محاضرات فى النظرية السياسية ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ، ١٩٧٨ - ١٩٧٩) .
- ٧٠- _____ ، نظرية القيم السياسية ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ، ١٩٧٦ - ١٩٧٧)
- ٧١- حامد محمد على جريشة ، آيات الجهاد فى القرآن الكريم ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الأزهر : كلية أصول الدين ، ١٩٧٤) .

- ٧٢- حسن كامل المطلوى ، فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك ، (القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩٧٣) .
- ٧٣- الحصنى النمى ، أبو بكر بن محمد الحسى ، كفاية الأختار فى حل غاية الاختصار ، (الدوحة : الشئون الدىة بدولة قطر ، د . ت) .
- ٧٤- حوى ، سعبد ، الاساس فى التفسىر ، (القاهرة : دار السلام ، ١٩٨٥) .
- ٧٥- _____ ، الرسول ، (القاهرة : مكبة وهىة ، ١٩٨٢) .
- ٧٦- الخازن ، علاء الدىن بن على بن محمد بن ابراهىم البغدادى (ت ٧٤١ هـ) ،
- لباب التأوىل فى معانى التزىل ، (بىروت : دار المعرفة ، د . ت) .
- ٧٧- الخرشى ، محمد بن عبد الله بن على (ت ١١٠١ هـ) ، حاشىة الخرشى ، على : مختصر سىدى خلىل . ومعها حاشىة العلوى ، (بىروت : دار صادر ، د . ت)
- ٧٨- الخطائى ، أبو سلیمان أحمد بن محمد (ت ٣٨٨ هـ) ، معالم السنن - شرح سنن أبى دود ، (بىروت : المكبة العلمىة ، ١٩٨١) .
- ٧٩- الدردىر ، أحمد بن محمد بن أحمد العلوى ، الشرح الكبىر ، وبهامشه : حاشىة الدسوقى ، (القاهرة : مصطفى البابى الحلى ، د . ت)
- ٨٠- الرازى ، أبو محمد عبد الرحمن (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ) ، علل الحدیث ، (بىروت : دار المعرفة ، ١٩٨٥) .
- ٨١- الرازى ، فخر الدىن محمد بن عمر (٥٤٤ - ٦٠٤ هـ) ، التفسىر الكبىر ومفاتیح الغیب المشتهر بتفسىر الرازى ، (بىروت : دار الفكر ، ١٩٨٥) . طبعه أعصرى (طهران : دار الكتب العلمىة ، ط ٢ ، د . ت) .
- ٨١- _____ ، تفسىر الرازى ، فى : جامع التفساىر ، (القاهرة : جریة النور) .
- ٨٣- الرشیدى ، أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المغربى (ت ١٠٩٦ هـ) ، حاشىة الرشیدى ، على : نهایة المحتاج الى شرح المنهاج لابن شهاب الدىن الرملى ، (القاهرة : مصطفى البابى الحلى ، ١٩٦٧) .
- ٨٤- الرملى ، محمد بن أبى العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدىن المنوفى المصرى الانصارى الشهىر بالشافعى الصغىر (ت ١٠٠٤ هـ) ، نهایة المحتاج الى شرح المنهاج ، وعلیه : حاشیتا الشیراملسى والرشیدى ، (القاهرة : مصطفى البابى الحلى ، ١٩٦٧) .

٨٥ - الزمخشري ، محمود بن عمر (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ) ، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقول في وجوه التأويل ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٨٦) ، طبعة أخرى (القاهرة : مصطفى الباني الحلبي ، ١٩١٦) .

٨٦ - _____ ، الكشف ، في جامع التفاسير ، (القاهرة : حريية النور) .

٨٧ - السرخسي ، محمد بن أحمد (ت ٤٨٣ هـ) ، شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ) ، تحقيق : صلاح الدين المنجد ، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد المخطوطات العربية ، ١٩٧١) .

٨٨ - _____ ، كتاب المبسوط ، (بيروت : دار المعرفة ، ط ٢ ، دت) .

٨٩ - سعدى أبو جيب ، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي ، (اللوحة : إدارة إحياء التراث الإسلامي بلولة قطر ، ١٩٨٥) .

٩٠ - سعدى حلي ، سعد الدين بن عيسى المفتي (ت ٩٤٥ هـ) ، حاشية سعدى حلي ، مع : فتح القدير لابن الهمام ، وشرح العناية للبارتري ، على : الهداية للمرغيناني ، (القاهرة : مصطفى الباني الحلبي ، ١٩٧٠) .

٩١ - سعد حسين منصور (الدكتور) ، التقييم الخلقية في الخطابة العربية ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب - فرع الإسكندرية ، ١٩٧٩) .

٩٢ - سيد قطب ، في ظلال القرآن ، (بيروت : دار الشروق ، ط ٨ ، ١٩٧٩) .

٩٣ - السيوطي ، جلال الدين ، تاريخ الخلفاء ، (القاهرة : مكتبة الفجالة الجديدة ، ١٩٦٩) .

٩٤ - _____ ، تنوير الحوالك - شرح على موطأ مالك ، (بيروت : المكتبة الثقافية ، ١٩٨٤) .

٩٥ - الشافعي ، محمد بن إدريس (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) احكام القرآن ، جمع : أبيهقي أنيسابوري ، تقديم : محمد زاهد بن الحسن الكوثري . كتب الهوامش : عبد الغني عبد الخالق ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٠) .

٩٦ - الشافعي ، الأم ، (بيروت : دار المعرفة ، ١٩٧٣) .

٩٧ - الشامي ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الصالحى الدمشقي (ت ٩٤٢ هـ) ، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد وذكر فضائله وإعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد ، وهي المعروفة بالسيرة الشامية ، مخطوط (القاهرة : ج ٢ : المكتبة الأزهرية ، الفن : تاريخ ، الرقم الخاص : ٧٤ ، الرقم العام : ٣١٦٩ . ج ٣ : دار الكتب المصرية ، الفن : تاريخ ، الرقم : ١٢٠) .

- ٩٨ - الشيراملسى ، على بن على : حاشية الشيراملسى على نهاية المحتاج الى شرح المنهاج لابن شهاب الدين الرملى ، (القاهرة ، مصطفى البابى الحطى ، ١٩٦٧) .
- ٩٩ - الشريف الرضى ، محمد بن الحسن ، نهج البلاغة من كلام أمير المؤمنين على بن ابي طالب ، شرح الشيخ محمد عبده ، تحقيق وتعليق محمد أحمد عاشور ، محمد ابراهيم البنا ، (القاهرة ، دار الشعب ، د.ت) .
- ١٠٠ - الشعرانى ، عبد الوهاب ، الميزان ، (القاهرة ، المطبعة الأزهرية ، ١٩٣٢) .
- ١٠١ - الشنقيطى ، محمد الامين بن محمد المختار ، اضاء البيان فى ايضاح القرآن بالقرآن ، (بيروت ، عالم الكتب ، د.ت) .
- ١٠٢ - الشوكاتى ، محمد بن على بن محمد ، فتح القدير الجامع بين فنى الرواية و الدراية من علم التفسير ، (بيروت ، خطر الفكر ، ١٩٨٣) .
- ١٠٣ - _____ ، نيل الاوطار شرح متقى الاخير من احاديث سيد الاخير ، (القاهرة ، مكتبة الدعوة الاسلامية ، د.ت) .
- ١٠٤ - الشيرازى ، ابراهيم بن على بن يوسف الفيروزآبادى ، المهذب فى فقه ملهيب الامام الشافعى ، (القاهرة ، عيسى البابى الحطى ، د.ت) .
- ١٠٥ - الصابونى ، محمد على ، روائع البيان تفسير آيات الاحكام من القرآن ، (دمشق ، مكتبة الفزالى ، ١٩٧٧) .
- ١٠٦ - _____ ، صفوة التناسير ، (الدوحة ، الشئون الدينية بولاية قطر ، ١٩٨١) .
- ١٠٧ - الصنعاني ، محمد بن اسماعيل (١٠٥٩ - ١١٨٢ هـ) ، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلانى ، راجعه : محمد خليل هراس ، (القاهرة : مكتبة الجمهورية العربية ، د.ت) .
- ١٠٨ - الطبرانى ، أبو القاسم سليمان بن أحمد (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ) ، المعجم الكبير ، تحقيق : حمدى عبد المجيد السلفى ، (بغداد ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، ١٩٨٥)
- ١٠٩ - الطبرى ، أبو جعفر محمد بن جرير (٢٢٤ - ٣١٠ هـ) ، تاريخ الطبرى المعروف بتاريخ الأمم والملوك ، (بيروت : مؤسسة الاعلمى للمطبوعات ، ١٩٨٣) ، طبعة أخرى (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٢) .
- ١١٠ - _____ ، تفسير الطبرى : جامع البيان عن تأويل آى القرآن ، حققه وخرج أحاديثه : محمود محمد شاكر ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٤) .

- ١١١ - _____ ، تفسير الطبري ، في : جامع التفسير ، (القاهرة : جريدة النور) .
- ١١٢ - _____ ، كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين من كتاب اختلاف الفقهاء ، عني بنشره : يوسف شاحت ، (ليدن ، ١٩٣٣) .
- ١١٣ - الطوسي ، تفسير التبيان ، (بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ١٩٦٥) .
- ١١٤ - عبد الحليم عويس (الدكتور) ، ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري ، (القاهرة : الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٨٨) .
- ١١٥ - عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ، فتح المعجد شرح كتاب التوحيد ، (المدينة المنورة : المكتبة السلفية ، ط ٦ ، ١٩٧٧) .
- ١١٦ - عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١هـ) ، المصنف ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، (بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٩٧٢) .
- ١١٧ - عبد العزيز صقر ، نظرية الجهاد في الإسلام - حول تأصيل المفاهيم والمقومات الأساسية في التقاليد الأولى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣) .
- ١١٨ - عبد الله البستاني اللبناني ، معجم فاكهة البستان ، (بيروت : المطبعة الأمريكية ، ١٩٣٠) .
- ١١٩ - عبد الله عبد الحي محمد ، الدعوة الإسلامية وموقفها من القتال ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الأزهر : كلية أصول الدين ، د. ت) .
- ١٢٠ - العُتْلُونِي ، إسماعيل بن محمد (ت ١١٦٢ هـ) ، كشف الغطاء ومزيل الإلباس مما اشتهر من الأحاديث على لسانه الناس ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٨) .
- ١٢١ - العلوي ، علي بن أحمد الصعدي (ت ١١٨٩ هـ) ، حاشية العلوي ، مع : حاشية الخروشي ، علي : مختصر سيدي خليل ، (بيروت : دار صادر ، د. ت) .
- ١٢٢ - علي أبو الحسن المالكي ، كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني ، ومعها : حاشية العلوي ، (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، د. ت) .
- ١٢٣ - علي الطنطاوي ، ناجي الطنطاوي ، اختبار عمر وأختبار عبدالله بن عمر ، (بيروت ، دمشق : المكتب الإسلامي ، ١٩٨٣) .
- ١٢٤ - العيني ، أبو محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ) ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، المسمى بالعيني على البخاري ، (بيروت : دار الفكر ، د. ت) .

١٢٥ - القاسمي ، محمد جمال الدين (١٢٣٨ - ١٣٣٢هـ) ، تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل ، (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨) .

١٢٦ - قاضيخان ، محمود الأوز جندی ، فتاوى قاضيخان المشهورة بالفتاوى الخانية ، على هامش : الفتاوى الهندية في مذهب أبي حنيفة ، (بيروت : دار المعرفة ، ط ٣ ، ١٩٧٣)

١٢٧ - القنوري البغلدي ، أحمد بن محمد (ت ٨٤٢هـ) ، الكتاب ، وعليه : الباب في شرح الكتاب لعبد الغني الغني الممشقي الميلاني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، (بيروت : دار الحديث ، ط ٤ ، ١٩٧٩) .

١٢٨ - القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ) ، تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق : أبو إسحاق إبراهيم أطفيش ، (القاهرة : دار الكتب المصرية ، د. ت.) . طبعة أخرى (القاهرة : دار الشعب ، د. ت.)

١٢٩ - ——— ، تفسير القرطبي ، في جامع التفسير ، (القاهرة : جريدة النور) .

١٣٠ - القنوجي ، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسين (ت ١٣٠٧هـ) ، الروضة الندية شرح الدرر البهية ، حققه وراجعه : عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، (النوحة : إدارة إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٨٧) . طبعة أخرى (القاهرة : دار التراث ، د. ت.)

١٣١ - القنوجي ، عون الباري لحل أدلة صحيح البخاري شرح التحرير الصريح ، (النوحة : مطابع قطر الوطنية ، ١٩٨٤) .

١٣٢ - الكاساني ، أبو بكر بن مسعود (ت ٥٨٧هـ) ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، قُتِمَ له وعُرج أحاديثه : مختار عثمان ، (القاهرة : زكريا على يوسف ، ١٩٨٦) .

١٣٣ - كامل سلامة النفس (الدكتور) ، العلاقات الدولية في الإسلام على ضوء الإعجاز البياني في سورة التوبة ، (مجلة : دار الشروق ، ط ١ ، ١٩٧٦) .

١٣٤ - الكاتلهولي ، محمد يوسف ، حياة الصحابة ، (القاهرة : مكتبة الدعوة الإسلامية - شباب الأزهر الشريف ؛ حلب : دار الوعي ، ١٩٧٩) طبعة أخرى (بيروت : دار المعرفة ، د. ت.) .

١٣٥ - كمال الدين بن الهمام ، محمد بن عبد الواحد السيواسي السكلري (ت ٦٨١هـ) ، شرح فتح القدير ، مع : شرح العناية للبايزي وحاشية سعدى حلبى ، على : فهناية للمريغيناني ، (القاهرة : مصطفى الباي حلبى ، ١٩٧٠) .

١٣٦ - الكوهجى ، عبد الله بن الشيخ حسن الحسن ، زاد المحتاج بشرح المنهاج ، حققه وراجعه : عبد الله بن إبراهيم الأنصارى ، (الدوحة : الشئون الدينية بدولة قطر ، ط ١ ، د. ت.) .

١٣٧ - الكيراتوى ، محمد رحمة الله بن خليل الرحمن العثمانى (١٢٣٣ - ١٣٠٨ هـ) ، إظهار الحق ، (الدوحة : الشئون الدينية بدولة قطر ، ١٩٨٠) .

١٣٨ - مالك بن أنس الأصبحى (٩٣ - ١٧٩ هـ) ، المئونة الكبرى - رواية الإمام سحنون بن سعيد التوحى عن الإمام عبد الرحمن ابن القاسم العتقى ، (القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٣ هـ - دكر صاخر) .

١٣٩ - مالك بن أنس ، الموطأ ، صححه ورقمه أحاديثه وعلّق عليه : محمد فواد عبد الباقي ، (القاهرة : دار الشعب ، د. ت.) .

١٤٠ - الماوردى ، أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ) ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، راجعه : محمد فهمى السرجانى ، (القاهرة : المكتبة التوفيقية ، ١٩٧٨) .

١٤١ - الماوردى ، الحاوى الكبير ، (مخطوط) ، (القاهرة : دار الكتب المصرية ، فقه : شافعى ، رقم : ٨٢) .

١٤٢ - مجمع البحوث الإسلامية ، الجهاد - كتاب المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة : مجمع البحوث الإسلامية ، ١٩٦٨) .

١٤٣ - مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، إخراج : إبراهيم أنيس ، عبد الحليم منتصر ، عطية الصوالحي ، محمد خطف الله أحمد ، (الدوحة : إدارة إحياء التراث الإسلامى ، ١٩٨٥) .

١٤٤ - محمد أبو زهرة ، نظرية الحرب فى الإسلام ، فى : المجلة المصرية للقانون الدولى ، (القاهرة : الجمعية المصرية للقانون الدولى ، ١٩٥٨) .

١٤٥ - محمد بن عبد الرحمن الدمشقى الحمانى الشافعى ، رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة ، على هامش : كتاب الميزان للشعرانى ، القاهرة : المطبعة الأزهرية ، ط ٤ ، ١٩٣٢) .

١٤٦ - محمد حميد الله الحيلر آبادى (الدكتور) ، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة ، (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٦) .

١٤٧ - محمد رشيد رضا (١٢٨٢ - ١٣٥٤ هـ) ، تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار ، (القاهرة : مطبعة المنار ، ط ١ ، ١٣٤٦ هـ) .

- ١٤٨ - _____ : تفسير المنار ، فى جامع التفاسير ، (القاهرة : جريدة النور) .
- ١٤٩ - محمد الشربيني الخطيب ، معنى المحتاج إلى معرفة معانى الفاظ المنهاج ، على : المنهاج للنوى ، (القاهرة : مصطفى البابى الحلبي ، ١٩٥٨) .
- ١٥٠ - محمد طاهر درويش (الدكتور) ، الخطابة فى صدر الإسلام ، الجزء الأول : العصر الدينى - عصر البعثة الإسلامية ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥) .
- ١٥١ - محمد طلعت الغنيمى (الدكتور) ، قانون السلام فى الإسلام - دراسة مقارنة ، (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٩) .
- ١٥٢ - محمد طه بلوى (الدكتور) ، النظرية السياسية - النظرية العامة للمعرفة السياسية ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨٦) .
- ١٥٣ - محمد عزة دروزة ، التفسير الحديث - السور مرتبة حسب النزول ، (القاهرة : مصطفى البابى الحلبي ، ١٩٦٣) .
- ١٥٤ - محمد فؤاد عبد الباقي ، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، (القاهرة : دار الحديث ، ١٩٨٦) .
- ١٥٥ - محمد منير بن عبده أغا الممشقى الأزهري ، الترغيب والترهيب من القرآن الحكيم ، على هامش : الترغيب والترغيب للمنلوى ، (القاهرة : مكتبة الدعوة الإسلامية ، شباب الأزهر الشريف ، د. ت) .
- ١٥٦ - المراغى ، أحمد مصطفى ، تفسير المراغى ، فى : جامع التفاسير ، (القاهرة : جريدة النور) .
- ١٥٧ - المرغيناني ، على بن أبى بكر (ت ٥٩٣ هـ) ، الهداية شرح بداية المبتدى ، وعليها : فتح القدير لابن الهمام ، وشرح العناية للبايزي ، وحاشية سعدى حلبى ، (القاهرة : مصطفى البابى الحلبي ، ط ١ ، ١٩٧٠) .
- ١٥٨ - المروزى ، ابوبكر أحمد بن على بن سعيد الأموى (٢٠٢ - ٢٩٢ هـ) ، مسند ابى بكر الصديق ، حققه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه : شعب الأرناؤوط ، (دمشق : المكتب الإسلامى ، ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ) .
- ١٥٩ - مصطفى زيد (الدكتور) ، النسخ فى القرآن الكريم ، (بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٩٧١) .

١٦٠ - مصطفى محمود منجود ، الفتحة الكبرى والعلاقة بين القوى السياسية في صلب الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤) .

١٦١ - المقدسى ، شمس الدين ، كتاب الفروع ، (بيروت : عالم الكتب ، ط ٤ ، ١٩٨٤) .

١٦٢ - المقدسى ، موسى بن أحمد الحجاوى (ت ٩٦٨ هـ) ، الإقناع ، تصحيح وتعليق : عبد اللطيف محمد موسى السبكى ، (القاهرة : دار المعرفة للطباعة والنشر ، د. ت)

١٦٣ - المنرى ، زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله بن سلامة أبو محمد (٥٨١ - ٦٥٦ هـ) ، مختصر صحيح مسلم ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألبانى ، (الكويت : وزارة الأوقاف ، ط ٣ ، ١٩٧٩) .

١٦٤ - الميدانى ، عبد الغنى الغنيمى الدمشقى ، الباب فى شرح الكتاب ، على : المختصر المشتهر باسم : الكتاب ، لأحمد بن محمد القلورى البغدادى ، حققه وعلّق حواشيه : محمد محى الدين عبد الحميد ، (بيروت : دار الحديث ، ط ٤ ، ١٩٧٩) .

١٦٥ - النحفى ، محمد حسن (ت ١٢١٦ هـ) ، جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام ، (بيروت : دار إحياء التراث العربى ، ١٩٨١) .

١٦٦ - نخبة من العلماء ، جامع التفسير فى تفسير القرآن الكريم ، جمعه نخبة من علماء المسلمين من التفسير التالية : الطبرى ، الفخر الرازى ، الكشاف ، القرطبى ، ابن كثير ، الألوسى ، أبو السعود ، الجواهر ، المراغى ، المنار ، فى ظلال القرآن ، التفسير الواضح . (القاهرة : جريدة النور) .

١٦٧ - النسفى ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود (ت ٧٠١ هـ) ، تفسير النسفى ، (بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٩٨٢) .

١٦٨ - نظام (الشيخ) وجماعة من علماء الهند ، الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية فى مذهب أبى حنيفة النعمان ، (القاهرة : المطبعة الأميرية ، د. ت) .

١٦٩ - النووى ، محى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف (٦٣١ - ٧٦٦ هـ) ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ، (بيروت ، دمشق : المكتب الإسلامى ، ١٩٨٥) . طبعة أخرى (المكتب الإسلامى ، ١٣٨٦ هـ) .

١٧٠ - _____ ، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، (القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي ، د. ت) .

١٧١ - _____ ، شرح صحيح مسلم ، (القاهرة : المطبعة المصرية ومكتبتها ، د. ت)

- ١٧٢ - _____ ، المنهاج ، وعليه : معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، شرح الشيخ محمد الشربيني الخطيب ، (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٥٨)
- ١٧٣ - الهروري ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، غريب الحديث ، (بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط ١ ، ١٩٧٦) .
- ١٧٤ - الهندي ، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين البرهان قزويني (ت ٩٧٥ هـ) ، كتر العمال في سنن الأفعال والأفعال ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٩) .
- ١٧٥ - الهيثمي ، أحمد بن حجر (ت ٩٧٤ هـ) ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، وعليه : حاشية الشرواني وحاشية ابن قاسم العبادي ، (بيروت : دار صادر ، د. ت) .
- ١٧٦ - _____ ، فتح الحواد بشرح الإرشاد ، على : الإرشاد لشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر الشهير بابن المقرئ اليمنى الشافعي (ت ٨٣٧ هـ) ، (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٢٨) .
- ١٧٧ - الهيثمي ، نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، (القاهرة : مكتبة المقلبي ، د. ت) .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

181 - Peters , Rudolph : Islam and Colonialism - The Doctrine of Jihad in Modern History , (The Hague : Mouton Publishers , 1979) .

إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً - سلسلة إسلامية المعرفة

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الرجز في إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق عمل بعض مؤشرات الفكر الإسلامي، (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م). أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر.
- نهر نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شايرا، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وواجهه الدكتور رفيع المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة (متنقة ومزينة)، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- نهر علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، (دار البشير/ عمان الأردن) (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفاتر، الرياض، (١٤١٠هـ / ١٩٩١م).
- ثرائنا الفكري، للشيخ محمد الفوزلي، الطبعة الثانية، (متنقة ومزينة) (١٤١٢هـ / ١٩٩١م).
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثالثة (متنقة ومزينة) (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- إصلاح الفكر الإسلامي، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث الندوة المشتركة بين مركز صالح عبدالعزيز كامل للأبحاث والدراسات/ بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- ابن تيمية وإسلامية المعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

ثانياً - سلسلة إسلامية الثقافة

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثانية (متنقة ومزينة) (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).

ثالثاً - سلسلة قضايا الفكر الإسلامي

- حجية السنة، للشيخ عبد الغني عبد الحلق، الطبعة الثالثة، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).
- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الخامسة (متنقة ومزينة) (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- كيف نتعامل مع القرآن: مدارة مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- حول تشكيل العقل المسلم، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- المسلمون والديال الحضاري للأستاذ حيدر القدير، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- مشككتان وقرأة فيهما للأستاذ طارق البشري والدكتور طه جابر العلوانى، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- حقوق المواطنة، حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، للأستاذ راشد الغنوشي، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- رابعاً - سلسلة المنهجية الإسلامية**
- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي،
- الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، (١٤١١هـ/١٩٩٠م).
- الجزء الثاني: منهجية العلوم الإسلامية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الجزء الثالث: منهجية العلوم التربوية والنفسية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- مجلد الأعمال الكاملة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- في المنهج الإسلامي: البحث الأصلي مع المناقشات والتعقيبات، الدكتور محمد عمارة، (١٤١١هـ/١٩٩١م).
- خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستفراء والتأصيل للأستاذ نصر محمد عاروف، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- خامساً - سلسلة أبحاث علمية**
- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلوانى، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- التفكير من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدري، الطبعة الثالثة، (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- العلم والإيمان: مدخل إلى نظرية المعرفة في الإسلام، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة

الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- فلسفة التنمية، رؤية إسلامية، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- روح الحضارة الإسلامية، للشيخ محمد الفاضل بن عاشور، ضبطها وقدم لها عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، للدكتور عبد المجيد النجار، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سادساً - سلسلة المحاضرات

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سابعاً - سلسلة رسائل إسلامية المعرفة

- خواطر في الأزمة الفكرية والمآزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- الأسس الإسلامية للعلم، للدكتور محمد معين صديقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- قضية التنجيم في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- أزمة التعليم المعاصر وحلها الإسلامية، للدكتور زغلول واهب النجار، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

ثامناً - سلسلة الرسائل الجامعية

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الريسوني، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمباعدة، للأستاذ محمد محمد إمرزيان، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- المقاصد العامة للشريعة: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظور الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثالثة، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- القرآن والنظر العقلي، للدكتورة فاطمة إسماعيل، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، للدكتور عبدالرحمن زيد الزيندي، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجع الكرد، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور،

(١٩٩٣/هـ١٤١٣م).

- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، للدكتور سليمان الخطيب، (١٩٩٣/هـ١٤١٣م).

- الاشتغال في القرآن الكريم، للدكتور محمد جابر الفياض، الطبعة الثالثة (١٩٩٤/هـ١٤١٥م).

- الأمثال في الحديث الشريف، للدكتور محمد جابر الفياض، (١٩٩٤/هـ١٤١٤م).

- تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، للأستاذ إبراهيم المُنْجَلِي، (١٩٩٤/هـ١٤١٥م).

تاسعاً - سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات

- الكشف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم، للأستاذ محيي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٩٩٤/هـ١٤١٥م).

- الكشف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٩٩٤/هـ١٤١٥م).

- الفكر التربوي الإسلامي، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثالثة (متقنة ومزينة) (١٩٩٤/هـ١٤١٥م).

- قائمة مختارة: حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة، للأستاذ محي الدين عطية، (١٩٩٢/هـ١٤١٣م).

- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد، الطبعة الثالثة (متقنة ومزينة) (١٩٩٥/هـ١٤١٥م).

- دليل الباحثين إلى التربية الإسلامية في الأردن، للدكتور عبد الرحمن صالح عبدالله، (١٩٩٣/هـ١٤١٤م).

- دليل مستخلصات الرسائل الجامعية في التربية الإسلامية بالجامعات المصرية والسعودية، للدكتور عبد الرحمن النقيب، (١٩٩٣/هـ١٤١٤م).

- الدليل التصنيفي: لموسوعة الحديث النبوي الشريف ورجاله، إشراف الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، (١٩٩٤/هـ١٤١٤م).

عاشراً - سلسلة تهسير التراث

- كتاب العلم، للإمام النسائي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، الطبعة الثانية، (١٩٩٤/هـ١٤١٥م).

حادي عشر - سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير

- هكذا ظهر جبل صلاح الدين... وهكذا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الطبعة الثانية (متقنة ومزينة)، (١٩٩٤/هـ١٤١٥م).

ثاني عشر - سلسلة المفاهيم والمصطلحات

- الحضارة - الثقافة - المدنية ودراسة لمسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثانية، (١٩٩٤/هـ١٤١٥م).

الموزعون المعتمدون لإصدارات المعهد

المنشأة العربية السعودية: دار العالمية للكتاب الإسلامي من. ب. 55195 الرياض 11534
هاتف: 465-0818 (966-1) فاكس: 463-3489 (966-1)



المنشأة الأثرية الهاشمية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي من. ب. 9489 - عمان
هاتف: 639-992 (962-6) فاكس: 611-420 (962-6)

أبناؤنا: المكتب العربي المنشد من. ب. 135788 بيروت
هاتف: 807-779 (961-1) 860-184 (961-1) فاكس: 478-1491 (212) C/O

المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 4 زينة المأهولة الرباط
هاتف: 723-276 (212-7) فاكس: 200-055 (212-7)

مصر: دار النهار للطبع والنشر والتوزيع، 7 ش. الجمهورية عابدين - القاهرة
هاتف: 3406543 (20-2) فاكس: 3409520 (20-2)

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة للقراءة للجميع من. ب. 11032، دبي (سوق الحرية المركزي الجديد)
هاتف: 663-901 (971-4) فاكس: 690-084 (971-4)

شمال أمريكا:

AMANA PUBLICATIONS

10710 Tucker Street Suite B, Beltsville, MD 20705-2223
Tel. (301) 595-3777-(800) 660-1777 Fax: (301) 595-5888

- أمينة للنشر

SA'DAWI PUBLICATIONS

P.O.Box 4059, Alexandria, VA 22303 USA
Tel: (703) 751-4800. Fax: (703) 571-4833

- السعدوي للنشر

ISLAMEC BOOK SERVICE

2622 East Main Street, Plainfield, IN 46168 USA
Tel: (317) 839-8150 Fax: (317) 839-2511

- خدمات الكتاب الإسلامي

THE ISLAMIC FOUNDATION

Markfield Da'wah Center, Rutby Lane Markfield, Leicester LE6 ORN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944/45 Fax: (44-530) 244-946

بريطانيا:

- المؤسسة الإسلامية

MUSLIM INFORMATION CENTRE

223 Seven Sisters Rd. London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170 Fax: (44-71) 272-3214

- خدمات الإعلام الإسلامي

LIBRAIRE ESSALAM

135 Bd. de Menilmontant. 75011 Paris
Tel: (33-1) 43 38 19 56 Fax: (33-1) 43 57 44 31

فرنسا: مكتبة السلام

SECOMPEX. Bd. Mourice Lemonnier; 152

1000 Bruxelles Tel: (32-2) 512-4473 Fax (32-2) 512-8710

بلجيكا: سوكومبيكس

RACHAD EXPORT, Le Van Swinden Str. 108 11

1093 Ck Amsterdam Tel: (31-20) 693-3735 Fax (31-20) 693-8827

هولندا: رشاد للتصدير

GENUINE PUBLICATIONS & MEDIA (Pvt.) Ltd

P. O. Box 2725 Jamia Nager New Delhi 110025 India
Tel: (91-11) 630-989 Fax: (91-11) 684-1104

الهند:

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة
أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس
عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في نأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحاتها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
 - استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
 - إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانية وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.
 - ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:
 - عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
 - دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
 - توجيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.
- وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربية وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH

هذا الكتاب

جزء من عمل ضخم استغرق إنجازَه ما يزيد عن عشر سنوات وشارك فيه فريق مكون من سبعة وعشرين أستاذاً وباحثاً من المتخصصين في العلاقات الدولية والقانون الدولي والتاريخ الإسلامي والعلوم السياسية ، يتحاورون ويتدارسون قضايا العلاقات الدولية في الإسلام في اجتماعات شهرية ونصف شهرية .

وقد أثمر هذا الجهد إنتاجاً أكاديمياً متميزاً في أربعة مجالات هي :

- أصول وقواعد ومناهج التعامل مع المصادر الإسلامية عند التنظير للعلاقات الدولية في الإسلام (الأجزاء : الأول والثاني والثالث) .

- العلاقات الدولية كما يمكن استباطها من الأصول الإسلامية : القرآن والسنة وخبرة الخلفاء الراشدين (الأجزاء : الرابع والخامس والسادس) .

- العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي (من الجزء السابع وحتى الثاني عشر)

- العلاقات الدولية في الفكر السياسي الإسلامي (الأجزاء: الثالث عشر والرابع عشر)

- وسوف يتم اختصار هذا المشروع ، واستخلاص أفكاره في صورة كتاب دراسي يكون صالحاً للتدريس في الجامعات .

ويمكن القول - دون مبالغة - أن هذا الإنتاج هو الأول من نوعه في هذا المجال وفي جميع العلوم الاجتماعية والإنسانية في الدول العربية والإسلامية ، لذلك لا يجب الوقوف عنده وإقفا ينبغي أن يكون بداية لانطلاقة بحثية تسير على منهجه ، وتجاوزوه وتبنى على قضاياها ، وتفرع عليها ، وتعمق جزئياتها ، وتستدرك عليها . بل أن خطته ومنهج تناوله ينبغي أن يكرر في علوم وتخصصات إجتماعية أخرى .